

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أثر الحركات الاجتماعية الثقافية في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر (1980-2017)

مذكرة ضمن متطلبات لإستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة المحلية

إشراف الأستاذ:

-أ.عبد الرحمن عكسة

إعداد الطالبة:

- حنان أوداشن

لجنة المناقشة:

- أ. نجية حمدي
- أ. عبد الرحمن عكسة.....
- أ. كريمة بلهوارى

اكتوبر 2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات على عظيم فضله وكثير عطائه لأن وفقني لإتمام هذا العمل.

أتوجه بتقديم عبارات شكر والامتنان لأستاذي الفاضل "عبد الرحمن عكسة" الذي تحمل معي مشقة إعداد هذا العمل.

ولأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الدكتورة حمدي نجية والدكتورة بلهاري كريمة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء المكتب الجهوي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بتييزي وزو الذين استقبلوني بكل صدر رحب، ولم يبخلوا بتقديم المعلومات، أخص بالذكر، السيد أعمار حمادي.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد حميدة العياشي الذي لم يبخل عليا بتقديم المعلومات وعلى تواضعه وسعة صدره.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذة "عكاش فضيلة" و "سايل مليكة".

ولا يفوتني أن اشكر السيدة بوسنوة فهيمة وإلى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل.

الإهداء

إلى روح والداي أبي وأمي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته

إلى من تعبت على تربيته أختي نصيرة أطل الله في عمرها

إلى رفقتي وسندي أختي فاطمة وأولادها أيمن ونسرين

إلى إخوتي نوردين، عزيزين، قادر، أكرم، إبراهيم، جمال، مجيد، حمزة

إلى خالي محمد وزوجته وبناته شفاء دعاء، كوثر

إلى صديقاتي: شهرة، أمينة، دليلة، صفية، جفجيفة، عزيزة.

إلى الأطباء الذين سهروا على رعايتي وأخص بالذكر الدكتور كادم سمير وأوداشن رشيدة

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري -تيزي وزو-

إلى كل من يعرف حنان أوداشن من قريب أو بعيد ...

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.....

إليكم كلكم أهدى ثمرة جهدي

حنان

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصنع القرار والحركات الاجتماعية

المبحث الأول: صناعة القرار في ظل تأثير بيئة الأنظمة الانتقالية

المطلب الأول: المداخل النظرية للتحويل الديمقراطي

المطلب الثاني: ماهية صنع القرار السياسي مفاهيميا ونظريا

المطلب الثالث: ديناميكية صناعة القرار في ظل الأنظمة الانتقالية

المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية — مقارنة ايتمولوجية

المطلب الأول: تطور الحركات الاجتماعية بين تبلورها في العالم والتفسيرات النظرية

المطلب الثاني: التوجهات المتضاربة في تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية

المبحث الثالث: صنع القرار السياسي في ظل أنظمة متعددة الإثنية

المطلب الأول: مسار الانتقال الديمقراطي في المغرب

المطلب الثاني: صنع القرار في النظام السياسي المغربي

المطلب الثالث: دور الحركات الاجتماعية الإثنية- ثقافية في تأثير على صناع القرار في المغرب

الفصل الثاني: دراسة لنظام السياسي الجزائري والعوامل المؤثرة في صنع القرار

السياسي

المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية

المطلب الأول: الأحادية الحزبية وأسباب التحول

المطلب الثاني: التعددية الحزبية والإصلاحات

المبحث الثاني: هيئات صنع القرار في النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: الهيئات الرسمية

المطلب الثاني: علائقية مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: جماعات المصالح والحركات الاحتجاجية

الفصل الثالث: دور الحركة الأمازيغية في التأثير على صناع القرار في الجزائر

المبحث الأول: مسار تبلور الحركة الثقافية الأمازيغية الأسباب والتداعيات

المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز الحركة الثقافية الأمازيغية

المطلب الثاني: مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية

المطلب الثالث: تداعيات الحركة الثقافية الأمازيغية على صناع القرار السياسي في الجزائر

المبحث الثاني: حركة العروش بين التعبير على البعد الهوياتي والتأثير على صناع القرار

السياسي

المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز حركة العروش

المطلب الثاني: حركة العروش بين المطلب السياسي والثقافي

المطلب الثالث: حركة العروش بين التأثير والتأثر

المبحث الثالث: تقييم دور الحركات الأمازيغية في الجزائر

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات الحركة الأمازيغية

المطلب الثاني: الأسباب المؤثرة في دور الحركة الأمازيغية

خاتمة:

مقدمة

مقدمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من نهاية القرن العشرين تناميا ملحوظا في الحركات الاجتماعية على مستوى العديد من بلدان العالم، وتعاضم دورها شيئا فشيئا على اختلاف توجهاتها وإيديولوجيتها، ومن أبرز أسباب التي أدت إلى بروز مثل هذه الحركات هو وجود اختلالات داخل البني المجتمعية ومشاكل سياسية، اجتماعية، وهوياتية والذي يعد الممهد والحاضن لظهور الحركات الاجتماعية .

والجزائر كغيرها من بلدان العالم شهدت حركات اجتماعية بداية من الثمانينات، ذات توجه ثقافي، والتي ارتبطت بالنخبة القبائلية التي بدأت تنشط في هذا المجال من أجل إحياء الهوية والثقافة الأمازيغية، حيث شكل تعامل صناع القرار السياسي منذ الاستقلال تباينا تجاه مطالب هذه الحركات التي بدأت تتوجه في إطار منظم لترجمة أفكارهم ومطالبهم بصورة فعلية لمسامع صناع القرار السياسي.

وبتبني الجزائر التعددية الحزبية نهاية الثمانينات القائمة على الديمقراطية باعتبار هذه الأخيرة الفضاء الوحيد الذي يفتح المجال لكل الفواعل الرسمية منها أو الغير رسمية في تفعيل والتأثير في صنع القرار السياسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبنية الثقافية والاجتماعية في المجتمع ومراكز القوى.

فغياب الأحزاب السياسية عن الساحة السياسية وعجزها في المشاركة في صنع القرار فتح المجال أمام فواعل سياسية جديدة، وفي هذا الإطار سعت السلطة إلى احتواء مطالب الحركات الاجتماعية ثقافية التي تطالب بمنح مكانة ثقافية ولغوية داخل مختلف قطاعات الدولة بداية من التسعينات.

وكون مطالبها مشروعة بالأساس اختلفت فيه الأساليب التي تدعمها مما خلق تنافر وصراع حاد في فترات كثيرة أوصل صناع القرار في النظام الجزائري إلى حتمية فتح مجال الحوار لتحقيق مطالب كل الأطراف في سبيل الحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية.

1-أسباب اختيار الموضوع:

أ - أسباب ذاتية: تعود للاهتمام الشخصي، بالمواضيع ذات صلة بملف الأمازيغية وارتباطها بالهوية، ولأن الباحث ابن بيته فمعايشتي لأحداث الربيع الأسود 2001 التي كانت كبصمة راسخة في ذهني جعلتني أتطرق إلى هذا الموضوع التي تعتبر من أهم المواضيع التي تطرح على الساحة السياسية في الجزائر، وأيضا الفضول العلمي الذي يأخذنا إلى عمق الصراع الهوية بين النظام الجزائري والمناضلين الأمازيغ ومحاولة التطلع والمعرفة أكثر بالأحداث المهمة التي مرت بها الحركات الأمازيغية في الجزائر.

ب - أسباب موضوعية: الموضوع يدخل في صميم الدراسات والأبحاث التي تندرج ضمن علم الاجتماع السياسي والذي يبحث الحركات الاجتماعية في جانبها الإثني ثقافي، هذا الموضوع الذي يتعين الخوض فيه وتفسيره، ومحاولة إثراء الحقل السياسي ولو نسبيا من زاوية الحركات الاجتماعية في الجزائر ودورها كفاعل مؤثر في صنع القرار السياسي وإحداث تغيير على الساحة السياسية.

2-أهمية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي لعبته الحركات الاجتماعية ثقافية في الجزائر من خلال تتبعها لملف الأمازيغية الذي يعتبر من أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر لعقود طويلة.

وتبرز أهمية الدراسة في كونها:

أولا: تكمن أهمية الدراسة، بتزايد الاهتمام بالحركات الاجتماعية ثقافية في العالم ودول العالم الثالث بما فيها الجزائر، لتطرح من خلالها أهم ردود فعل صناع القرار السياسي اتجاه مطالب الحركات الاجتماعية الثقافية.

ثانيا: دراسة الحركات الاجتماعية ذات البعد الثقافي من منظور سياسي تحليلي لمختلف الحركات التي تبنت المطلب الهوياتي في الجزائر والمتمثلة في الحركات الأمازيغية

ثالثا: تسعى لدراسة الدور الذي لعبته الحركات الاجتماعية ثقافية ومعرفة مدى تأثيرها في عملية صنع القرار السياسي في النظام الجزائري.

3-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة أهم المعطيات والأسباب التي ساهمت في بروز الحركات الاجتماعية في الجزائر (بإسقاطها على الحركات الأمازيغية)، وكيف أن النظام السياسي الجزائري ساعد وبشكل واضح عن تزايد مطالب الحركات الأمازيغية وخروجها عن سياقها الثقافي إلى مطالب سياسية.
- إبراز الأهمية التي تلعبها الحركات الاجتماعية كقوة اجتماعية تسعى لبلورة الوعي السياسي، وكذلك الدفاع عن الأمازيغية التي تضعها فوق كل الانتماءات الحزبية والفكرية والإيديولوجية.
- محاولة معرفة درجة تأثير الحركات الاجتماعية ثقافية من خلال كيفية تعامل وتجاوب صناع القرار السياسي في النظام السياسي الجزائري مع مطالبها.

أدبيات والدراسات السابقة:

معظم الدراسات التي تناولت موضوع الحركات الاجتماعية ركزت أكثر على الجانب المفاهيمي والنظري فأغلب الدراسات لم تربط الجانب السياسي بالحركات الاجتماعية ودورها في المجتمعات التي كانت محل الدراسة كفاعل أساسي في إحداث التغيير على مستوى السياسي و الاجتماعي و الثقافي، من بين هذه الدراسات يمكن الإشارة إلى: دراسات كل من، Alain Touraine، Manuel Castells، Charles Tilly و نشرت لهم العديد من الأبحاث والدراسات والكتب في موضوع الحركات الاجتماعية.

- دراسة ألبرتو ميلوشي Mellucci Alberto، "الفعل الجماعي في عصر الاعلام: نظم تعبيرية جديدة «collective action in the information Age: codes challenging» فقد ترتب عن هذه الدراسة مقاربات جديدة على المستوى النظري والميداني لفهم الحركات الاجتماعية
- دراسة مانويل كاستللس Castels Manuel بعنوان نموذج الشبكة The Paradigme Network وقد خصص في الجزء الثاني من دراسته المعنونة بسلطة الهوية لدراسة الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذها الحركات الاجتماعية في مجتمع الإعلام.
- دراسة ألان تورين Alain Touraine الحركات الاجتماعية الجديدة، Les nouveaux mouvement Sociaux مركز في دراسته لموضوع الحركات الاجتماعية من زاوية نظرية ومن خلال البحث الميداني حول عمال المناجم في الشيلي حركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية كما اقترح نموذجاً نظرياً لتحليل الفعل الاجتماعي المرتبط بظهور الحركات الاجتماعية.
- دراسة تشارلز تلي Charles Tilly الحركات الاجتماعية 1768-2004، Social Movements 1768_2004 وقد تناولت دراسته الجانب التاريخي للحركات الاجتماعية من خلال براهين تاريخية وسياسية، نظرية وتطبيقية على وجود شكل معياري قياسي للحركات الاجتماعية.

أما فيما يخص الدراسات العربية فتكاد منعدمة، فلم يحظى موضوع الحركات الاجتماعية اهتمام المفكرين والباحثين العرب ففي سنة 2008 صدرت دراسة لفريد زهران عام 2008 في كتابه بعنوان "الحركات الاجتماعية الجديدة" عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وركزت الدراسة على نشأة الحركات الاجتماعية في العالم أمريكا اللاتينية وآسيا بصفة عامة ومصر بصفة خاصة كما سلطت الضوء على

أهم الحركات الاجتماعية التي ظهرت في مصر وهل هناك تشابه بينها وبين الحركات الاجتماعية الموجودة في العالم.

وفيما يخص موضوع صنع القرار السياسي فقد لقت اهتمام العديد من المؤلفين وسنستعرض أهم الدراسات التي عالجت موضوع صنع القرار السياسي:

- كتاب "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن". من تحرير نيفين مسعد وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2010 في طبعته الأولى وقد تناول الكتاب تحليل أهم التطورات التي شهدتها الدول العربية التي كانت محل الدراسة وتطورات صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية سواء على مستوى البيئة الداخلية والخارجية أو على مستوى فاعليتها أو تأثيرها.
 - كتاب "صناعة القرار السياسي" من تأليف زهرة صالح وصدر عن معهد البحرين للتنمية السياسية 2016، وتطرقت الدراسة لطبيعة وهياكل صناعة القرار السياسي في النظم السياسية المختلفة والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار وكذا أجهزة صنع القرار السياسي ومراحل وخطوات صناعة القرار ومعوقاته مع استعراض نموذج مملكة البحرين في صناعة القرار السياسي.
 - "عملية صنع القرار في ظل التحول الديمقراطي: دراسة حالة ال جزائر 1989-2009" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية للباحث حسين لرقط من جامعة المسيلة حيث تطرق إلى الفواعل والمتغيرات المشاركة في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر وكيفية تعاملها وتجاوبها أثناء مرحلة التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر بداية من 1989.
- وبشكل عام ركزت الدراسات على الحركات الاجتماعية من جانبها المفاهيمي والنظري وهذه الدراسات اهتمت بالموضوع في أوروبا وأمريكا باعتبارها مهد الحركات الاجتماعية، ولكن دراستنا هذه ستركز على دراسة الحركات الاجتماعية ثقافية في الجزائر المتمثلة في الحركات الأمازيغية باعتبار هذا الأخير كفاعل في إحداث التغيير على الساحة السياسية الجزائرية من جهة والتأثير على عملية صنع القرار السياسي من جهة أخرى.

1. إشكالية الدراسة:

في سبيل التعرف على أثر الحركات الاجتماعية ثقافية في صنع القرار السياسي في الجزائر ومدى مساهمتها في التأثير على النظام السياسي والرأي العام وهذا من خلال الحركات الأمازيغية التي استطاعت أن توصل مطالبها إلى صناع القرار السياسي في الجزائر.

ولهذا ارتأينا إلى طرح التساؤل التالي: **كيف أثرت الحركات الاجتماعية ثقافية على عملية صنع القرار السياسي في الجزائر؟**

لدراسة ومعالجة هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

بماذا تتميز عملية صنع القرار السياسي في ظل الأنظمة الانتقالية؟
ما المقصود بالحركات الاجتماعية، وماهي النظريات المفسرة لنشأتها؟
ماهي الأسباب والخلفيات التاريخية والسياسية لبروز الحركات الأمازيغية؟
كيف كان رد صناع القرار السياسي في النظام السياسي الجزائري على مطالب الحركات الأمازيغية؟

2. فرضيات الدراسة:

تتطلق الدراسة من بعض الفرضيات التي سنعمل على فحصها ومناقشتها للتحقق من صحتها أو نفيها وفرضية المركزية تتمثل فيما يلي: "غياب الأحزاب السياسية ومحدودية فعاليتها أدى إلى بروز الحركات الاجتماعية ثقافية كفاعل مؤثر في صنع القرار السياسي.

تتدرج ضمن الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية وهي كالتالي:

- هناك علاقة ارتباطية بين حدوث أزمة في الدولة وبين عملية صنع القرار السياسي.
- كلما اتسعت الفجوة بين النظام السياسي والمواطنين كلما زاد دور الحركات الاجتماعية في بلورة الوعي السياسي.
- اعتماد سياسة الحوار من طرف صناع القرار مع الحركات الأمازيغية يمكن اعتباره محاولة لبعث الاستقرار وتنفيذ الازمة.

3. منهجية الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية بغية الوصول إلى دراسة علمية منهجية تستدعي توظيف عدة مناهج واقتربات وأدوات البحث لبلوغ الأهداف المرجوة:

المناهج

- منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة كانت فردا أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو نطاقا اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما⁽¹⁾. واستعملنا هذا المنهج بهدف التعرف على واقع الحركات الاجتماعية في الجزائر وفي منطقة القبائل بصفة خاصة وعلاقة تأثيرها وتأثرها بالفواعل السياسية.

الاقترابات:

- الاقتراب النسقي:

يركز أصحاب اقتراب تحليل النظم/ التحليل النسقي إلى مفهومي "النسق" System ، والاتزان Equilibrium يؤكد أستون أنّ فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه إيستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات⁽²⁾. هذا الاقتراب سيسمح لنا بمعرفة حيثيات صنع القرار السياسي، والقرارات التي المتخذة من طرف صناع القرار اتجاه تلبية مطالب الحركات الامازيغية.

أدوات البحث:

المقابلة:

هو عبارة عن استبيان شفوي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يعتبر أحد الوسائل الفعالة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية⁽³⁾

¹ - المرجع نفسه، ص. 59.

² - الموسوعة السياسية، اقتراب تحليل النظم النسقي الوظيفي، تم تصفح الموقع يوم: 23 فيفري 2018 - <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

³ - المرجع نفسه، ص. 338.

واستعنا بهذا الأسلوب لإثراء الموضوع للحصول على حقائق حول مسار الحركة الأمازيغية من الفاعلين في الحركات الأمازيغية.

8. حدود الدراسة:

أ-المجال الزمني: تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من سنة 1980 التي شهدت أحداث الربيع الأمازيغي التي فيها تبلور الوعي بالمطلب الهوياتي في الجزائر وتمتد حدود الدراسة إلى سنة: 2017 التي عرفت قرار تعميم اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني.

ب-المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة في الجزائر ويتحدد منطقة القبائل التي شهدت ميلاد الحركات الأمازيغية وتبلور فيها المطلب الأمازيغي.

9. الصعوبات التي واجهت البحث:

صعوبات التي واجهتنا تتمثل أساسا في الموضوع ذاته، بسبب ندرة المراجع التي تطرقت إلى الموضوع الحركات الاجتماعية ثقافية في الجزائر، وإن وجدت فهي أغلبها باللغة الأجنبية، ولعل أكثر الصعوبات هي المتعلقة بالبحث عن المناضلين والناشطين في الحركات محل الدراسة وإقناعهم بإجراء مقابلة وفي أغلب الأحيان قبلت بالرفض بداعي حساسية الموضوع، هذه الأسباب كلها تصب في عرقلة البحث وإعداد المذكرة.

10. تبرير خطة الدراسة:

انطلاقا مما سبق بهدف معالجة الإشكالية والتحقق من صحة الفرضيات أو نفيها لذا عمدنا تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة حاولنا من خلالها الإلمام بالموضوع محل الدراسة من جوانبه العديدة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصنع القرار والحركات الاجتماعية

يتضمن الفصل الأول صنع القرار السياسي والحركات الاجتماعية في جانبهما النظري والمفاهيمي نتناول في المبحث الأول حركية المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية وأثرها على عملية صناعة القرار وفيه نتناول مفهوم صنع القرار السياسي واهم المداخل النظرية المفسرة لدمقرطة الأنظمة السياسية وبالإضافة لديناميكية صناعة القرار في ظل الأنظمة الانتقالية" نموذج التركي".

وأما المبحث الثاني تناولنا مقارنة ايتمولوجية للحركات الاجتماعية وفيه تطرقنا إلى تطور الحركات الاجتماعية بين تبلورها تاريخيا والتفسيرات النظرية لها كما سنتناول في اتجاهات تعريف الحركات الاجتماعية.

، وأخيرا في المبحث الثالث المعنون بـ: الناشطة السياسية للحركات اجتماعية في بيئة متعددة الإثنية- تحليل لحالات متباينة فنسعى من خلاله إلى إعطاء لمحة عن مفهوم الإثنية والمفاهيم ذات صلة بها، ودراسة نموذج الحركة الكتلونية في اسبانيا، والحركة الأمازيغية بالمغرب.

الفصل الثاني: دراسة النظام السياسي الجزائري والعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي

الفصل الثاني دراسة النظام السياسي الجزائري من الجانب الدستوري وأبرز العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي في الجزائر المبحث الأول يتناول النظام السياسي الجزائري في ظل الأحادية الحزبية و كيفية الانتقال نحو التعددية الحزبية والأسباب التي كانت وراء هذا التحول و كذا اهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في ظل الانتقال نحو التعددية، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى هيئات صنع القرار في النظام السياسي الجزائري المتمثلة في الهيئات الرسمية وكما نتناول علائقية مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية، وفي المبحث الثالث ويتضمن القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر، والتي تتمثل في الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح والحركات الاحتجاجية.

الفصل الثالث: دور الحركات الأمازيغية في التأثير على صنع القرار السياسي في الجزائر

سنتطرق في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى دور الحركات الأمازيغية في التأثير على صنع القرار في الجزائر، وهنا كان الهدف هو تحليل اهم المؤثرات وإرهاصات بروز الحركة الأمازيغية ورد فعل النظام السياسي الجزائري عليها، وكيف أثر في تحديد مسار الحركة الأمازيغية، وهي نقطة مهمة في هذه الدراسة باعتبار أن تدخل النظام السياسي له بعد حساس في تفاقم الأزمة الأمازيغية.

يتناول المبحث الأول مسار تبلور الحركة الثقافية الأمازيغية الأسباب والتداعيات وفيه نتطرق إلى عوامل بروزها في المشهد السياسي الجزائري، وأبرز المطالب التي رفعتها و تداعياتها على صنع القرار السياسي في الجزائر، أما المبحث الثاني سنتطرق من خلاله إلى حركة العروش بين التعبير عن البعد الهوياتي و التأثير على صنع القرار، وفيه نتناول أسباب التي أدت إلى بروزها وكيفية تبني مطالبها سواء في بعدها السياسي أو الثقافي، وبين تأثيرها وتأثرها بالنظام السياسي والفواعل السياسية، وفي المبحث الثالث الذي يحمل عنوان تقييم دور الحركات الأمازيغية في الجزائر، وفيه نستعرض أهم سلبيات وإيجابيات الحركات الاجتماعية الأمازيغية وأهم الأسباب المؤثرة في دورها.

الفصل الأول: الإطار النظري
والمفاهيمي لصنع القرار والحركات
الاجتماعية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصنع القرار والحركات الاجتماعية.

شهدت بعض من دول العالم خلال العقدين الأخيرين العديد من التطورات السياسية ولاسيما في دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر عرفت موجة التحول الديمقراطي التي تتسم بقدر كبير من الحرية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وفتح المجال السياسي أمام الفواعل السياسية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي تعتبر من بين العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي الذي يعتبر مدخلا مهما في فهم طبيعة النظام السياسي القائم والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة وأهم الفواعل المسيطرة على العملية السياسية والتي تكشف عن مدى ديمقراطية النظام السياسي. ولقد عرفت الساحة السياسية الدولية بما فيها الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية، بروز حركات اجتماعية كفاعل سياسي مؤثر في عملية صنع القرار السياسي، بحيث لفت هذه الأخيرة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الذين تطرقوا إلى دراسة تطور الحركات الاجتماعية ومدى تأثيرها في المجتمعات المتغيرة، وهذا ما يأخذنا لدراسة بعض الحالات التي تعني بشأن الاتني والتي شهدتها كل من اسبانيا والمغرب.

ولتجسيد الدور الذي لعبته هذه الحركات الاجتماعية في التأثير على صناع القرار وبالأخص التي عالجت القضية الإثنية، ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ونتطرق فيه لحركة المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية واثرها على عملية صناعة القرار وفي المبحث الثاني الذي يتناول مقارنة ايتمولوجية للحركات الاجتماعية أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتطرق إلى الناشطة السياسية للحركات اجتماعية في بيئة متعددة الإثنية- تحليل لحالات متباينة وفيه سنحاول إعطاء لمحة عن مفهوم الاتنية والمفاهيم المرتبطة بها، ودراسة نموذج الحركة الكتالونية في اسبانيا، والحركة الامازيغية بالمغرب.

المبحث الأول: حركية المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية وأثرها على عملية صناعة القرار

إن دراسة حركية المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية وأثرها على عملية صنع القرار يستوجب دراسة مفهوم القرار السياسي وكذا التطرق إلى بعض النقاط التي تكشف عن مراحل ومداخل صنع القرار السياسي والتي سنتطرق إليها في المطلب الأول، وكما سنتناول المداخل النظرية لدمقرطة الأنظمة السياسية والذي سندرسه في المطلب الثاني، وكما نحاول أن نوضح ديناميكية صنع القرار السياسي في ظل الدول التي شهدت نظام انتقالي وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية صنع القرار السياسي مفاهيميا ونظريا.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم القرار السياسي وعرض الخطوات الأساسية لصنع القرار كما سنتطرق إلى المداخل الرئيسية لصنع القرار السياسي.

أولا: مفهوم صنع القرار السياسي:

يعتبر صنع القرار بشكل عام جوهر العملية السياسية وتسعي النخبة الحاكمة دائما إلى اتخاذ القرار السليم، بما يتناسب مع الأهداف المنشودة وذلك وفق الإمكانيات والموارد المتاحة وعلى ضوء الموقف الراهن.

ويمكننا تعريف القرار بأنه الهدف الموجه للسلوك المصنوع من قبل الفرد استجابة لمشكلة معينة، مع وجود قصد لإشباع الدفع الذي وراء الحاجة لذلك تستلزم السلوكيات.

فالقرار يفيد حكما أو قضاء بشأن مشكلة ما، ويشير إلى تبني حل ما بين عدد من الحلول الممكنة للمشكلة⁽¹⁾.

يعرف ريتشارد شنايدر صنع القرار بأنها: "ظاهرة معقدة ومركبة يمكن تفكيكها إلى مستويات مختلفة ومن زوايا نظر متعددة إلى مجموعة من الوظائف الفرعية الشبكية أهمها وظيفة اتخاذ القرار بمعناها الضيق."⁽²⁾

¹ - محمد، السعيد عابدي، محاضرات نظرية القرار، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق اهراس، السنة الجامعية 2014-2015)، ص.3.

² - Richard Snyder, *foreign policy decision making* (New York, 1962)

نقلا عن: زهرة صالح، *صناعة القرار السياسي* (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016)، ص.10.

صنع القرار هو اختيار بديل من البدائل، وهناك علاقة بين صنع القرار ووجود الأزمة أو المشكلة، لأن تعتبر هذه الأخيرة المحركة والمحفزة لعملية صنع القرار وتعتبر عملية معقدة للغاية تتدخل فيها عدة عناصر كطبيعة النظام السياسي ديمقراطي أو تسلطي وعوامل مختلفة كالنفسية المرتبطة بشخصية صانع القرار والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وسياسية.

إن مفهوم القرار السياسي يعاني من عدم وجود تعريف شامل ومتفق عليه بين الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية رغم اتفاق العديد من الباحثين على أن عملية صنع القرار هي الطريقة التي يتم من خلالها اختيار بديل من بين البدائل المتوفرة لدى صانع القرار لحل أزمة ما، وبناء على ما سبق يمكن استخلاص بعض المفاهيم المتعلقة بالقرار السياسي فيما يلي:

يعرف ديفيد استون القرار السياسي هو: "مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع"⁽¹⁾، فحسب ديفيد استون النظام السياسي هو من يصنع القرار ويحدد القيم الموجودة في المجتمع.

يعرف احمد ناصوري صنع القرار السياسي: "هو عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل وتتضمن إطار مؤشرات وقيود محددة ومتعددة، وتضمن السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تفضي إلى اتخاذ القرار الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل وفق نموذج محدد بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، وتحقيق الأهداف المبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانيات المتاحة ماديا وفنيا وبشري"⁽²⁾

وكما يعرف احمد نوري النعيمي: "إنها عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تستهدف صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانع القرار"⁽³⁾

¹ – David Easton, *A system Analysis of political files* (New York, Wiley, 1965), p.10.

نقلا عن: ياسين العيثاوي، انس صبحي، "صنع القرار السياسي الأمريكي"، *مجلة مداد الآداب*، ع.7 (بدون سنة)، ص ص 290-324.

² – أحمد ناصوري، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية*، م. 21، ع.1 (2005)، ص ص 267-312.

² – المكان نفسه.

³ – أحمد نوري النعيمي، *السياسة الخارجية* (بغداد: السهري للطباعة والتوزيع، ب. س. ن)، ص. 47.

نقلا عن: أنس حسن حميد، "دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ع. 50 (بدون سنة)، ص. 11.

فالقرار السياسي بصفة عامة هو عبارة عن اختيار مجموعة من البدائل المقترحة من بين عدة بدائل منافسة لحل أزمة ما لتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها أو مشكلة متعلقة بالسياسة العامة للدولة ويصدر القرار السياسي من القائد السياسي أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية المخولة لها عملية إصدار القرار.

ثانيا: خطوات عملية صنع القرار السياسي:

تمر عملية صنع القرار بعدة خطوات يمكن استخلاصها فيما يلي:

1- مرحلة التعريف بالموقف أو تشخيص المشكلة: في حالة حدوث أزمة أو مشكلة سياسية داخل الدولة نتيجة لأزمة اقتصادية، اجتماعية أو سياسية أو خارج حدود الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تكوين مشكلة مما يستوجب على صانع القرار مواجهتها بقصد الخروج من الأزمة أو المشكلة بحل توافقي عبر فهم أبعاد المشكلة وإخضاع الموقف للتحليل والاختبار والتقييم وذلك بأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، ويتم الحصول على المعلومات حول القضية من خلال المصادر الرسمية المذكرات والتقارير التفصيلية التي ترسل إلى الجهات المستفيدة داخل النظام السياسي وبإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الأمنية وغيرها وفي بعض الأحيان تلجأ إلى الوسائل الغير الرسمية كالصحافة بمختلف أنواعها⁽¹⁾.

2- تحديد البدائل: وفي هذه الخطوة يتم دراسة كافة البدائل المطروحة لحل الأزمة أو المشكلة، بالمقارنة مع المواقف والقرارات السابقة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بما يحقق الأهداف المرجوة وتجاوز الأزمة بأقل الخسائر وبطريقة سهلة ومختصرة، ويعتبر اختيار البديل المناسب أحد أهم الخطوات في عملية صناعة القرار، ويعتمد هذا الاختيار على عدة معايير أهمها⁽²⁾: أن لا يتعارض البديل المطروح مع أهداف العامة للدولة، الجهد والوقت الذي يتطلبه البديل، الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لتنفيذ البديل.

3- اتخاذ القرار: هي اختيار البديل الفضل من بين البدائل المتاحة وذلك من أجل تحقق الأهداف المرغوبة ويتم اتخاذ القرار بوجود ما يسمى الوحدة القرارية التي تعني الإطار التنظيمي الذي يتفاعل فيه أفكار صانعي القرار وبالتالي تحدد السلطة الحاكمة الهيكل المؤسساتي المتخصص في عملية صنع

¹ - عباس قتيبة مخلف السامرائي، "آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي"، مجلة السمرراء، م.4، ع.10 (ماي 2008)، ص 57-84.

² -زهرة صالح، مرجع سابق، ص. 31.

القرار، حيث تختلف باختلاف الأنظمة السياسية ديمقراطي أو تسلطي⁽¹⁾.

4- المتابعة والتنفيذ: بعد أن يتم الإعلان عن القرار وإجراءات تنفيذه ستتم المتابعة الشاملة وبهذا يمكن خلال هذه الخطوة أن يتم التقويم والتصحيح إذ لزم الأمر في إطار ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية بحيث يمكن التعديل في بعض الجوانب واتخاذ قرارات فرعية لضمان نجاح البديل الرئيسي الذي وقع عليه الاختيار من خلال التغلب على المشكلات بشكل سريع والتي نجمت عن التنفيذ⁽²⁾.

ثالثا: مداخل صنع القرار السياسي

1- المدخل المؤسسي: وينظر هذا المدخل إلى أن القرارات السياسية بوصفها هي نتيجة لعمليات تنظيمية حيث تتم عملية اتخاذ القرار من خلال تفاعل مؤسسات متنافسة لكل منها مصالح وأدوار وقرارات تأثيرية مختلفة مما يعطي للقرار صفة الشرعية والعمومية وطابع الإلزام⁽³⁾.

2- مدخل النخبة: يقوم هذا المدخل على افتراض عدم التوازن في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار السياسي، حيث أن النخبة تؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال باعتبار القرارات السياسية حسب هذا المدخل يعبر عن توجهات السياسية للنخبة وأولوياتها بما يمكنها من تعزيز مواقعها والتحكم في العملية السياسية⁽⁴⁾.

3- مدخل الرشد أو الفاعل العقلاني: ويجعل القرارات السياسية محصلة عن تصرفات رشيدة وعقلانية في وحدة صنع القرار وهذا المدخل يتطلب معرفة كاملة بالقيم المجتمعية ومعلومات كافية عن البدائل المتاحة وقدرة التنبؤ على توقع نتائج كل بديل بحيث يكون القرار المتخذ في نهاية المطاف هو القرار السليم والرشيد⁽⁵⁾.

4- مدخل الجماعة: ويقوم هذا المدخل على أساس أن صانعي القرار عبارة عن مجموعة متككة اجتماعيا تقوم بعمليات تتوافق مع الظروف المتغيرة، وهذا النموذج يغير جذريا محور التحليل من الخيار

¹ - عباس قتيبة مخلف السامرائي، مرجع سابق، ص ص. 57-84.

² - جمال على زهران، "الإطار النظري لصنع القرار السياسي: رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر"، تم تصفح الموقع يوم: 02 مارس 2017. www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf، ص. 15.

³ - عيسى عبد الباقي، الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 11.

⁴ - الحسين لرقط، "عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر 1989-2009" (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2015)، ص. 26.

⁵ - أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص. 277.

المؤسساتي الحكومي إلى المنظمات والقوى السياسية بحيث يكون القرار بمثابة توازن بين القوى المتنافسة للتأثير على صانعي القرار.

5-مدخل النظم: يعتمد هذا المدخل على تحليل النظم في ضوء مفهوم النسق système، كمجموعة من العناصر تمثل كل منها متغيرا ويكون التغيير في احد هذه العناصر التأثير في العناصر الأخرى وبالتالي تؤدي إلى تغيير حالة النظام كاملا، باعتبار أن هذه العناصر متفاعلة ومتسندة وظيفيا وعلى هذا الأساس يتحقق انتظامها وتكاملها، ومنه فإن النظام السياسي من خلال علاقات القوى وتفاعلاتها، ومن خلال علاقاتها وتفاعله مع بقية الأنظمة الاجتماعية الفرعية تقوم بتحويل "المدخلات" إلى قرارات سياسية (1).

6-مدخل الإدراكي وتأثير العامل القيادي في عملية صنع القرار: حيث يركز هذا المدخل على مدى تأثير إدراك صانع القرار ونظام معتقداته في عملية صنع القرار السياسي وهناك مدخلان متميزان ومتضاريان في هذا المجال (2):

- مدخل التحليل الكلي: الذي ظهر في إطار المدرسة الواقعية التي تقلل من العامل القيادي في صنع القرار.

مدخل التحليل الجزئي: والذي ظهر في إطار المدرسة السلوكية التي تعطي لشخصية صانع القرار دورا أساسيا في عملية صنع القرار

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

لقد مرت الأنظمة السياسية بتحويلات ديمقراطية تتسم بالانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي ولتفسير أنماط الانتقال إلى الديمقراطية اتفقت الكثير من الأدبيات حول ثلاث مداخل أساسية تفسر التحول الديمقراطي والتي استنبطت هذه النظريات من عدة دراسات وتجارب عالمية لعدة دول مرت بالتحول الديمقراطي وفي هذا السياق يؤكد سايمور مارتن ليبست "Symour Martin Lipest" وصامويل هنتجتون "Samuel Hintgton" على أهمية التنمية الاقتصادية للتحول الديمقراطي، وكما يشير روبرت دال "Robert Dahal" ودانكورت روستو على وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية، وكما يؤكد بارجنتون مور "Barrington Maor" أن المسار التاريخي للدولة ووجود بنى

¹ - عيسى عبد الباقي، مرجع سابق، ص.12.

² - الحسين لرقط، مرجع سابق، ص.26.

مجتمعية هي التي تشكل محور الديمقراطية، ويمكن إجمال هذه الاتجاهات النظرية في ثلاث مداخل أساسية هي المدخل التحديثي، الانتقالي والبنوي.

أولاً-المدخل التحديثي:

يربط هذا المدخل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وتاريخيا يعد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق⁽¹⁾، وكما أكد سايمور مارتن ليبست "Symour Martin Lipset" في كتابه الرجل السياسي Politcal Man الذي نشره عام 1960 إن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى⁽²⁾:

- ديمقراطيات مستقرة

- ديمقراطيات غير مستقرة

- دكتاتوريات

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة وقارن بين هذه البلدان باعتماد مؤشر التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية كبير.

وكما أكد صامويل هنتجتون "Samuel Hintgton" خلال تحليله لأسباب التحول الديمقراطي في دول شمال أوروبا أن النمو الاقتصادي، التصنيع، التحول الحضاري، ظهور الطبقة البورجوازية والمتوسطة ونمو الطبقة العاملة والانخفاض التدريجي في التفاوت الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم كلها مؤشرات لديها دور كبير نحو التحول الديمقراطي والذي سماه **بالتحول الليبرالي**.

ثانياً-المدخل البنوي:

يعتمد هذا المدخل على أساس أن التحول الديمقراطي يكون من خلال القوى الموجودة في

¹ - زاهي المغيري، نجيب الحصادي، "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص" (البيبا: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2014)، ص. 1.

² - أسماء قطاف تمام، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: حركة النهضة التونسية نموذجا" (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013)، ص. 62.

المجتمع والسلطة المتغيرة وليس عن طريق النخب السياسية، ويعتبر بارنجتون مور Barrington "Maor المنظر للمدخل البنوي في دراسته حول تفسير الاختلاف السياسي في سبعة دول من العالم بين الدول الديمقراطية الرأسمالية فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الدول الديكتاتورية اليابان، الصين، روسيا وألمانيا حيث استند في مقارنته على المقارنة التاريخية بين هذه البلدان في إطار العلاقات بين الفلاحين والبورجوازيين والدولة⁽¹⁾، التي كانت محل الدراسة وكذا المقارنة بين العمليات السياسية حيث استنتج أن نمط الإنتاج الزراعي هي نقطة بداية تورث بتفاعلاتها الطبقية نمط النظام السياسي في الدولة، وحسب مور فإن بنى الإنتاج المختلفة وديناميتها الطبقية⁽²⁾، هو ما أنتج أنظمة دكتاتورية كالفاشية في ألمانيا واليابان والشيوعية في الصين وروسيا كما أنتج أنظمة الديمقراطية في فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن موقف الطبقات الاجتماعية من التحول الديمقراطي بالنسبة للطبقات الأخرى مرتبط بالبنية الاقتصادية للدولة.

وفق هذا المدخل هناك عاملان أساسيين مهمان في التحول الديمقراطي:

1- قوة الدولة ومدى قدرتها على تلبية المطالب الشعبية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، ما يجعلها تكون ضد التحول الديمقراطي فأما الدولة الضعيفة التي لا تستطيع تلبية متطلبات مواطنيها في إطار تحالف القوى الطبقية فيما بينها هذا عامل سلبي يعرقل التحول الديمقراطي، ومتوسط قوة الدولة هو ما يساهم ويحفز التحول الديمقراطي.

2- العلاقات والتفاعلات الدولية تؤثر في النظام السياسي باتجاهه نحو الديمقراطية أو التسلطية.

وحسب صاموال هنتجتون عند تحليله لأسباب التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة إن القوى الموجودة في المجتمع قد تؤدي إلى التحول الديمقراطي عبر قيامها بمظاهرات أو أعمال عنف تطيح بالنظام الديكتاتوري وبالتالي ينتج التحول الديمقراطي الذي يسميه ب التحول الإحلاي.

¹ - محمد الهويل، "الشروط الموضوعية لتحقيق الديمقراطية وتطورها"، تم تصفح الموقع يوم: 04 فيفري 2018.

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue17/article17r/issue17rt6.htm>

² - زكرياء بورني، "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص الرشادة والديمقراطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010)، ص. 61.

ثالثاً: المدخل الانتقالي

ينظر هذا المدخل إلى أن النخبة السياسية وفاعليتها ودورها هي التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي حسب المنظر لهذا المدخل دانكورت روستو "Dankwart Rustow" من خلال مقاله الذي Transition to democracy الذي نشره عام 1970⁽¹⁾، حيث حدد المراحل التي تتبعها الدول خلال عملية التحول نحو الديمقراطية اعتماداً على دراسته للتجربة التركية والسويدية، حيث استنتج أن مسار التحول الديمقراطي يتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيقها وبالتالي يساهم في الحفاظ على توازن المجتمع والتمهيد له قبل الوصول إلى نقطة التحول فمسار الانتقال نحو الديمقراطية تتدرج وفق المراحل التالية⁽²⁾:

1- المرحلة التحضيرية: من خلال بداية نشوء هوية سياسية مشتركة لدى غالبية المواطنين وتوافقهم على قضية الوحدة الوطنية.

2- مرحلة الصراع: حيث ينشأ صراع سياسي بين النخب الحاكمة والمعارضة أو بين طبقات اجتماعية مختلفة، وهذا قد يجعل المشروع الديمقراطي ينحرف عن المسار.

3- مرحلة القرار أو الحسم: حيث تسعى أطراف الصراع السياسي إلى الاتفاق فيما بينها ويبدأ الانتقال الديمقراطي.

4- مرحلة التعود والتحصين: أي توطيد الديمقراطية حيث تتعود الأطراف المختلفة على قواعد الديمقراطية.

أما صامويل هنتجتون فقد أكد أن النخبة السياسية قد تلجأ إلى التحول الديمقراطي رغبة منها أو لامتناس الأزمات الموجودة في المجتمع، والذي يسميه بالإحلال.

المطلب الثالث: ديناميكية صناعة القرار في ظل الأنظمة الانتقالية

تتمثل ديناميكية صناعة القرار في عوامل المؤثرة في صناعة القرار والتي تنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النظام السياسي تسلطي أو ديمقراطي أو يمر بمرحلة انتقالية لهذا ارتأينا إلى إسقاط هذه العوامل على النظام السياسي التركي حيث يعتبر

¹ - نادية ابو زاهر، "قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، تم تصفح الموقع يوم: 04 فيفري 2018.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114705>

² - زاهي المغيري، نجيب الحصادي، مرجع سابق، ص.3.

التجربة التركية في التحول الديمقراطي تجربة فريدة من نوعها في الشرق الأوسط ومثال للديمقراطية الفتية وهذا في إطار التوافق بين القوميات والانفتاح الإعلامي والاقتصادي والصعود الملفت للتيار الإسلامي الإخواني المتمثل في حزب العدالة والتنمية هذا برغم من أن العلمانية من ركائز الأساسية للدولة التركية.

أولاً: العوامل الداخلية

وهي إجمالي المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانع القرار ضمن الحدود الوطنية وسنستخلص أهم المؤثرات المادية والاجتماعية وذاتية التي تؤثر في صانع القرار السياسي في تركيا:

1/ الوضع الاقتصادي: إن الوضع الاقتصادي المستقر الذي تعيشه تركيا بفضل السياسات الاقتصادية والانفتاح التي انتهجها حكومة أردوغان بعد وصول حزبه العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أثرت بشكل كبير على الأوضاع العامة للدولة التركية مما يتيح لصانع القرار التحرك بمرونة في مجال السياسة الدولية بمعزل عن الضغوطات الخارجية⁽¹⁾، كما تمثل القوى الاقتصادية في تركيا بدور بارز في مساندة وتأثير على صناع القرار التركي ونأخذ مثال "توسياد*" الذي كان يمثل الجهة الداعمة لتجربة حزب العدالة والتنمية في بدايتها وكذا مواجهة الحد من تدخل القوى العسكرية في مقدرات الدولة المدنية.

2/ المؤثرات المادية:

- الوضع السكاني: تشكل التوافق بين القوميات الأتراك والأكراد والعرب قوة كبيرة للدولة التركية والتي تجعلها في معزل عن الصراعات القومية وتتيح الاستقرار السياسي للدولة التركية على المستوى الداخلي.

- الوضع العسكري: يعد هذا المؤثر من وسائل قوة الدولة التركية حيث يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش الحلف الأطلسي حيث يتمركز في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر قوة جوية بعد الو.م.أ وبريطانيا، مما قد يجعلها تمتلك المرونة والقدرة في اتخاذ قراراتها السياسية باستقلالية.

-الوضع الجغرافي: تقع تركيا وسط ثلاث قارات: آسيا، أوروبا، وإفريقيا وهي تعتبر منطقة ارتكاز استراتيجية مهمة تطلق على تسميتها أوراسيا وكما تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم، كما

* تجمع لرجال الأعمال والصناعيين الأتراك تأسس مطلع السبعينات من القرن العشرين ودوره الملموس في الاقتصاد التركي ظهر في عقد الثمانينات، وتوسياد يصنف انه تجمع ليبرالي غير محافظ وذات توجهات علمانية وترتكز رؤيته الاقتصادية على ضرورة اندماج تركيا في الاقتصاد الأوروبي، يضم عضوية 545 من رجال الأعمال يمتلكون نحو 4000 بشركة بين شركات متوسطة والكبيرة.

¹- عبد الحافظ الصاوي، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خرائط القوى الاقتصادية التركية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (16 جويلية 2016)، ص.26.

تمكنت بهذا الموقع الاستراتيجي التفاعل مع محيطها الإقليمي مما يجعلها تؤثر بشكل كبير في طبيعة ونوعية قراراتها السياسية فهي تملك قوة تأثير في الساحة السياسية الدولية (1).

3/المؤثرات السياسية:

-الأحزاب السياسية: قوة مؤثرة في الساحة السياسية التركية باختلاف تياراتها الإسلامية العلمانية والقومية، من خلال تأثيرها في بلورة السياسات العامة والتأثير في صنع القرار، ونأخذ مثال حزب العدالة والتنمية ذات توجه إسلامي إخواني الذي فاز في انتخابات 2003 واستطاع أن يدفع السلطة الحاكمة في تركيا إلى اتخاذ قرارات رشيدة ومتوازنة تحت شعار استرجاع مجد تركيا (2).

-الرأي العام: عامل مؤثر في السياسة التركية حيث يلعب دور الضاغط ويتجلى ذلك من خلال توظيفه من قبل النخب وجماعات الضغط لتمرير سياساتها، وقد تجلى ذلك في افتتاح الحزب الحاكم لمنتدى عبر شبكة الأنترنت لمشاركة رأي العام في استفتاء الدستور في سبتمبر 2010، وهذا بغيت تعزيز الديمقراطية التشاركية (3) وإضفاء الشرعية على دستور 2011.

-النظام السياسي: دور كبير في صنع القرار السياسي، حيث تعتبر القرارات السلمية التي تراعي مصلحة المواطنين والدولة التركية تعبر عن مستوى الديمقراطية الذي وصلت إليه تركيا ولقد تبنت الحكومة التركية عام 2010، مشاركة جميع الأحزاب السياسية وحتى المعارضة منها والمجتمع المدني في إعداد مسودة الدستور 2011، وهذا لضمان جميع المساهمين في الدولة وطوائف المجتمع في دعم وتوسيع المشاركة إلى أكبر عدد ممكن.

- جماعات الضغط: والتي تتمثل في الجماعات الدعوية مثل:(النورسيون وجماعة النور) وجمعيات رجال الأعمال الجمعية التركية لصناعة والعمال ذات التوجه العلماني وكذا جمعية رجال الأعمال المستقبليين ذات توجه إسلامي ويتمثل تأثيرها في دعم صناع القرار ماديا وإعلاميا لتأثير في الحركة السياسية الخارجية بما يحقق مكاسب اقتصادية (4).

¹ - محمد دامو، " صناعة القرار الاستراتيجي التركي"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2018.

² - شيماء بهاء الدين، " خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خرائط القوى السياسية التركية"، المعهد المصري للدراسات السياسية

³ - " التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 الصادر عن المفوضية الأوروبية"، في التحول الديمقراطي في

تركيا، ناظم تورال، محررا (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط.1، 2012)، ص. 202.

⁴ - شيماء بهاء الدين، مرجع سابق، ص.31.

وكما يمكن إجمال تأثير السياسي للجماعات الدعوية من خلال الحشد لتصويت والدعم المالي والمساعدة في تنفيذ السياسات العامة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية وبلورة القرارات السياسية، وهذا ما يميز الحالة التركية.

4/المؤثرات الاجتماعية لصانع القرار:

- التكوين الشخصي لصانع القرار: إن تكوين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد تأثر بعدد من العوامل البيئية الخاصة به مثل قيم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد التركية وهذا يعود لتكوينه في "حركة الفكر الوطني" الإسلامية والتي أهلت له لأن يكون شخصية كاريزمية وقيادية، وقدم إسهامات فارقة في تاريخ الجمهورية التركية⁽¹⁾.

-الإيديولوجية: تعتبر الإيديولوجية العلمانية أحد العناصر الهامة في العملية السياسية في تركيا، فإن صناع القرار السياسي ملتزمون بشكل كبير العمل وفق الإيديولوجية العلمانية واعتبارها هوية للدولة وتكريسها، لكن ضمن أسس جديدة تستند إلى قيم والتقاليد التركية المشتركة جميعها وفق العلمانية المعتدلة أو الناعمة وإلغاء العلمانية الكمالية⁽²⁾.

ثانيا: العوامل الخارجية

يقصد بها كل المتغيرات والظروف التي تنتج عن البيئة السياسية خارج حدود دولة صانع القرار، وسنستعرض أبرز العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي في تركيا:

- الوضع السياسي الدولي: تعتبر تركيا دولة مؤثرة فقد استطاعت أن تمارس التأثير في قضايا آسيا الوسطى عبر اهتمامها بقضايا البوسنة والهرسك وكوسوفو وقضايا منطقة الشرق الأوسط عبر اهتمامها بالقضية السورية والفلسطينية⁽³⁾، مما يجعلها تتمتع بنوع من الاستقلالية والحرية في عمليات صنع القرار السياسي الخاص بها.

- الرأي العام العالمي: لقد اعتمد صناع القرار في تركيا على الاهتمام بمختلف القضايا التي تتسجم

¹ - حسين بسلي، عمر أوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، طارق عبد الجليل، مترجما (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، ط.1، 2011)، ص.15.

² - عماد قدورة، " الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسية، الدوحة (ديسمبر 2014)، ص.16.

³ - محمد دامو، مرجع سابق.

وتتسق مع الرأي العام العالمي عن طريق اعتمادها الوسائل السلمية لتحقيق سياستها الخارجية والتي تتمثل في الدبلوماسية والقوى الناعمة باعتمادها على إعطاء الأولوية لقوة تركيا المدنية والاقتصادية على القوة العسكرية، ما يحقق التوازن في مصلحة الدولة التركية⁽¹⁾.

¹ - المكان نفسه.

المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية: مقارنة ايتمولوجية.

الحركات الاجتماعية تعتبر الوعاء الذي يشمل مختلف فئات الاجتماعية، ولقد غدت موضوع لدراسة والتحليل في مجال العلوم الإنسانية ولهذا سنحاول في هذا المبحث دراسة الحركات الاجتماعية بهدف معرفة العوامل التي أدت إلى ظهورها وتحديد مفهوم عام لها رغم تضارب التعاريف حول مفهومها.

المطلب الأول: تطور الحركات الاجتماعية بين تبلورها تاريخيا والتفسيرات النظرية لها.

سنتناول في هذا المطلب مسار تبلور الحركات الاجتماعية التي عرفت المجتمعات الانسانية بالإضافة الى النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية.

أولاً: مسار تبلور الحركات الاجتماعية:

لدراسة تاريخ الحركات الاجتماعية سنقودنا نحو تتبع مسار مختلف الحركات التي شاهدها المجتمعات الإنسانية بداية من ثور العبيد ضد سلطة روما بقيادة سبارتكوس وغيرها من ثورات العمال والفلاحين والنساء في القرون الأخيرة، كل تؤثر على الحركات الاجتماعية يراد منها التغيير في البنى الاجتماعية ويعتبر القرن السادس عشر هي أقوى فترة في التاريخ البشري التي مهدت لظهور حركات اجتماعية (1).

ويرجع ذلك للحركة الاجتماعية التي ظهرت في بريطانيا لمناصرة جون ويلكس، رئيس تحرير جريدة "ثورث برينتن" الذي انتقد فيها شروط السلام التي قبلت بها الحكومة البريطانية في معاهدة باريس 1763 وبهذا السبب اعتقل ويلكس بعد صدور أمر قضائي بتهمة التحريض (2)، ليحكم القاضي بالبراءة لـ: ويلكس ونتيجة لهذه القضية أصبح ويلكس رمزاً للحرية والسيادة الشعبية بين أوساط الطبقة المتوسطة وبه يصبح رئيس المجلس المحلي في لندن 1769 (3)، وكانت هذه أول حركة اجتماعية متواصلة ومساندة تضمنت اجتماعات ومظاهرات منددة، وتعد الثورات التي عرفتها أغلب دول العالم بداية من

¹ - عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي (الرباط: مطبع النجاح الجديد، 2008)، ص. 19.

² - صورية مضاني، " الحركات الاجتماعية: مقارنة سوسولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، ع. 24 (جوان 2016)، ص ص. 341-353.

³ - المكان نفسه.

الثورة الإنجليزية 1689 والثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية⁽¹⁾ 1789، ساهمت بنسبة ما في تجذر الحركات الاجتماعية وتطوير أشكالها وممارستها.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت دول العالم العديد من الحركات الاجتماعية كحركات التحرر من الاستعمار، حركة حقوق المرأة، وحركة السلام وحركة البيئة، وتعتبر ثورة الشباب التي عرفتها أوروبا عام: 1968⁽²⁾، نقطة بداية لحركات اجتماعية ترفع مطالب سياسية إلا أنها لم تكن تسعى من أجل الوصول إلى الحكم.

ومع بداية عام: 1989 شهدت دول أوروبا الشرقية كالاتحاد السوفياتي حركات اجتماعية ركزت على مطالب سياسية واقتصادية ومطالب قومية وكذا أمريكا اللاتينية التي أصبحت مصدر لمواجهة السياسات الإمبريالية كالبرازيل والأرجنتين حيث عرفت حركات اجتماعية تقودها اتحادات العمال ومجموعات حقوق الإنسان والمحاربين القدامى ساهمت في التغيير السلمي لنظام الحكم في الأرجنتين.

وبهذا أصبحت الحركات الاجتماعية تعبر عن ملامح السياسة العامة وكما ساهمت بشكل كبير في تحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وبمطلع التسعينات اكتسحت الحركات الاجتماعية أغلب دول العالم باختلاف نظامها السياسي ديمقراطيا كان أو تسلطيا، على غرار الحركات المناهضة للعولمة التي انتشرت بشكل سريع على المستوى العالمي لمواجهة السياسات النيوليبرالية.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار القرن العشرين هو نقطة البدء في المسار المعرفي للحركات الاجتماعية والتي تعود لعدة مفكرين من أمثال "ألان تورين" و "بيار بوردو" و "تشارلز تلي"، و "إريك نوفو" والتي سنتطرق إليها في المطلب التالي.

ثانيا: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية

لقد تمكن العديد من المفكرين والمنظرين تفسير الحركات الاجتماعية وفقا لإتجاهين الاتجاه التقليدي والاتجاه الحديث والتي سنستعرضها فيما يلي:

أ- الاتجاهات التقليدية في تفسير الحركات الاجتماعية:

المقاربة الماركسية: ينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية القائم على جوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الإنتاج الاجتماعية والتي تعتمد على شكل الملكية

¹ - عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص. 19.

² - فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص. 11.

لوسائل الإنتاج واشكال توزيع الثروات وذلك من خلال الصراع بين الطبقة العاملة المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية المسيرة الامر الذي سيقود انتصار الطبقة العاملة على الرأسمالية بهدف القضاء على الطبقات في المجتمع والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات⁽¹⁾.

فالماركسية لا تفصل مفهوم الحركات الاجتماعية على الصراع الطبقي وانه لا وجود لهذه الحركات خارج نطاق التناقض بين الطبقة البورجوازية المسيطرة والطبقة العاملة المقهورة ومن ثم فإن الحركة الاجتماعية تقتزن بنضال هذه الأخيرة ضد الاستغلال والقهر، وتتجاهل الماركسية الحركات خارج سياق الصراع الطبقي كما لا تولي اهتماما للحركات الاجتماعية غير المندرجة في إطار ما تعده القوى الرئيسية لأغلبية المجتمعات⁽²⁾.

المقاربة البنائية: انطلاقا من الفكر البنائي ظهرت العديد من النظريات التي تفسر أسباب وظروف نشأة الحركات الاجتماعية ومن بينها:

1- **نظرية السلوك الجماعي (collective behavior theory):** تعود هذه نظرية إلى بدايات

دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ويعتبر "هريبر بلومر" و "غوستاف ليون" من المنظرين في هذه المقاربة، حيث ربط منظرو هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أفعال مثل: الانتفاضات الجماهيرية، والمظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية وتكون ردت فعلها غير منطقية في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة، وكما تعتبر هذه مقاربة على أن الحركات الاجتماعية هي انعكاس لمجتمع مريض حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية⁽³⁾.

2- **نظرية الحرمان النسبي:** تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استنادا إلى

شعور الافراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع ضمن المقارنات بين احوالهم في الماضي والحاضر او ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذ ما كانوا اسوء حالا ومنه يتحول السلوك الى حركات اجتماعية، وبأخذ على هذه النظرية

¹ - صورية رمضاني، مرجع سابق، ص ص. 341-353.

² - عبد السلام نوير، " الحركات الاجتماعية والسياسة دراسة نظرية"، مجلة الشؤون الاجتماعية، الشارقة، ع.100 (شتاء 2008)، ص ص. 87-133.

³ - المكان نفسه.

تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان فضلا على ان النظرية تفسر اسباب قيام العديد من الحركات الاجتماعية وانضمام الافراد لها دون ان يكون لهم الاحساس بالحرمان النسبي⁽¹⁾.

3- **نظرية الضغوط البنائية:** تفسر هذه النظرية جملة من العوامل تساهم في بروز الحركات الاجتماعية والتي تتمثل في الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية منة جانب وذلك نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المطلوبة وعجزها الاستجابة لمطالب الجديدة وإفساح المجال امام القوى الاجتماعية مما يؤدي مثل هذا الخلل الشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والاحباط⁽²⁾.

ب-الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية:

1. **نظرية تعبئة الموارد (resource mobilization theory):** التي تطورت منذ الستينيات، وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوفر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للحركات والقدرة على استغلالها، ويرى منظرو هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابة منطقية لمواقف وإمكانات حدثت في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات على القضايا السياسية بينما لا تعير اهتماما كبيرا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري والوعي وبلورة الهوية⁽³⁾.

2. **نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة (new social movement theory):** التي تطورت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي ظهرت في فترة الستينيات والسبعينيات وتعود هذه النظرية إلى رائدها ألان تورين والبرتو ميلوشي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة تختلف عن الحركات الاجتماعية القديمة ناتجة عن بروز تناقضات مجتمعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية، وتهتم هذه الحركات الاجتماعية الجديدة أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالأيديولوجيات القائمة في

¹ - صورية رمضاني، مرجع سابق، ص ص. 341-353.

² - المكان نفسه

³ - ديبه لصاوت، حميدة حمومي، "نظرية الحركات الاجتماعية هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراقي" مجلة الإنسانيات، ع. 8 (1999)، ص ص 49-52.

المجتمع، كما تميل إلى البروز في صفوف الطبقة الشعبية بدلا من الطبقة العاملة⁽¹⁾.

3. نموذج الفعل-الهوية (action-identity paradigm): وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية، ويرى المنظرين لهذه النظرية أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، والذي يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقيّة، ففي المجتمع "المبرمج" يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية-ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية-اقتصادية⁽²⁾.

المطلب الثاني: اتجاهات تعريف الحركات الاجتماعية.

بعد أن تطرقنا إلى العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات الاجتماعية على مر التاريخ، وتفسيراتها النظرية سنطرق في هذا المطلب إلى تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية وإعطاء تعريف دقيق لها رغم أنه من الصعب تحديده لوجود تعاريف متضاربة بين المفكرين حيث كل واحد يعرفها على حساب أيديولوجياته وتوجهاته وخلفياته المعرفية.

يعد "لورانز فون شتاين" من المفكرين الرواد الذي قدم تعريفا علميا لمفهوم الحركات الاجتماعية في كتابه الذي نشر عام 1860 بعنوان "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى 1850": "هي محاولة البروليتارية اكتساب قوة اقتصادية وسياسية وتعد المصلحة أساس كل تفاعل إنساني ومن ثم كل حركة اجتماعية هي أساس المجتمع"⁽³⁾

وحسب التعريف الذي قدمه فون شتاين أنه ربط الحركات الاجتماعية بالطبقة العمالية وأنها هي جوهر المجتمع الذي يقوم على أساس المصلحة.

¹ - أمل عادل عبد ربه، على عبد الرزاق حليبي، الحركات الاجتماعية الجديدة و حقوق الإنسان: تحليل نقدي لخطاب حركات مناهضة العولمة بمصر (المؤتمر التأسيسي الحراك العربي يسأل العلوم الاجتماعية، بيروت: 19-20 مارس 2013)، ص. 4، 5.

² - محمود صافي محمود، "عرض دراسة نقدية للحركات الاجتماعية للبروفيسور فرانسوا ديبوا"، تم تصفح الموقع يوم: 04 فيفري 2018.

<https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr->

[2012/syl/presentations/safisocialmovements](https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/safisocialmovements)

³ - وفاء داود، "الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر دراسة حالة حركة البلاك بلوك"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،

القاهرة (2013)، ص. 7.

يعرف بلومر الحركات الاجتماعية: "هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين (1)"

فحسب بلومر الحركات الاجتماعية هي القوة المادية الجماعية لدى الأشخاص التي تهدف إلى التغيير في نوع من العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، وذلك بسبب اختلالات في البنى الاجتماعية والرغبة في إقامة نظام اجتماعي جديد، فنظرة بلومر للحركات الاجتماعية تتمثل في شرط أساسي هو التغيير في المجتمع.

وأما "تشارلز تلي" فيعرف الحركات الاجتماعية "على إنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من تأييد (2)"

معنى ان الحركات الاجتماعية هي حركة غير مؤسسية تحاول ان تخرج العمل الجماعي عن الأطر المؤسساتية كما انها لا توطر من قبل التنظيمات الرسمية التي تأخذ دور الوسيط بين السلطة والمطالبين الا انها تستعمل الاضراب والاحتجاج لبلوغ مطالبها.

ويرى تشارلز تلي أن الحركة الاجتماعية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية:

- الحملة: وهي عبارة عن مجهود عام مستدام ومنتظم يملئ مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.
- ذخيرة الحركة الاجتماعية: وهي عبارة عن توظيف الأساليب الممكنة من بين أشكال العمل السياسي.
- عروض الوقفة: هي عبارة عن تمثيل المشاركين بالحركة الاجتماعية لحملة من الصفات العامة.

أما كل من البرتو ميلوشي وألان تورين فالحركة الاجتماعية تمثل فعل جماعي يغير من السلوكيات وتصرفات الجماعة الناشطة والمنظمة ولقد أوضح البرتو ميلوشي من خلال دراسته أن الحركات الاجتماعية: «هي بمثابة تعبير عن حركية المجتمع وتعكس رغبته في التغيير (3)»، ومن نتائج هذه الحركية حدوث صراعات نسقيه لأن المجتمع في حد ذاته نظام فعلي يعيد إنتاج نفسه ويتحول باستمرار، وعلى حساب اعتبار ميلوشي، إن الصراع الاجتماعي هو النقطة التي يلتقي فيها النظام

¹ - ربيع وهبة، "الحركات الاجتماعية: تجارب وروؤى"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن، عمر الشويكي، محررا (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2014)، ص. 59.

² - تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ربيع وهبة، مترجما (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص. 15.

³ - "الهوية المتحركة مقارنة الباحث البرتو ميلوشي للحركات الاجتماعية"، تم تصفح الموقع يوم 14 جانفي 2018. <https://dahanarabland.wordpress.com/.../الهوية-المتحركة-مقاربة-ال...>

الاجتماعي والفاعلون الاجتماعيون وبالتالي تظهر الحركات الاجتماعية.

أما الآن تورين فيربط مفهوم الحركات الاجتماعية بالصراعات وعمليات الهيمنة الموجودة في المجتمع، ولقد اقترح نموذج نظري لتحليل الفعل الاجتماعي المرتبط بظهور الحركات الاجتماعية والتي يجب أن تتوفر على مجموعة من المبادئ التي يسميها الباحث مبادئ الوجود التي تعطي خصوصيتها وتوجه فعلها وهي⁽¹⁾:

- مبدأ الهوية: وهي تتضمن إعلان الحركة الاجتماعية عن هويتها ومن يمثلها.
 - مبدأ التعارض: وهي تحديد الخصم الذي تتعارض مع أهدافه الحركة الاجتماعية.
 - مبدأ الشمولية: أن تكون الحركة الاجتماعية تتكون من وعي جماعي وشمولي لأنه هو الذي يساهم في التأثير على الرأي العام وتحقيق المطالب والمكتسبات وضمان الحقوق.
- فالحركة الاجتماعية: هي مجموعة من الأفراد تنشط خارج القنوات الرسمية وتهدف لإيصال مطالبها والتغيير على مستوى النظام السياسي أو مؤسسة أو مجتمع أو على مستوى النظام العالمي ككل.

الحركات الاجتماعية هي عملية قيام مجموعة من الأفراد بمناهضة الأنظمة القمعية والتسلطية وكدعوة لحراك شعبي ضد عدة مشاكل سائدة في مجتمع ما.

المطلب الثالث: أنواع الحركات الاجتماعية والسمات المميزة لها في إطار الحركات الاجتماعية الجديدة.

إن معظم الحركات الاجتماعية التي شهدتها مختلف دول العالم نشطت وتحركت في سياق الأزمات الموجودة داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم أنواع الحركات الاجتماعية والسمات المميزة لها لأن دراستنا تتمحور حول الحركة الثقافية التي تتدرج ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة.

1- أنواع الحركات الاجتماعية:

1. حركات تحويلية: تهدف إلى تغيير شامل للمجتمع من حيث جميع قطاعاته، وكذا من حيث طبيعة الأهداف التي تتسم بالشمول ولا تقتصر على هدف معين⁽²⁾.

¹ -Louis Maurin, Mouvement Sociaux "Alain Touraine", le 16/01/2018. http://www.alternatives-economiques.fr/acteurs-sociaux--penser-le-changement--entretien-avec-alain-touraine_fr_art_33_3089.html

² - صورية رمضاني، مرجع سابق، ص ص. 341-353.

2. حركات طبقية: وهي الحركات التي تظهر في إطار طبقة معينة لاسيما الطبقة الوسطى لمواجهة استغلال طبقة اعلى منها وتحكمها، ومن ثم تحسين المركز الاجتماعي النسبي الخاص بها وقد تنشأ مثل هذه الحركات في إطار طبقة متميزة للإبقاء على امتيازاتها التي تلوح بأن هناك تهديد بفقدانها (1).

3. حركات إثنية: وهي الحركات التي تقوم على أساس اثني تتضمن مطالب خاصة بجماعة اثنية معينة وتندرج ضمن هذا النوع من الحركات: الحركات الاثنية في دول متعددة الاثنية كحركة كتالونيا في اسبانيا.

4. حركات معيارية: الحركات التي تسعى إلى تغيير المعايير الاجتماعية أي المعايير والقواعد المعمول بها في المجتمع وتندرج ضمن هذا النوع من الحركات: الحركات الإصلاحية (2).

5. حركات قيمية: هي الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الاخلاق وتندرج ضمن هذا النوع من الحركات: الحركات الدينية (3)

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية إلى حركات اقتصادية، ثقافية، سياسية، دينية، اجتماعية ويستند هذا التمييز إلى مطالب الأساسية للفئات الاجتماعية المكونة لهذه الحركات، فالحركات الإصلاحية التي تناضل في المجال الأخلاقي تطالب بترسيخ القيم والأخلاقيات وتغيير كل ما هو سائد في المجتمع، وحركات ثقافية تطالب بالمساواة في الحقوق الثقافية والاجتماعية كما نجد حركات تحركها دوافع اقتصادية واجتماعية كالتهميش والتوزيع الغير العادل للثروة وارتفاع البطالة وحركات مناهضة للأنظمة السياسية والتي انتشرت في القرن العشرين.

2- السمات المميزة للحركات الاجتماعية في إطار الحركات الاجتماعية الجديدة

ان دراستنا تتمحور حول الحركات الاجتماعية الثقافية والتي تندرج ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة لهذا ارتأينا لاستعراض اهم السمات المميزة للحركات الاجتماعية الجديدة والتي نستخلصها فيمايلي (4):

- انها لا تحدد في إطار طبقة معينة بل تتبنى هويات متنوعة عابرة للطبقات.
- تعتمد على التنظيم غير الرسمي غير المقيد
- أهدافها ثقافية اجتماعية بالمقام الأول وليست سياسية بشكل مباشر، كما تتميز بمستوى وعي

1- عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص ص. 87-133.

2- المكان نفسه.

3- صورية رمضاني، مرجع سابق، ص ص. 341-353.

4- أمل عادل عبد ربه، على عبد الرزاق حليبي، مرجع سابق، ص. 5.

مرتفع.

- هي اقل اهتماما بالمواطنة وبالتالي لا تهتم بالسلطة السياسية ولكنها في نفس الوقت تهتم بزيادة حجم المجتمع المدني وزيادة مساحة الاستقلالية الذاتية.
 - تفترض وجود الاختلافات مسبقا داخل المجتمع والدولة والاقتصاد، ومن ثم تبني سياساتها وأهدافها على حقيقة تلك الاختلافات وتعمل على توسيع الفضاءات الاجتماعية.
- كما تمتاز الحركات الاجتماعية بأربع مميزات أساسية تميزها عن الحركات الاجتماعية التقليدية⁽¹⁾:
- الأهداف: حيث تهدف الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تغيير القيم الثقافية والاجتماعية على المستوى الفردي أكثر من تغييرها على مستوى الأبنية الاجتماعية التي كانت سائدة في الحركات الاجتماعية التقليدية.
 - القاعدة الاجتماعية: مثلت الطبقات الاجتماعية القاعدة الاجتماعية الأساسية للحركات الاجتماعية التقليدية في حين تبنت القاعدة الاجتماعية للحركات الاجتماعية الجديدة على جماعات متعددة.
 - وسائل الفعل: نعتد الحركات الاجتماعية الجديدة على تعبئة وتحريك الجماهير في اتجاه محدد كوسائل سياسية حديثة للتأثير على الدولة.
 - التنظيم: رفضت الحركات الاجتماعية الجديدة الاعتماد على نماذج التنظيم البيروقراطي الرسمي وفضلت الاعتماد على تنظيم أكثر مرونة تتيح لأعضائها المرونة والفعالية في المشاركة.
- الا ان العديد من المفكرين برروا ان تلك المميزات غير حقيقة ومبالغ فيها، فهم يرون انه ليس هناك ما يميز الحركات الاجتماعية الجديدة من مثيلتها القديمة فمازالت تعتمد على الإجراءات سياسية التقليدية لتحقيق أهدافها، كما انها لا تمثل فقط الطبقة الوسطى وليس مختلف الفئات الاجتماعية، وان تنظيمها يميل إلى البيروقراطية الرسمية.

¹ - المكان نفسه.

المبحث الثالث: الناشطة السياسية للحركات اجتماعية في بيئة متعددة الإثنية-تحليل لحالات متباينة.

تعرف بعض من دول العالم اليوم حركات اجتماعية ذات توجه ثقافي تمثل أبرز ظواهر الحياة السياسية في العديد من البلدان، ويرتبط وجود هذه الحركات في الدول التي تنتم بالتعدد الاثني سواء كانت من دول العالم الثالث كالمغرب، او في مصاف الدول المتقدمة كإسبانيا.

في هذا المبحث سنعالج في المطلب الأول الاثنية وأبرز المفاهيم ذات صلة، وكما سنتطرق في المطلب الثاني الى الحركة الكتالونية في اسبانيا وفي المطلب الثالث الحركة الأمازيغية في المغرب.

المطلب الأول: الإثنية والمفاهيم المرتبطة

تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الاثنية، بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع العديد من المصطلحات والتي تعد ان تكون مطابقة لها، ولهذا ارتأينا في هذا المطلب الى تحديد مفهوم الاثنية واهم المصطلحات المرتبطة بها.

المفهوم اللغوي للإثنية:

إن الأصل اللغوي لكلمة الاثنية ethnecity مشتقة من الكلمة اليونانية ethnos وتعني الوثني او الهمجي الغير متمدن، وهي تقابل في المدلول مصطلح امة؛ Nation، اما في العصور الوسطى كان يطلق لفظ Thnos في اللغات الاوروبية على هم ليسوا مسيحيين او يهود اما المدلول المعاصر فهي تعني الجماعة العرقية⁽¹⁾.

الإثنية مصطلح من أصل لاتيني لا يمد بصلة الى الحقل الثقافي العربي، وقد دخل الى الادبيات السياسية والفكرية بعد الحرب العالمية الثانية، واحتفظت بصياغتها دون تبديل كما ان العرب لم يجدوا مرادف لها في اللغة العربية⁽²⁾.

¹ - توفيق نجم، "الاقليات الاثنية وحق تقرير المصير: تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/03
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=59512>.

² - برهان غليون، "الاثنية والقبلية في المجتمعات البدائية"، تم تصفح الموقع يوم: 03 اوت 2018.
<http://alhiwartoday.net/node/1470>

المفهوم الاصطلاحي للاثنية:

قد شاع استخدام مفهوم الإثنية- العرقية بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامّة في الغرب منذ الخمسينات من القرن العشرين، ومنذ الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين والسمات الأخرى مميزة كالأصل والملاح الفيزيائية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف بينها في إحدى أو بعض هذه السمات فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية ولكن بالنظر إلى علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها⁽¹⁾.

كما عرفت موسوعة علم الاجتماع الإثنية على أنه مصطلح يدل على الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أو يعتبرون الآخرين مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن التجمعات الأخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص⁽²⁾.

عالم الاجتماع أنطوني سميث Anthony Smith: "يرى أن الإثنية أنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة فيما بينها" فهو في تعريفه هذا يرى أن الأصل الواحد هو أهم معيار لتعريف الإثنية كما يعتبر هذا التعريف أهم التعاريف للجماعة الإثنية لأنها تضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي⁽³⁾:

- مجموعة من السكان وهذا يعنى التركيز على عدد معين.
- الأصل المشترك وهو عنصر جوهري.
- مرتبطة بإقليم خاص بها أي وجود دولة تقطنها الجماعة الإثنية.
- التضامن والتلاحم والتكتل والذي يعتبر شرط جوهري للمجموعة العرقية لأن الوحدة هي أساس استقرار السياسي والاجتماعي للأمة.

¹ - أحمد ادابير، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي" (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012)، ص. 12.

² - موسوعة علم الاجتماع، مارشال جوردن، محمد الجوهري وآخرون، مترجما، م. 1 (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص. 92.

³ - رايح مرابط، "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والأمة"، دفاثر السياسة والقانون الجزائر: جامعة ورقلة، ع. 1 (جانفي 2009)، ص ص. 112-124.

كما عرف علماء الاجتماع الأمريكيون الجماعة الإثنية بأنها "كل جماعة ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة، وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية داخل مجتمع أوسع"⁽¹⁾.

وقد تم صياغة مصطلح الإثنية تميزا له عن مصطلح الأقلية لأنه على الرغم من احتمال تحديد هوية الجماعة الإثنية على أساس السمات والخصائص العرقية، فإن أعضاء هذه الجماعة الإثنية يشتركون فضلا عن ذلك في بعض الخصائص الثقافية كالدين واللغة أو الممارسة السياسية⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق فالإثنية لها مقومات متعددة الوراثية كالصفات الجسدية ووحدة الأصل، والمكتسبة كاللغة والدين والثقافة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، مع ضرورة إدراك أفراد الجماعة الإثنية لتمييزهم وخصوصياتهم الذاتية، لأن الإدراك هو الذي يولد الشعور بالانتماء والهوية.

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالإثنية:

1- الهوية:

تعني كلمة الهوية في المعجم الوجيز: الذات وفي المعجم الوسيط: تعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، وقد ساعد الفلاسفة أكثر من اللغويين في تفسير كلمة الهوية بضم الهاء وهي منسوبة إلى هو وهي تقابل الآخر، وكما تعني في كتاب التعريفات عند الجرجاني الحقيقة المطلقة، المشتمة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق⁽³⁾.

كلمة Identity وهي من أصل لاتني وتعني الشيء نفسه أو الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر، كما يغني هذا المصطلح في الفرنسية مجموع الموصفات التي تجعل الشخص معروفا أو متعينا⁽⁴⁾.

عرف المفكر الفرنسي اليكس ميكشلي الهوية: " عبارة عن منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة العناصر المادية والتمايز والديمومة والجهد المركزي، وهذا

¹ -ناهض بوحمد، "النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة"، مجلة دراسات إفريقية، ع.2 (أفريل 2017)، ص ص. 44-21.

² - موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.92.

³ - مبروق بوطوق، "مصطلحات أنثروبولوجية: الهوية"، تم تصفح الموقع يوم: 24 جويلية 2018. www.aranthropos.com

⁴ - ضياء الدين زاهر، اللغة ومستقبل الهوية: التعليم نموذجا (مصر: وحدة الدراسات المستقبلية، 2017)، ص.9.

يعنى ان الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتميز عن سواه، ويشعر بوحده الذاتية⁽¹⁾

للهوية علاقة بالتطابق مع الذات عند شخص ما او جماعة اجتماعية ما في جميع الازمنة وجميع الاحوال، فهي تتعلق بكون شخص ما او كون جماعة ما قادرا او قادرة على الاستمرار في ان تكون ذاتها، وليس شخصا او شيئا اخر⁽²⁾.

فالهوية هي مجموعة السمات الخاصة بجماعة ما دون غيرها كاللغة والثقافة والعادات والتقاليد وكذا مجموع من السلوكيات وردود الافعال التي تميز افراد الجماعة بالإضافة الى علاقة افراد فيما بينهم وتأكيدهم على انتمائهم للجماعة من خلال تبنى هذه السمات العامة التي تميز الجماعة.

2- الأمة.

مصطلح الامة Nation مشتق من الكلمة الإغريقية Natio التي تعنى الولادة، وتشمل علاقة دموية مشتركة، فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي اي ان هناك علاقة وطيدة بين الأمة والعرقية⁽³⁾.

واذا اتينا للوقوف على مفهوم الأمة نجد ان التعريفات قد تعددت، وتجدر الإشارة الى استخدام الانجلوساكسوني لفظتي الأمة Nation ودولة state كمصطلحين مترادفين، فالأمة لديهم ليست الا كيانا يتمتع بالاستقلال ينطوي على تجمع بشري واقلية وحكومة شأنها شأن الدولة، لكن الفرق واضح بين المفهومين ذلك لأن الدولة لا يمكن ان تقوم دون توفر شرط السلطة السياسية على عكس الامة التي تحتاج في تكوينها الى توفر ركني التجمع البشري والإقليم وهي نفس الاركان التي تتوفر في الدولة، كما ان تجانس افراد التجمع البشري ضروري في تكوين الأمة وبينما لا يشترط التجانس في شعب الدولة⁽⁴⁾، كما قد تكون الدولة قاصر على امة واحدة او دولة تضم عددا من الأمم وقد توجد امة بدون دولة، وحيانا قد تكون امة قائمة في اطار دولة ويحصل التطابق بينهما.

كما عرفت موسوعة السياسة: "انها مجموعة بشرية تكون تألفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية تحققت من خلالها لغة مشتركة وتاريخ وتراث ثقافي ومعنوي وتكوين نفسي مشترك والعيش على ارض واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة مما يؤدي الى الاحساس بالشخصية قومية وتطلعات ومصالح قومية موحدة ومستقلة"⁽⁵⁾

فالأمة تعبر عن شعب معين او عدة شعوب تربطهم رابطة عرقية معينة، وتشارك في التراث واللغة الواحدة او الديانة وكما يجمعهم مصير واحد.

¹ —، مفهوم الهوية (فلسطين: مؤسسة لجان العمل الصحي، ب.س.ن)، ص.2.

² طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، سعيد الغانمي، مترجما (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص.700.

³ عبد الوهاب الطيب بشير، الاقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الامبراطورية الى الفيدرالية 1930-2008 (السودان: مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2009)، ص.40.

⁴ احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص.57.

⁵ الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيلاني، ج. 1 (بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985)، ص.306.

3- القومية.

مصطلح القومية حديث النشأة ولم يكن شائعا الا في العصر الحديث كلمة القومية Nationalisme مأخوذة من الكلمة اللاتينية Nasco التي تعنى "انا مولود"، اما في اللغة العربية فهي مشتقة من مصدرها كلمة القوم أي الجماعة التي تجمع بينهم رابطة معينة، وفي الدلالة السياسية يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء الى امة محددة⁽¹⁾.

فالقومية هي مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والارادات التي الفت بين الجماعة وكونت منهم امة، وجمعت في موطن واحد واشتركت في اللغة والثقافة والتاريخ والمصير كذا العرف والدين والعادات والتقاليد.

كلمة القومية مفهومين احدهما اجتماعي والاخر سياسي ،فالمفهوم الاجتماعي كيان القومية باعتبارها رابطة تربط فرد بالكائن اجتماعي يشترك افراده في اللغة وتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، ويتمثل هذا الكائن الاجتماعي في الأمة، اما المفهوم السياسي فتقصد بالقومية عقيدة سياسية اساسها الشعور القومي الذي يدفع ابناء الامة الى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية كما ان لها الحق في ان تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، وان تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بما يحقق شخصيتها القومية⁽²⁾.

ومن أكثر التعريفات شمولاً واحاطة بمفهوم القومية حسب "احمد وهبان" هو التعريف الذي مفاده ان القومية تعنى مجرد التعبير عن ذات الامة في مجال جماعة الأمم وهي من الداخل تعبر عن احساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيمها واساليبها التي تختص بها امته وهو احساس يؤدي الى تضامن ابناء الأمة تضامنا طبعيا يستتبعه من تقييد الأنانية الفردية تقييدا ذاتيا مصدره ذات الفرد من اجل صالح الجماعة⁽³⁾.

فالقومية هي مجموعة الصفات والخصائص التي تربط بين جماعة وكونت لديها الرغبة في تنظيم كيانها القومي تنظيما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يحقق غايتها واهدافها المشتركة وتحقق شخصيتها القومية في ظل احساس عام بوحدة المصير في حيز الأمة.

4- الأقلية:

هناك عدة مصطلحات للدلالة على الاقلية وكثيرا ما يستعمل في اللغة الانجليزية ولا يستعمل في اللغة العربية منها، اقلية لغوية Minority Linguistic، اقلية لغوية عرقية minority ethnico ، اقلية ثقافية العرقية ethnico cultural minority ، اقلية قومية national minority ، كما ان في اللغة العربية يستعمل مصطلح الاقليات دون كلمة مجموعة بينما في اللغة الانجليزية والفرنسية تستعمل عادة مع المجموعة العرقية⁽⁴⁾.

¹ - عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص. 36.

² - احمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 51، 52.

³ - المرجع نفسه، ص. 53.

⁴ - رايح مرابط، مرجع سابق، ص. 133.

وفيما يتعلق بتعريف الاقلية فموسوعة السياسية قد عرفت كلمة الاقلية انها " مجموعة من سكان قطر او اقليم لو دولة ما تخالف الاغلبية في الانتماء العرقي او اللغوي او الديني، دون ان يعنى ذلك بالضرورة موقفا سياسيا أو طبقيا متميزا⁽¹⁾"

أما احمد وهبان فيعرف الاقلية على انها الجماعة او الجماعات العرقية ذات الكم البشري الاقل في مجتمعها والتي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة او السمات الفيزيكية او اللغة او الدين او الثقافة ويكون افرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ساعين دوما الى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة او الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني الكثير منها بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى القطاعات المجتمع السياسية الاجتماعية والثقافية⁽²⁾

إذا فالأقلية هي مجموعة من الافراد تتميز عن بعضها بعوامل الدين او اللغة او الثقافة او العرق او خصائص اخرى تميزها عن المجتمع الذي يعيش فيه، وقد تكون هذه الاقلية مسيطرة فتستعمل هويتها كوسيلة للحصول على مكاسب سياسية او اقتصادية او قد تكون في وضع مهمش فلا تظهر هويتها حتى لا تتعرض للاضطهاد.

بعد ان قمنا باستعراض مفهوم الاثنية، الهوية، الامة، القومية والاقلية نستنتج ان ثمة العديد من المتغيرات المتداخلة كاللغة والدين والاصل والاشترك في العادات والتقاليد والاختلاف، والاشترك في الملامح الفيزيكية الجسمانية هذه المتغيرات قد اسهمت في اقامة البناء النظري لمفهوم الإثنية و اعتبرها كمقومات للجماعة الاثنية التي قد تصل في مرحلة ما الى تنظيم في اي مجتمع متعدد الاثنية، وفي غالب ما تطالب بمنحها وضعاً خاصاً في البلاد ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها مثل حالة الأمازيغ في المغرب، وفي احيانا اخرى تؤدي الى حالة تقرير المصير او الانفصال من الدولة الام مثل حالة الكاتلون في اسبانيا.

المطلب الثاني: الحركة الكتلونية في اسبانيا

يتناول هذا المطلب النشاط السياسي للحركة الكتلونية باعتبارها حركة اجتماعية تدافع عن القومية الكتلونية وعلاقاتها بالنظام السياسي الاسباني.

تتمركز الحركة الكتلونية في اقليم كتالونيا في الشمال الشرقي من المملكة الاسبانية وتشمل أربع مدن برشلونة عاصمة الاقليم، تراجونا، لاردا، جرانادا، ويشكل سكانها 16% من إجمالي سكان اسبانيا

¹ عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص.244.

² احمد وهبان، مرجع سابق، ص.176.

البالغ عددهم 46 مليون نسمة (تعداد 2008)، ويتحدث الكتالانيون اللغة الكتالانية وهي اللغة الرسمية في الاقليم الى جانب الاسبانية⁽¹⁾.

لقد برزت الحركة الكتالونية مثلما يذكرنا المؤرخ الإسباني خوسيه البارث خونكو Jose Alvarez Junco في مؤلفه **L'idée d'Espagne: La difficile construction d'une identité collective au XIXe siècle** فكرة اسبانيا: البناء الصعب لهوية جماعية في القرن التاسع عشر" كرد فعل على الأزمة الاقتصادية والسياسية لإسبانيا في القرن التاسع عشر، وكذا بسبب فشل الدولة المركزية في ايجاد ايديولوجيا تبني هوية وطنية متفق عليها⁽²⁾. اتسمت العلاقة بين الحكومة المركزية والحركة الكتالونية بين الصراع والهدوء ولقد بلغ الصراع ذروته خصوصا في فترة حكم الجنرال فرانكو الذي قام بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا وقمع كل الانشطة العامة المرتبطة بالقومية الكتالونية وكذا حظر استخدام اللغة الكتالانية في المؤسسات الحكومية ومنع العلم الخاص بكتالونيا والنشيد الوطني الكتالوني.

وبهذا ازدادت مطالب الكتالونين الاعتراف بالهوية واللغة وبالأمة الكتالونية والمطالبة بحكم ذاتي اداري وسياسي، وبحلول الانتقال الديمقراطي الذي عرفته اسبانيا اواخر السبعينات من القرن العشرين حيث اعاد بناء النظام السياسي الإسباني على شكل برلماني ديمقراطي يجمع مختلف التيارات السياسية، على المستوى الإيديولوجي او على مستوى المطامع الاقليمية خاصة في كتالونيا والباسك، وسمح بإطلاق الحريات العامة واعادة تشكيل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية العامة⁽³⁾.

اعيد العمل بقانون الحكم الذاتي في 1979، المصادق عليه بعد الدستور الجديد سنة 1978، واعترف بكتالونيا منطقة ذاتية الحكم بعدما تم اعادة الجينيراليات وهي التنظيم السياسي لمنطقة ذاتية الحكم التي كان جنرال فرانكو قد الغاها واعادة تشكيل حكومة اقليم جديدة بهذا تدخل الحركة الكتالونية حالة من الهدوء بينها وبين الحكومة الاسبانية طوال ثلاث عقود ونصف.

ان الصراع الكامن بين الحكومة المركزية الاسبانية والحركة الكتالونية زاد حدة في عام 2006، اي بعد عام على اعتماد نظام الحكم الذاتي الجديد الذي وافق عليه البرلمان الإسباني والاستفتاء، ورغم شرعيته البرلمانية والشعبية فإن اليمين الذي يقوده الحزب الشعبي قدم طعن امام المحكمة الدستورية لبث الوضع الدستوري لنص هذا القانون.

¹ - ياسين سويحة، "الطريق الكتالوني"، الجمهورية نت، 22 أبريل 2014، تم تصفح الموقع يوم 29 جويلية 2018.

<https://www.aljumhuriya.net/ar/31481>

² - لينا كنوش، أزمة كتالونيا المفتوحة: عوامل صعود حركة الاستقلال، جريدة الأخبار، 22 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 27 جويلية

<https://al-akhbar.com/Opinion/238967.2018>

³ - ياسين سويحة، كتالونيا والمفارقات الإسبانية ج2، الجمهورية نت، 30 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 27 جويلية 2018.

<https://www.aljumhuriya.net/.../كتالونيا-والمفارقات-الإسبانية-2>

جوان 2010 اقرت المحكمة الدستورية بإلغاء معظم النص القانوني والغت عدة مواد تعتبر مخالفة للدستور ومن بين المواد المخالفة، المادة المتعلقة باعتراف القانوني بالأمة الكتالونية مخالفة للمادة 1 من الدستور الإسباني الذي ينص على ان " تعود السيادة الوطنية للشعب الإسباني الذي ينبع منه سلطات الدول⁽¹⁾ " والمادة 2 التي تنص على: " يقوم الدستور على وحدة الأمة الإسبانية التي لا تنفصل، وطن كل الإسبان الذي لا يقبل التجزئة؛ ويضمن ويعترف بحق الحكم الذاتي للقوميات والمناطق التي يتكون منها ويضمن ويعترف بالتضامن فيما بينها⁽²⁾ " "

هذا القرار الذي اعتبره الكتالونين محاولات لنزع الهوية الكتالونية زاد من حدة الصراع السياسي والصراع حول الهوية وبالإضافة الى الازمة الاقتصادية التي تمر بها اسبانيا منذ 2008 زايد من تعميق الازمة لتبرز حركة اجتماعية استقلالية في كاتالونيا باسم "الحركة القومية الاستقلالية في كاتالونيا" التي تجمع بين مختلف طبقات المجتمع الكتالوني البورجوازيين والطبقة الشعبية والمتوسطة، ولكن دعائها الاساسية الطبقة الوسطى كما تجمع كل من اليمين القومي الكتالوني ويسار الوسط الاستقلالي، الذي اخذ تدريجيا السيطرة على الحركة⁽³⁾.

نظمت سنوات الاخيرة 2009، 2011، 2014، 2015، 2017 الحركة استفتاءات لاستقلال اقليم كاتالونيا عن اسبانيا حيث عمدت الحكومة الإسبانية الى ابطال الاستفتاء لأن الدستور الإسباني لا يمنح حق تقرير المصير دستوريا⁽⁴⁾، وهو القرار الذي اعتبر بداية لقطيعة فعلية بين الكتالونين والحكومة الاسبانية.

لقد اتسمت العلاقة بين الحركة الكتالونية والحكومة الاسبانية منذ عهد فرانكو بالصراع، لتعود للهدوء بعد موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها اسبانيا في نهاية السبعينات، ومع بداية الألفية تصل العلاقة بين الحكومة الاسبانية والحركة الكتالونية الى القطيعة بسبب رفضها لقانون الحكم الذاتي، وتفاقم الازمة الاقتصادية في اسبانيا الذي زاد من حدة الازمة بالإضافة الى رفض الحكومة الاسبانية لنتائج استفتاءات التي تقر باستقلال الاقليم عن الدولة الاسبانية.

مسألة الهوية في اسبانيا تزداد حدة فالشعب الكتالوني لا يعترف بالأمة الاسبانية فهم يعترفون فقط بالأمة الكتالونية التي ينتمون اليها هذا ما قد عجل بصعود حركة القومية الاستقلالية في كاتالونيا

¹ - "دستور اسبانيا الصادر عام 1978 شاملا تعديلاته لغاية 2011"، المادة 01، ص.5، تم تصفح الموقع يوم: 23 نوفمبر 2017.

constituteproject.org

² - المكان نفسه.

³ - ياسين سويحة، "الطريق الكتالوني"، مرجع سابق.

⁴ - "استقلال كاتالونيا قصة تتجاوز حدود اسبانيا بين الحلم والمستحيل"، الاربعاء 20 سبتمبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 29 جويلية 2018

https://www.youm7.com/story/. استقلال-كاتالونيا-قصة-تتجاوز

بتات تهديدا لوحدة الاراضي الاسبانية، إذا في ظل وجودها بات الانقسام يشكل خطرا يعصف بكيان الدولة الاسبانية، ورغم انها دولة ديمقراطية لكن لا يمكنها ان تتسامح مع هذا النوع من الحركات التي من شأنها ان تهدد وجود الدولة، وهو امر لا يمكن لأي دولة ان تساوم بشأنه.

المطلب الثالث: الحركة الامازيغية في المغرب

سنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الذي لعبته الحركة الامازيغية في الساحة السياسية المغربية وعلاقتها بالنظام السياسي المغربي.

يمثل امازيغ المغرب مجموع التشكيلات الاجتماعية والعرقية واللغوية والسياسية التي تقطن ولا تزال ربيع هذا البلد منذ القدم، يشكل امازيغ المغرب 26,7% من اجمالي عدد سكان المغرب بحسب احصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014، والتي اعتمدت احصاء الناطقين باللغة الامازيغية فقط دون احصاء عرقي للسكان، في مجموع السكان البالغ عددهم 30 مليون نسمة⁽¹⁾.

يتمركز أكبر عدد من امازيغ المغرب في جنوب المغرب وفيه برزت الحركة الثقافية الامازيغية كقوة اجتماعية هوياتية تستخدم أساليب التعبئة الشعبية حيث تسعى لإحداث انقلاب جوهري في التعامل مع هوية المغرب وشخصيتها الثقافية وإعطاء الأولوية للتوجه الداخلي كما تضع الدفاع عن الامازيغية فوق الانتماءات الحزبية والاختلافات الفكرية والإيديولوجية.

شكلت العلاقة بين الحركة الثقافية الامازيغية بالمغرب نقطة ارتكاز لفهم نوع الازمة التي تمر بها المغرب هل هي ازمة هوية او مشكلة تتعلق بالثقافة، حيث عمل النظام المغربي لسنوات على تهميش المطلب الامازيغي ولاسيما في عهد الحسن الثاني وتحقق الحركة الامازيغية مطالبها في عهد الملك محمد السادس.

تأسست الحركة الثقافية الامازيغية بعد ميثاق أكادير في: 05 أوت 1999 الذي أصدرته ستة جمعيات ثقافية صيغت فيه مطالب من بينها دسترة الامازيغية وإدماجها في التعليم والإدارة والقضاء، كما تناول الميثاق مسألة كتابة اللغة الامازيغية وحاول الوصول إلى قواعد موحدة لتدوينها كما طالبت الحركة إلى الانتباه اقتصاديا واجتماعيا للمناطق الامازيغية مهمشة والفقيرة⁽²⁾.

كما عملت الحركة على الضغط من الخارج حيث شاركت في مؤتمر حول حقوق الإنسان فيينا

¹ - مبارك بلقاسم، "ما هو تعداد الشعوب الامازيغية"، 29 جانفي 2018، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

<https://www.hespress.com/writers/379510.html>

² - محمد المساوي، "الحركة الامازيغية النشأة و المسار"، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

http://www.amazighworld.org/arabic/history/index_show.php?id=1356

عام 1993 وعرضت على المشاركين في المؤتمر ميثاق أكادير للتوقيع التضامني، ليكون رد فعل النظام المغربي عبر خطاب الملك الحسن الثاني في 20 أوت 1994 أي بعد سنة من مشاركة الحركة في أول مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان عن قراره بإدماج اللهجات في النظام التربوي وتخصيص 10 دقائق لنشرة إخبارية للهجات.

كما عرفت بعض من الانفراج على الساحة السياسية المغربية حيث سمحت للعديد من الجمعيات الأمازيغية بالتأسيس⁽¹⁾، ولقى هذا القرار قبولا واسعا وسط نشاط الحركة الثقافية الأمازيغية إلا أنه لم يمنعهم من تصعيد مطالبهم.

ومن جهة أخرى استمر القمع ضد الحق في التجمع والتنظيم لنشطاء الحركة، في 2001 منعت السلطات المغربية لتجمع نظمته الحركة الأمازيغية باسم "البيان الأمازيغي"، وهذا قد ترك أثر سلبي لدى نشطاء الحركة والمدافعين عن القضية الأمازيغية في المغرب، لينتج نوع من التوتر بين الحركة الأمازيغية والنظام المغربي.

وبإعتلاء الملك محمد السادس العرش الملكي يتراجع عن سياسة القمع التي انتهجت ضد الحركة الأمازيغية، حيث تم احتواء الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها وجعلها قضية وطنية وليست خاصة بفئة معينة من الشعب المغربي، حيث أعلن عن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لاعتلائه العرش:

".. وفي الوقت الذي نقوم به بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة...، قررنا أن نحدث بجانب جلالتنا الشريفة وفي ظل رعايتنا السامية معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية نضع على عاتقه علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية الاضطلاع بجانب الوزارة المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة إدماج الأمازيغية في النظام التعليم⁽²⁾..."

وفي 17 أكتوبر 2001 تم إنشاء المعهد ملكي للثقافة الأمازيغية، الذي يعني برد الاعتبار الأمازيغية في الجامعات والمدارس والإعلام، كما عهد الملك إلى جعل ميزانية هذا المعهد جزءا من الميزانية العامة للقصر الملكي، وهذا يعتبر كتابية من النظام المغربي على مطالب الحركة الثقافية

¹-حسين أدبلاسم، "الوضع القانوني و الدستوري للغة الأمازيغية بالمغرب و شمال إفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

<http://www.tawalt.com/?cat=6>

²- المملكة المغربية، وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية لاعتلاء العرش، 30 جويلية 2001.

لكن نضال الحركة الأمازيغية بقيا مستمرا مطالبا بدسترة الأمازيغية فقد شنت الحركة الثقافية عدة وقفات احتجاجات على مستوى التراب المغربي، ليكون رد الملك محمد السادس في خطابه الملكي التوجيهي لـ: 9 مارس 2011 الذي تحدث عن الأمازيغية كصلب للطابع التعددي للهوية المغربية، ليتم دسترتها في دستور 2011.

لقد اتسمت العلاقة بين الحركة الثقافية الأمازيغية والنظام السياسي المغربي بنوع من التوتر في بدايات بروز المطلب الأمازيغي الذي رآته آنذاك السلطات المغربية انه تهديد لهوية وامن المملكة المغربية، لتصل العلاقة بين الحركة والنظام المغربي بعد اعتلاء الملك محمد السادس للعرش الملكي الى احتواء المطلب الأمازيغي ويعتبر الثقافة والهوية الأمازيغية تشمل كل المغاربة ولا تخص اقلية معينة، فأزمة المغرب مشكلة ثقافية لا هوياتية.

¹ - توفيق بوعشرين، " الأمازيغية بالمغرب بين الثقافة والسياسة"، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/00d16e1e-3c13-4397-aedc-1d324bd70239>

خلاصة الفصل:

في الفصل الاول من هذه الدراسة تناولنا الاطار النظري والمفاهيمي لصنع القرار والحركات الاجتماعية فالمبحث الاول من هذا الفصل تناولنا حركية المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية واثرها على عملية صناعة القرار من خلال تطرقنا إلى مفهوم القرار السياسي الذي هو عبارة عن اختيار مجموعة من البدائل المقترحة من بين عدة بدائل منافسة لحل أزمة ما لتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها أو مشكلة متعلقة بالسياسة العامة للدولة ، ويصدر القرار السياسي من القائد السياسي أو من خلال احد أجهزة السلطة السياسية المخولة لها عملية إصدار القرار وقد استعرضنا أيضا الخطوات الأساسية لصنع القرار ،والمتمثلة في: التعريف بالموقف أو تشخيص المشكلة، تحديد البدائل، اتخاذ القرار، المتابعة والتنفيذ، كما تطرقنا إلى المداخل الرئيسية لصنع القرار السياسي ويمكن اجمالها في: المدخل المؤسسي، مدخل النخبة، مدخل الرشد أو الفاعل العقلاني، مدخل الجماعة، مدخل النظم، مدخل الإدراكي وتأثير العامل القيادي في عملية صنع القرار .

وتضمن ايضا هذا الفصل دراسة المداخل النظرية لديمقراطية الانظمة السياسية ويمكن إجمال هذه الاتجاهات النظرية في ثلاث مداخل أساسية هي المدخل التحديثي، الانتقالي والبنوي كما تطرقنا لديناميكية صناعة القرار من خلال عوامل المؤثرة في صناعة القرار والتي تنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف النظام السياسي تسلطي أو ديمقراطي أو يمر بمرحلة انتقالية لهذا ارتأينا إلى إسقاط هذه العوامل على النظام السياسي التركي.

كما تناولنا في هذا الفصل ايتمولوجية الحركات الاجتماعية حيث تطرقنا إلى مسار تبلورها تاريخيا والتفسيرات النظرية لها، فالحركات الاجتماعية تعتبر الوعاء الذي يشمل مختلف فئات الاجتماعية، ولقد غدت موضوع لدراسة وتحليل في مجال العلوم الإنسانية فالحركات الاجتماعية التي شهدتها مختلف دول العالم نشطت وتحركت في سياق الأزمات الموجودة داخل المجتمع، يمكن اعتبار القرن العشرين هو نقطة البدء في المسار المعرفي للحركات الاجتماعية والتي تعود لعدة مفكرين من أمثال ألان تورين و بيار بوردو و تشارلز تلي، وإيريك نوفو فالحركات الاجتماعية هي عملية قيام مجموعة من الأفراد بمناهضة الأنظمة القمعية و التسلطية وكدعوة لحراك شعبي ضد عدة مشاكل سائدة في مجتمع ما .

وأخيرا تناولنا الحركات الاجتماعية في ظل أنظمة متعددة الإثنية وهذا بدراسة النموذج المغربي من خلال تطرقنا إلى مفهوم الاثنية والمفاهيم المرتبطة بها الامة، الهوية، القومية، الأقلية، وكما عالجنا الحركة الكتالونية في اسبانيا التي تطورت من مطالب لغوية الى المطالبة باستقلال اقليم كتالونيا عن

اسبانيا والتي واجهتها الحكومة الاسبانية بالرفض هذا المطلب تراه الحكومة الاسبانية يهدد كيان دولتها، كما تطرقتا للحركة الأمازيغية في المغرب التي استطاعت هذه الأخيرة أن تؤثر في النظام المغربي وهذا ما تؤكد الإنجازات التي توصلت إليها من فرض اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ودسترتها.

الفصل الثاني: دراسة النظام
السياسي الجزائري والعوامل المؤثرة
في صناعة القرار السياسي

الفصل الثاني: دراسة النظام السياسي الجزائري والعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي.

النظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي والتي تعكس في ديناميكيتها مختلف عناصر الواقع الاجتماعي والاقتصادي والفكري بين أفراد وفئات المجتمع، وتتوقف استمرارية واستقرار أي نظام سياسي على مدى قدرت مؤسساته التكيف والاستجابة للتغيرات الحاصلة في بيئته الداخلية والخارجية.

ولقد عرفت الجزائر موجة التحول السياسي التي تتدرج تحت تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية التي اجتاحت العالم منتصف الثمانينات، فقد شكل هذا التحول نقلة نوعية في طبيعة هذا النظام بتحوله من الأحادية إلى التعددية، فهذا التحول ساهمت فيه العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية مشكلة ضغوطات على النظام السياسي الجزائري التي أثرت فيه لتلجأ إلى فتح المجال السياسي متجهة نحو السعي إلى الديمقراطية التي شكلت انفراجا لأغلب القوى السياسية والاجتماعية في الممارسة العلنية.

ولإبراز دور القوى السياسية والاجتماعية في النظام السياسي الجزائري ومدى تأثيرها في صناعة القرار السياسي ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول وسنتطرق فيه إلى مسار التحول من الأحادية إلى التعددية الحزبية، وفي المبحث الثاني سنتناول هيئات صنع القرار في النظام السياسي الجزائري، أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتطرق إلى أبرز القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر.

المبحث الأول: مسار التحول من الأحادية نحو التعددية الحزبية

بعد الاستقلال الجزائر 1962 اتجهت الدولة الجزائرية إلى تبني النهج الاشتراكي القائم على الحزب الواحد والذي يتمثل في جبهة التحرير الوطني، والتي صاحبها احتكار للسلطة من طرف نخبة سياسية - عسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين النظام السياسي والشعب. وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول ونتناول فيه، نظام الأحادية الحزبية ومسببات التحول السياسي، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى التعددية الحزبية والاصلاحات.

المطلب الأول: الأحادية الحزبية ومسببات التحول السياسي.

لقد انتهجت الدولة الجزائرية عادة الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على الاحادية الحزبية الا ان نهاية الثمانينات تضافرت جملة من العوامل والظروف الداخلية التي كانت لها أثر في دفع صناع القرار الى تبني خيار التعددية الحزبية وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب من خلال تحديد مسار الاحادية الحزبية ومسببات التحول نحو التعددية

أولاً: الأحادية الحزبية:

غداة الاستقلال الجزائر عانت الدولة الجزائرية من مشاكل اجتماعية، سياسية واقتصادية، من أبرزها الصراع حول السلطة ومن يتمسك بزمام السلطة، وإن تصور بناء دولة حديثة لم يكن واضحاً لدى القادة التاريخيين للثورة وزعمائها، فقد كانت هناك تيارات فكرية واجتماعية مختلفة ومتعارضة بسبب اختلاف الثقافات وتنوع مصادرها⁽¹⁾.

فهناك المتمسكون بالنظام الليبرالي والدولة الديمقراطية والتي كان يقودها حسين آيت أحمد، والتحالف الذي كان يقوده كل بن بلة وبومدين، الذي يهدف إلى بناء دولة جزائرية بأسس اشتراكية⁽²⁾.

فالإشكال الذي كان مطروحا آنذاك هو إشكالية السلطة ومن يحكم من، وليس بناء الدولة فمرحلة الرئيس احمد بن بلة الممتد من 1962 إلى 1965 تميزت بإقرار دستور 10 سبتمبر 1963، حيث تبنت الجزائر بمقتضاه نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني حيث كرسه دستور سنة 1963 في المادة 23: "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، وكما

¹ - لرقط حسين، مرجع سابق، ص.92.

² - المكان نفسه.

أكده ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي اعتمد مبدأ الحزب الواحد قرار تاريخيا لكونه⁽¹⁾ " يستجيب لإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة.. الحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي..." وأم ما ميز مرحلة الرئيس أحمد بن بلة هو انفراده بالسلطة كما تميزت هذه المرحلة بالتوازن بين الجناح السياسي والعسكري⁽²⁾. ولتأتي بعد ذلك رؤية الرئيس هواري بومدين بعد وصوله إلى الحكم عن طريق الانقلاب على بن بلة في جوان 1965، والذي سماه "بالتصحيح الثوري" عبر مشروعه بناء دولة الجزائرية من خلال ثلاثية الثورة الزراعية والثورة الثقافية والصناعية، في هذه الفترة التي كانت زاخرة بالبرامج الضخمة والمشاريع الإصلاح إلا أن أهم ما ميزها كما يقول الدكتور عبد الحميد إبراهيمي: "...استند بومدين إلى البيروقراطية لتحقيق مشروعه، إن التصنيع وتعزيز الدولانية عن طريق تأميمات جرت في ميادين الصناعة والمال والمناجم وخلق شركات وطنية عامة، أتاحا لبومدين أن يعزز سلطته..."

إن مرحلة الرئيس هواري بومدين كان هدفه إنشاء قواعد مؤسساتية لتعطي شرعية السياسية لسلطة ويعيد الاعتبار للدولة، وحزب جبهة التحرير الوطني وهو الإطار الذي تستمد منه شرعيته وبقي الرئيس محتكرا للسلطة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ومترأس السلطة التنفيذية والأمين العام للحزب.

لتأتي فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد التي امتدت فترة حكمه من 1979 إلى 1992، الذي عينته المؤسسة العسكرية لكونه العقيد الأقدم في مؤسسة الجيش، إلا أنه لم تتغير طبيعة الحزب الواحد وتجميع السلطات في يده ليصبح بذلك المتحكم في كل من الحزب والدولة كما تميزت فترة حكمه بتفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988 التي وضعت حدا لهيمنة الحزب الواحد من خلال دستور فيفري 1989 الذي أقر التعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتنافس السياسي السلمي على السلطة.

ثانيا: خلفيات ومسببات التحول السياسي:

1. **خلفية دولية:** يظهر دور المؤسسات الدولية في دعم التحول الديمقراطي في الدول العالم الثالث من خلال ضغط اقتصادي الذي مارسته الهيئات الدولية المالية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير وما ينطبق على دول العالم الثالث ينطبق على الجزائر فالحجز المالي الذي عرفه

¹ - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (قائمة: مديرية النشر لجامعة قلمة، 2006)، ص. 86.

² - المرجع نفسه، ص. 90.

الاقتصاد الوطني جراء الازمة الاقتصادية 1986 دفع بالجزائر للجوء إلى البنك العالمي لطلب المساعدة المالية والتي ابدت نيتها في اجراء اصلاحات هيكلية⁽¹⁾، وهذا يعني ضمنا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية بتوجهاتها وقراراتها وبالتالي الخضوع لشروطها المسبقة وذلك بدفعها لتغيير نهجها السياسي والانتقال إلى نظام التعددي وكما فرضت عليها تغيير النهج الاقتصادي والدخول في نظام اقتصاد السوق وضرورة الاستجابة المشروطة والمفروضة عليها من اجل الحصول على مساعدات اقتصادية وقروض مالية وبالتالي كانت قرارات التي اصدرتها الحكومة ماهي الا انعكاس بما تمليه عليها المؤسسات الدولية.

2. **الأسباب السياسية:** تعتبر أحداث أكتوبر 1988 من بين الأسباب الرئيسية للتحول نحو التعددية الحزبية، بين من يصفها أنها أحداث تلقائية قام بها مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل بالمطالبة بإصلاح أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية وبين من يصفها بالمذبذبة⁽²⁾، قد خطط له ونظمه أشخاص قريبون من رئيس الدولة فهو انعكاس لصراع النخب داخل النظام السياسي الجزائري*.

3. **الأسباب الاجتماعية:** ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى وتفاوت الاجتماعي وإقصاء والتهميش التي طالت مختلف فئات المجتمع، الظلم الاجتماعي الناتج عن احتكار النظام السياسي قائم على احتكار السلطة والامتيازات من قبل أقلية سلطوية⁽³⁾ متمركزة في مختلف مؤسسات الدولة، هذه الأقلية التي أقامت نظاما يعتمد على التوازن بين العديد من الفئات المختلفة في موقع سلطة⁽⁴⁾، والتي تحافظ على مواقعها اعتمادا على عوامل الجهوية القطاعية.

4. **الأسباب الاقتصادية:** الأزمة الاقتصادية 1986 وما نتج عنها من ارتفاع القدرة الشرائية، ارتفاع نسبة التضخم إلى 76.5%، ارتفاع خدمة الدين التي وصلت إلى 54.3 % والتي صاحبها اضطراب

¹ - لطيفة بن عاشور، "اليات التحول الديمقراطي في الجزائر" (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014)، 29.

² - عبد الحميد برا هيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999: شهادة عن حزب فرنسا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 188.

*الصراع الذي كان بهدف ضمان ولاية ثالثة الشاذلي بن جديد على رأس الدولة و التي كانت متوقعة إجرائها في ديسمبر 1988 ، وإشاعات حول ترشيح الدكتور طالب الإبراهيمي و محمد شريف مساعديه لرئاسة الجمهورية وهو الترشيح الذي كان مؤتمر الحزب المقرر عقده في نوفمبر 1988، وفقا لأنظمة جبهة التحرير الوطني فأحداث أكتوبر كانت مقصودة إذا لإزاحة المرشحين المحتملين إلى رئاسة الجمهورية و تجديد الطاقم السياسي في الظاهر قبل مؤتمر الحزب في نوفمبر 1988.

³ - العياشي عنصر، التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة رواق عربي.ع. 17 (جانفي 2000)، ص. 69-94.

⁴ - المكان نفسه.

اجتماعي، انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5%، نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات هذا ما شكل ضغوطات على النظام السياسي القائم مما استدعى على الرئيس الشاذلي بن جديد القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية.

وإن كانت الأسباب متعددة بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تعكس في مجملها عدم قدرة النظام السياسي الاستجابة للمطالب المجتمعية، مما زاد لاتساع الفجوة بين النخبة الحاكمة والمجتمع، الذي يفسر فقدان النظام لشرعيته، وفي ضوء هذه المستجدات عانى النظام الجزائري من عدة أزمات: الشرعية، الهوية، التوزيع، المشاركة السياسية، وأثبتت هذه الأخيرة عن عجز النظام السياسي عن استيعابها مما أدى به إلى تبني خيار التعددية.

المطلب الثاني: التعددية الحزبية والإصلاحات

دخل النظام السياسي الجزائري منتصف الثمانينات في أزمة حادة متعددة الاتجاهات، أزمة نظام اجتماعي قائم على بيروقراطية الدولة ووضعية اجتماعية متفجرة بسبب عدم خلق قنوات الحوار بين النظام والمجتمع، والريع النفطي التي أدت إلى تدهور اقتصادي، وأزمة نظام بحد ذاته بفعل الصراع الموجود بين مختلف النخب الحاكمة ولهذا السبب حاول الرئيس الشاذلي بن جديد القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية منذ نهاية الثمانينات بهدف إنعاش النظام وإعطاء دفعة جديدة له وهذا ما سنستخلصه في هذا المطلب.

• دستور 23 فيفري 1989:

جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والحزبية، قوى سياسية واجتماعية تشارك في اتخاذ القرار السياسي، وأهم ما ميز دستور 1989 هو إبعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث يصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها والمحافظة على استقلال الوطني وضمان الأمن الوطني لجميع فئات المجتمع⁽¹⁾.

– الإصلاحات السياسية:

الإصلاحات على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني التي أدت إلى إبعاده من السلطة ومن الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية، إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة

¹ – ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 144.

السياسية للحزب والدولة، منصب رئيس الجمهورية يكون عن طريق الانتخابات ممثل للحزب لا المؤسسة العسكرية.

الاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية في إصدار قانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات طابع سياسي الذي حدد المبادئ والشروط الأساسية لتأسيس هذه الجمعيات السياسية وهي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية⁽¹⁾.

قانون الإعلام الصادر في 23 أبريل 1990، مما جعل قطاع الإعلام يعرف تحولا جذريا وقد نص القانون على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء كما اعترف بحرية إنشاء الصحف، كما تم إصدار قانون 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات، مما أدى إلى حدوث انفجار في الظاهرة الجمعوية.

– الإصلاحات الاقتصادية:

لقد باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية بداية من 1989 بعد تعهد الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي في ماي 1989، عن طريق تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية⁽²⁾ عبر القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

وبمطلع 1991 باشرت الحكومة الجزائرية بتوسيع إصلاحاتها حيث عملت على المصادقة على قانون المالية وإعادة تنظيم صناديق المساهمة في المؤسسات الحكومية والدواوين⁽³⁾، كما صادقت على برنامج التثبيت الذي يهدف لتخفيض القيمة الخارجية للدينار إلى نسبة 25% لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية*، سعيا إلى تذليل الصعوبات للخروج من الأزمة والدخول في اقتصاد السوق.

¹ - مصطفى بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، دفاثر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة ورقلة، ع.1 (جانفي 2009)، ص ص.1-10.

² - بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: جامعة الشلف، ع.1 (10 جوان 2004)، ص ص.179-212.

³ - سعد توفيق البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد: دراسة لأوضاع الداخلية وأثرها في العلاقات الخارجية (عمان: دار إيلة للتوزيع والنشر، 2010)، ص ص.127، 128.

* تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل قيمة 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري.

– الإصلاحات الإدارية:

الإصلاح الإداري هو عملية سياسية موجهة لضبط وتكييف العلاقة بين البيروقراطية والمجتمع، تعتبر اللامركزية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإدارة الشعبية من أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1989 في المادة 16: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" وبهذا تعني تقاسم السلطات بين السلطات المركزية والهيئات المحلية خصوصا المتعلقة في اتخاذ وتنفيذ القرارات، عن طريق إصلاح المجالس المحلية التي تعتبر أجهزة رئيسية للدولة التي تجسد إرادة الشعب، الذي جسد في قانون البلدية 08/10 والإصلاح الولائي الذي نص عليه قانون 09/90 الذي كان يهدف إلى التكيف مع التصورات الجديدة لتنظيم السلطات عن طريق التقليل من الوصاية والنظام المركزي وتدعيم التمثيل الشعبي الذي يمارسه المجلس الشعبي الولائي⁽¹⁾، وأما فيما يخص الإدارة المركزية فهي تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة و المؤسسات الاستشارية.

وفق التحليل الذي اقترحه المنظرين لتفسير انماط التحول نحو الديمقراطية يعتبر المدخل الانتقالي الاقدر على تفسير الحالة الجزائرية فخير التعددية في الجزائر كان رغبة من النظام الحاكم وللامتصاص الازمات الموجودة في المجتمع.

إن الديمقراطية في الجزائر شكلية، فالنخبة الحاكمة تختزلها في الجانب الاقتصادي الانفتاح على اقتصاد السوق، أما الديمقراطية في بعدها السياسي والاجتماعي فالنظام الجزائري يعترف بها شكليا ففي الواقع العملي فهي تمارس التضيق على المعارضة والإعلام ومصادرة حرية التعبير والرأي، تزوير الانتخابات إلى غير ذلك من الممارسات التي يستعملها النظام السياسي الجزائري لتقييد الديمقراطية وإغائها.

¹ – ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 155.

المبحث الثاني: هيئات صنع القرار في النظام السياسي الجزائري

كانت بداية بناء المؤسسات السياسية لدولة الجزائرية بداية من الفترة 1965، وكانت هذه الفترة بداية بناء المؤسسات كممارسة تميزت بتركيز شديد في السلطة وتفاوت كبير بين القواعد الرسمية والغير الرسمية في السلوك السياسي وإن تعددت هذه المؤسسات واختلفت تبقى هي الوحيدة التي رسمت معالم الدولة الجزائرية.

وبناء على هذا سنتطرق إلى هذه الهيئات الرسمية على المستوى القانوني والوظيفي اعتمادا على دستور 2016 وذلك لإبراز وفهم طبيعة القرار السياسي في الجزائر حيث سنتناول في المطلب الأول الهيئات الرسمية وفي المطلب الثاني علائقية النظام السياسي بالمؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: الهيئات الرسمية

تتمثل الهيئات الرسمية للنظام السياسي الجزائري في السلطة التنفيذية التي تمثلها مؤسسة الرئاسة، السلطة التشريعية بغرفتيه البرلمان ومجلس الأمة، والسلطة القضائية.

أولا: مؤسسة الرئاسة

تعتبر مؤسسة الرئاسة من أهم الهيئات السياسية في الجزائر وتظهر أهميتها أنها مدعومة دستوريا مما يجعلها تحتل دور مؤثر في صنع القرارات السياسية، وبحسب دستور 2016 يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة، وينص الدستور على أن السلطة التنفيذية تمارس وتتفد من قبل رئيس الجمهورية والحكومة، حيث يعد رئيس الجمهورية مسؤولا عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية ورئيس الجمهورية هو الذي يتأصل مجلس الوزراء والقاضي الأول في البلاد وله صلاحيات اتخاذ القرار وتعيين الرئيس الأول للمحكمة العليا والقضاة⁽¹⁾، كما يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة 183 من دستور 2016، قرار تعيين رئيس المجلس الدستوري و 4 أعضاء منه وكذا رئيس مجلس الإسلامي الأعلى.

وكما يتولى مسؤولية الدفاع الوطني يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية وينهي مهامه، ويعين أعضاء الثلث الرئاسي في مجلس الأمة، كما يحظى أيضا بصلاحيات تشريعية فهو له الحق بتشريع الأوامر في الحالات الاستثنائية.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، المؤرخ في 6 مارس 2016، جريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2016، المادة 92، ص.18.

وبهذا تعتبر مؤسسة الرئاسة من أقوى الهيئات الرسمية للنظام التي حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تقويتها من كسب شرعية شعبية التي تخول له القيام بتعديلات دستورية أعطت له صلاحيات واسعة، وهذا لإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية والانفراد بالحكم.

ثانيا: الحكومة

على المستوى القانوني، يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية ويتم تشكيل الحكومة بعد استشارة الوزير الأول⁽¹⁾، والذي تناط إليه السلطات التنفيذية الأمر الذي أصبح بموجب الحكومة مسؤولة عن صياغة السياسات الداخلية وما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة التي هي من اختصاص الحكومة، كما يتزأس الوزير الأول اجتماعات الحكومة ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسة العامة.

ووظيفيا: فقد أدارت حكومة عبد المالك سلال واحمد أويحيى إلى الآن، عددا من السياسات، سواء في الجانب السياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، ومثل ما يتصل بالاقتصاد والاجتماع سياسة النقشف التي أطلقتها حكومة عبد المالك سلال إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وما نتج عنها من تدهور في البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، إن هذه السياسة التي انتهجتها الحكومات المتتابعة عجزت عن إيقاف التدهور الاقتصادي فقد وجهت لها عدة انتقادات من قبل الخبراء الاقتصاديين في الجزائر الذين يصرون على أن المنظومة الحالية تتطلب تنفيذ إصلاحات واسعة، وعلى الحكومة بذل المزيد من الجهود لتأمين الأجواء والمعطيات التي تتيح تحقيق ازدهار في النشاط الاقتصادي⁽²⁾.

ويمكن القول إن أهم الإشكاليات التي تواجه العمل التنفيذي، هو إشكالية عدم إتباع استراتيجية واضحة المعالم في وضع سياساتها المختلفة.

ثالثا: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من غرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة فعلى المستوى الدستوري خول الدستور الجزائري للمجلس الشعبي الوطني "البرلمان" الذي يتم انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني من طرف الشعب مباشرة كل خمس سنوات⁽³⁾، مهام البرلمان وطبقا للدستور يمكن حصرها على النحو التالي: سن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة عمل الحكومة، والموافقة على سياسات العامة.

¹ - . المرجع نفسه، المادة 91 الفقرة 5 والمادة 93، ص. 17، 18.

² - إدريس جباري، "الجزائر تبحث عن بدائل النقشف"، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

<http://carnegieendowment.org/sada/64722>

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، مرجع سابق، المادة 118 - 119، ص. 25.

مجلس الأمة ينتخب لمدة 6 سنوات وتجدد تشكيلته بالنصف كل ثلاث سنوات، يتم انتخاب ثلث 3/2 أعضائه عن طريق الاقتراع العام غير المباشر والسري بمقعدين عن كل ولاية من بين أعضاء المجالس المحلية والولائية، ويعين ثلث الآخر من طرف رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية⁽¹⁾، ومهام مجلس الأمة المبادرة بالقوانين، والمصادقة عليها.

وعلى مستوى الممارسة قد شهد البرلمان الجزائري في الفترة التشريعية 2012_2017 تقارب بين البرلمان والسلطة التنفيذية سواء عبر التصويت أو التشريعات، فالسلطة التشريعية لا تؤدي دورها الدستوري في مسألة الحكومة أو تقديم انتقادات للوزراء وهذا ما يجعل البرلمان الجزائري لا يتمتع بمصادقية لدى غالبية المواطنين.

رابعاً: السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في الجزائر أحكامها باسم الشعب، يستتبط النظام القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفق لمبدأ استقلالية القضاء وعلى المستوى القانوني يجب أن تصاغ الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام الهيئات القضائية ولا يمكنها أن تغير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام، وبشكل عملي: النظام القضائي ثلاث جهات: المحكمة العليا، المجالس القضائية والمحاكم، وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة العليا، مجلس الدولة، محكمة التنازع⁽²⁾.

وعلى المستوى العملي لقد لعبت السلطة القضائية دور سياسي في مراحل مختلفة، دورها كان أهمها الانحياز لمؤسسة الرئاسة، ومن أشهر الأحكام المسيسة للقضاء الجزائري، قضية سونطراك² التي لاحق فيها كوادر على رأس النظام هذا فضلا عن تورط مسؤولين كبار في مؤسسة سونطراك في القضية التي تتعلق بالفساد⁽³⁾.

¹ - المكان نفسه.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، مرجع سابق، المادة 171، ص. 30.

³ - عثمان لحباني، "فضائح فساد لا تنتهي في الجزائر: سونطراك وعلاقات خارجية". تم تصفح الموقع يوم: 23 جانفي 2018.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/10/23>

المطلب الثاني: علائقية مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية.

تأتي أهمية تناول المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالنخبة الحاكمة في النظام السياسي الجزائري، لما لها من أثر في الحياة السياسية الجزائرية، فالمؤسسة العسكرية من المعروف تدخلها في العديد من القضايا التي عرقلت المسيرة السياسية للدولة الجزائرية.

شكلت العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في الجزائر نقطة ارتكاز لفهم مراكز قوى في النظام السياسي الجزائري ومن يؤثر في الآخر، حيث ظلت المؤسسة العسكرية لعقود قوة فاعلة وحاسمة في العديد من القضايا الحساسة التي عرفت الجزائر منذ الثورة التحريرية مروراً بالصراع حول السلطة بعد الاستقلال إلى غاية الانفتاح السياسي والعشرية السوداء وصولاً إلى تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم التي فيها تراجع دور المؤسسة العسكرية.

يستمد النظام السياسي الجزائري شرعيته من المؤسسة العسكرية لكونه هو الذي بنى الدولة الجزائرية، وتؤكد تجربة السياسية منذ الاستقلال الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في حسم المواقف لصالحه أو لصالح جهات أخرى، حيث استطاع أحمد بن بلة أن يتحالف مع جيش الحدود وينقلب على رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وبه يصل إلى السلطة ليصبح أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال، ليتم الإطاحة به من قبل وزير دفاع هواري بومدين الذي انفرد بالحكم وجمع بين سلطة الرئاسة والسلطة العسكرية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى تقوية دور المؤسسة العسكرية، وبعد وفاة هواري بومدين طرحت قضية خلافته بين المؤيد محمد صالح يحيى أحد قادة حزب جبهة التحرير الوطني، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في عهد بومدين لتتدخل المؤسسة العسكرية بصفتها النخبة الفاعلة التي رشحت العقيد الشاذلي بن جديد قائد ناحية الغرب العسكرية⁽²⁾، وشكل وصوله تكريساً لدور البارز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري باعتبارها هي من تصنع رؤساء الجزائر.

وظلت المؤسسة العسكرية سند النخبة الحاكمة طيلة فترة الأولى من حكم الشاذلي بن جديد، إلا أن بعد انفتاح السياسي وصدور دستور 1989، قيد دور المؤسسة العسكرية من خلال حصر نشاطه في الدفاع والحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث اصدر رئيس أركان الجيش تعليمية رقم 51/89 ق.أ/ج.ش.و بتاريخ 04/04/1989 وتبنت هذه التعليمية التزامات المؤسسة العسكرية التي تفرض حيادها إزاء العمل السياسي

¹ -أبراج لونيبي، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.29 (شتاء 2011)، ص ص.59-70.

² -يحيى أبو زكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة" (نشر في: www. Nashiri.net، 2003)، ص ص.35،36.

إلا أن هذا الحياد لم يستمر فبعد فوز جبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات التشريعية لسنة: 1991 تدخلت المؤسسة العسكرية لإلغاء مسار الانتخابي⁽¹⁾، باسم إنقاذ الديمقراطية الفتية وهو القرار الذي اعتبر انقلاباً عسكرياً على الشرعية.

كما أجبرت المؤسسة العسكرية الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة والتي مثلت بوادر أزمة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ليعود للمؤسسة العسكرية دورها في العمل السياسي لتعينها محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة⁽²⁾ ليتم اغتياله في مدينة عنابة جوان 1992، ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة تم تعيين العقيد على الكافي رئيساً للمجلس الأعلى للدولة وتستمر المؤسسة العسكرية لتشكل السند للنظام وصاحبة القول الفصل في المرحلة الانتقالية.

أواخر سنة 1994 تسلم اللواء اليامين زروال رئاسة الدولة الجزائرية والذي كان بتزكية من المؤسسة العسكرية التي وضعت يدها بشكل مباشر في مقاليد الحكم⁽³⁾، وكانت استراتيجية الرئيس اليامين زروال هو تعزيز سلطة الرئيس وتقليص صلاحيات مؤسسات الدولة من خلال دستور 1996 وتعود المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي وممارسة وظيفتها الدستورية وذلك عبر تخليها التدخل في العمل السياسي.

إلا أن قرار الرئيس زروال بانسحاب من الحياة السياسية عبر إجراء انتخابات رئاسية مسبقة أعاد الصراع بين مؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة⁽⁴⁾، وبهذا يعود دور المؤسسة العسكرية بتزكيها لعبد العزيز بوتفليقة كرئيس للبلاد.

والرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال عهده الرئيسة الأربعة حسم الأمر في العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية بعودتها إلى دورها الدستوري الدفاع والحفاظ على الوحدة الوطنية، وبهذا استطاع أن يحد من دور المؤسسة العسكرية ويعيد هيكلته ليبدأ عهد جديد.⁽⁵⁾

بعد استعراضنا الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في الجزائر من عهد الرئيس أحمد بن بلة إلى غاية الآن، نستخلص أن العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية اتسمت بتوأمة

¹ - بوطيب بن ناصر، "المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر"، مجلة الديمقراطية، ع.52 (25 أكتوبر 2013)، ص.2.

² - عمر فرحاتي، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة)، ص. 179.

³ - يحي أبو زكريا، المرجع سابق، ص. 98.

⁴ - مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر، 2009-2010)، ص. 284.

⁵ - الطاهر سعود، "أدوار الجيش في المراحل الانتقالية في الجزائر"، مجلة سياسات عربية، ع.24 (جوان 2017)، ص. 29-50.

من بن بلة إلى الشاذلي بن جديد في عهده الأولى لتتطور العلاقة لصراع بين الرئاسة في العهدة الثانية لرئيس الشاذلي بن جديد والفترة الأخيرة من حكم الرئيس اليامين زروال.

وفي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يتراجع دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي، وتعود إلى وظيفتها الدستورية، وتصبح العلاقة بين المؤسسة العسكرية والرئاسة علاقة ثنائية، بفضل تقوية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمؤسسة الرئاسة والانفراد بمقاليد الحكم بإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية. تلعب مؤسسة الرئاسة دور كبير في بلورت القرارات السياسية فتعتبر المتحكمة في القرار والتي ترتبط بشخصية الرئيس فهو صاحب قرارات تعيين الوزراء خاصة ما يتعلق بالوزارات ذات السيادة، وتعيين الوزير الأول، ومختلف القرارات التي مررها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن طريق أوامر رئاسية، فالقرار السياسي في النظام الجزائري الحالي متعلق بالشخصية رئيس الجمهورية فهو مركز القرار في النظام، أما رئاسة الحكومة فلا يمكن اعتبارها كمركز للقرار الفعلي حيث أن الحكومة تنفذ برنامج رئيس الجمهورية، وتعين الوزير الأول لا يعتمد على الحزب المتحصل على الأغلبية البرلمانية بل يعينه رئيس الجمهورية، أما بالنسبة للسلطة التشريعية فلا يمكن اعتبارها كمركز للقرار فهي تعاني من ضعف مشاركة في صنع القرارات السياسية رغم أن الإطار القانوني و الدستوري منح لها هذا الحق.

المبحث الثالث: القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر

بعد أحداث أكتوبر التي شهدتها الجزائر نهاية الثمانينات والتي نتج عنها دستور 1989 الذي فتح المجال السياسي لبروز العديد من القوى السياسية والاجتماعية التي أعطت نوعا من الحركية في الساحة السياسية الجزائرية كما لعبت دورا مؤثرا في صناعة القرار السياسي.

في هذا المبحث سنتطرق إلى أبرز هذه القوى السياسية والاجتماعية التي برزت في المشهد السياسي الجزائري وعن دورها المؤثر في بلورة القرارات السياسية في الجزائر سنتطرق في المطلب الأول إلى مدى تأثير الأحزاب السياسية في مخرجات النظام السياسي الجزائري، وسنعالج في المطلب الثاني مدى تأثير جماعات المصالح والحركات الاحتجاجية في مخرجات النظام.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

دخلت الجزائر في التعددية السياسية في ظل دستور 23 فيفري 1989، الذي أقر بالتعددية السياسية والحزبية التي نصت عليها المادة: 40 من الدستور: "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به..." والذي تم تجسيده في القانون 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات طابع سياسي وعلى أثر هذا القانون تأسس ما يقارب 60 حزب⁽¹⁾ والتي يمكن تصنيفها ضمن 3 تيارات:

- التيار الوطني: المتمثل في جبهة التحرير الوطني
- التيار الإسلامي: المتمثل في جبهة الإنقاذ وحركة التجمع الإسلامي
- التيار الاشتراكي: المتمثل في جبهة القوى الاشتراكية
- التيار العلماني: المتمثل في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

نظمت أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991 والتي فازت بأغلبية المقاعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما جعل النظام يتخوف من القوة الشعبية التي حظيت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتصدر قرار لتوقيف المسار الانتخابي قبل إجراء الدورة الثانية، اعتبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ دافعا وسببا في قرار السلطات آنذاك بتوقيف المسار الانتخابي⁽²⁾ سنة 1991، وحالة الطوارئ والحصار التي فرضتها السلطات كانت نتيجة لأخطاء التي وقعت فيها جبهة الإسلامية للإنقاذ.

¹ - عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية (الجزائر: حركة مجتمع السلم، (ب. س. ن)، ص. 14.

² - زريق نفيسة، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق" (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2009)، ص. 68.

بعد أن قررت السلطات العليا العودة للحياة السياسية والتعددية عقب الأزمة، وفي ظل دستور 1996 أصدرت قانون رقم 97/09 الصادر في 6 مارس 1997 القاضي بحضر استعمال مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) واستغلالها للدعاية الحزبية⁽¹⁾ ومنع العنف بكل أشكاله كوسيلة للوصول للسلطة أو البقاء فيها، والأحزاب المعنية بهذا القانون هي الأحزاب ذات توجه إسلامي: حركة مجتمع الإسلامي وحركة النهضة الإسلامية، واستلزم هذا القانون على الأحزاب التكيف مع الوضع بحذف كلمة الإسلامية من تسميتها فأصبحت حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، وفرضت قيود على إنشاء الأحزاب السياسية .

ولمعرفة مدى تأثير الأحزاب السياسية في مخرجات النظام السياسي الجزائري سنتطرق إلى أهم مقترحات الأحزاب السياسية من خلال العهود التشريعية من 1997 إلى 2017.

• الأحزاب السياسية من خلال العهدة التشريعية الأولى 1997-2002:

نظمت أول انتخابات تشريعية بعد إلغاء المسار الانتخابي في 1997 والتي فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية ب156 مقعد، يليه حزب مجتمع السلم ب69 مقعد وحزب جبهة التحرير الوطني ب62 مقعد، ولقد ميزت العهدة التشريعية الأولى نوع من الديمقراطية من خلال النقاشات الصريحة، وأهم العمليات التي قامت بها الأحزاب السياسية في المجلس هي اللجان التي أسستها لتحقيق في عمليات التزوير التي عرفت الانتخابات المحلية لسنة 1997⁽²⁾.

• الأحزاب السياسية من خلال العهدة التشريعية الثاني 2002-2007:

لقد ميزت هذه الانتخابات مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للانتخابات والتي فاز بها جبهة التحرير الوطني ب199 مقعد يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ب48 مقعد وأهم مقترح احد ضجة على الساحة السياسية في الجزائر هو مقترح جبهة التحرير الوطني ذات الأغلبية البرلمانية حيث طرحت في 15 ماي 2006 مسودة مشروع تعديل الدستور وأبرز فكرة يدور حول التعديل المقترح هو فتح العهود لرئيس الجمهورية وإقامة نظام رئاسي خالص على الطريقة الأمريكية وإلغاء منصب رئيس الحكومة والعودة إلى منصب الوزير الأول، فيصبح الوزير الأول المنسق بين الرئيس والوزراء ولا يكون له

¹ - محمد صالح بن شعبان، "الإطار القانوني للتعددية السياسية في الجزائر منذ دستور فبراير 1989 حتى صدور القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة قسنطينة، م. أ، ع. 42. (ديسمبر 2014)، ص. 531-538.

² - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص. 16.

برنامج يطرحه أمام البرلمان للمصادقة عليه بل يسعى إلى تطبيق برنامج رئيس الجمهورية برفقة وزرائه وهو هذا المقترح الذي عزز في دستور 2008⁽¹⁾.

كما عرفت هذه الفترة التشريعية ركودا لأحزاب السياسية داخل قبة البرلمان في مجال الرقابة عكس ما كان عليه في العهدة الأولى ويعود السبب لتوفر الأغلبية المطلقة لدى حزبي السلطة.

• الأحزاب السياسية من خلال العهدة التشريعية الثالثة 2007-2012:

لقد عرفت انتخابات التشريعية 2007 فوز جبهة التحرير الوطني بـ: 136 مقعد ويليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 62 مقعد ومجتمع السلم بـ: 51 مقعد وأهم ما ميز هذه الفترة ركود كبير لأحزاب السياسية خصوصا ما يتعلق باقتراح مشاريع القوانين أو الرقابة البرلمانية فقد اكتفت الأحزاب السياسية التصويت بالموافقة على معظم مقترحات الحكومات وخصوصا القوانين المتعلقة بالإصلاحات السياسية لـ 2012.

• الأحزاب السياسية من خلال العهدة التشريعية الرابعة 2012-2017:

عرفت الانتخابات التشريعية لسنة: 2012 بفوز ساحق لجبهة التحرير الوطني بحصوله على 221 مقعد ويليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 70 مقعد عرفت العهدة التشريعية الرابعة صراعات بين الأحزاب السياسية خلال جلسات التصويت على القوانين خصوصا قوانين المالية لسنوات متتالية 2015-2016-2017، ومن أبرز القوانين التي أحدثت ضجة كبيرة منذ الإعلان عنها من قبل الحكومة مراجعة نظام التقاعد بالعودة إلى النظام الأصلي القديم بإلغاء اعتماد سنوات العمل 32 سنة لإحالة على التقاعد ، والتي تدخل رئيس الجمهورية إلى إلغاء هذا الشرط إلى ما بعد سنة 2018⁽²⁾.

رغم أن النظام السياسي اختار الانفتاح وأقر ذلك دستوريا وعبر مختلف القوانين التي شرعتها والمتعلقة بالأحزاب السياسية إلا أن هذا القرار لم يحدث تغييرا أو تنافس كبير بين الأحزاب السياسية.

تلعب الأحزاب السياسية دورها في النظام السياسي الجزائري من خلال مشاركتها في المؤسسة التشريعية، رغم أنها شهدت تراجعا كبيرا في القيام بالوظيفة التشريعية والرقابية ويعود ذلك لسيطرة حزبي السلطة على الأغلبية البرلمانية والتي تعجز عن اتخاذ المبادرة في مجال التشريع باستثناء بعض المبادرات

¹- حسين محمد، "مقترح تعديل الدستور الجزائري... والإعجاب بنمط الحكم الأمريكي"، جريدة الاتحاد، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2018.
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=60116&y=2006>

²- "دستور 2016 تعميق في الإصلاحات وتحول في الاقتصاد"، جريدة المساء، تم تصفح الموقع يوم: 12 فيفري 2018. - <https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/30927>

التي قام بها حزب جبهة التحرير الوطني والتي كانت أغلبها في إطار مساندة رئيس الجمهورية أما الأحزاب المعارضة فهي إما غائبة أو مغيبة.

المطلب الثاني: جماعات المصالح والحركات الاحتجاجية.

بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدتها الجزائر منتصف ثمانينات الذي ساعد ب بروز عدة قوي على الساحة السياسية الجزائرية هذه القوي المتمثلة في جماعات المصالح التي يمثلها رجال الأعمال الذين تصاعد بروزهم في بداية الألفية مشكلين لوبيا ماليا عبر مجموعات رجال الأعمال، وأما الحركات الاحتجاجية التي تعتبر السمة المميزة للمجتمع الجزائري فهذه الأخير استطاعت أن تؤثر في القرارات السياسية عبر المظاهرات ومختلف أشكال العنف التي تمارسها هذه الحركات لإيصال مطالبها للسلطات العمومية وهذا ما سنتم استعراضه في هذا المطلب عبر أهم القرارات التي أثرت فيها جماعات المصالح والحركات الاحتجاجية

أولا: جماعات المصالح:

جماعات الضغط والمصالح هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأفراد يتحدثون في عدة صفات تجمعهم مجموعة من الأفراد يتحدثون في عدة صفات تجمعهم ببعض المصالح معينة عبر التأثير والضغط على القرارات وسياسات السلطة السياسية⁽¹⁾.

وفي الجزائر تتمثل جماعات المصالح والضغط في رجال المال والأعمال الذين استطاع وان يشكلوا "لوبيا ماليا" وأصبحت لديها شبكة مالية كبيرة لها مصالحها التي تتجاوز العملة والحدود الوطنية وأصبح لديها غطاء وشراكة دولية وأصبحت لها كلمتها في القرار السياسي بل وحتى التأثير في تنصيب المواقع الحساسة عبر المال السياسي وشراء الذمم⁽²⁾.

يقول المحلل السياسي عبد الكريم زيزاح أن ظهور الاقتصاد الرأس مالي ظهر معه أصحاب المال ورجال الأعمال التي أصبح لهم رأس مال كبير يضاهي أو ينافس رأسمال بعض البنوك العمومية وأصبحت لهم شركات استثمارية وهكذا ظهرت هذه الطبقة المدعومة ونظرا لامتيازات الاقتصادية والمالية التي منحها السلطات لفئات معينة

¹ -محمد صالح بن شعبان، تأثير جماعات الضغط و الأحزاب السياسية في القرار السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، ع. 44، الجزائر، جامعة قسنطينة (ديسمبر 2015)، ص ص. 141-153.

² -سعاد نحال، "كيف تأثر جماعات المال الفاسد على القرار السياسي"، جريدة التحرير الجزائرية، (22 سبتمبر 2014)، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2018. <http://www.altahrironline.com/ara/articles/81605>

هذه الامتيازات سمحت ببروز جماعات مصالح مهيمنة ولكن مرتبطة بالدولة وهيكلها وهذا ما أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل أجهزة الدولة للحصول على الصفقات ذو الامتيازات والرخص وفي ظل انخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينات وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، ساهم ببروز رجال أعمال ولاسيما في بدايات الألفية حيث تأسس منتدى رؤساء المؤسسات الذي اعتبر كشريك اجتماعي سنة 2016.

يعتبر منتدى رؤساء المؤسسات جمعية ذات طابع اقتصادي تأسست في أكتوبر 2000 من طرف مجموعة من رؤساء المؤسسات، ليتحول إلى تنظيم نقابي في 20 جانفي 2018 بعد 17 سنة من النشاط في شكل نادي لرجال الأعمال أصبح المنتدى نقابة لرجال الأعمال في الجزائر الذي تأسس لغرض المساهمة في الاقتصاد الوطني وترقية مصالح المؤسسات الأجنبية الخاضعة لتشريع الجزائري ومؤسسات العمومية، المنتدى يترأسه رجل الأعمال علي حداد يمثلون 2000، رئيس مؤسسة و 4000 مؤسسة في فيفري 2017، المؤسسات الأعضاء في المنتدى يبلغ رقم أعمالها 40 مليار دولار وتشغل أكثر من 300000 عامل⁽¹⁾.

يصنف منتدى رؤساء المؤسسات إلى جماعات المصالح حيث اعتمد المنتدى على مجموعة من الوسائل للمساهمة في الاقتصاد الوطني، فكانت سببا لبروزه في الساحة السياسية كقوة اقتصادية ذات نفوذ وثروة، بعد انضمامه إلى الثلاثية الحوار الاجتماعي في سنة 2011⁽²⁾، وهذا في إطار الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية مع مبادرتها في الحوار الذي فتحته مع القطاع الخاص الذي يمثلته منتدى رؤساء المؤسسات باعتبارها شريك اجتماعي ضمن اجتماع الثلاثية الذي يضم الحكومة، النقابة التي يمثلها الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن التزامات العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرامي إلى تعزيز التشاور بإضافة إلى تنفيذ المقترحات المشتركة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنمية الاقتصادية الوطني.

يتمثل تدخل رجال الأعمال في السياسة عبر تمويل الحملات الانتخابية، حيث مول رجال أعمال كبار الحملة الانتخابية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، وأكبر تصادم حدث بين رجال الأعمال والحكومة كانت سنة 2016 خلال فترة حكم الوزير الأول عبد المجيد تبون الذي تم إقالته بعد 3 أشهر من

¹ -tout savoir sur le fce2017، **Le guide d'adhèrent: Qui somme nous.** vue sur :www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/11/le-guide-de-ladherent2017، Le 23 Mars 2018,p3.

² - ذهيبه طلاش، "دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسات الاقتصادية 2000-2016"، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016)، ص ص. 116، 118.

تعيينه على رأس الحكومة بسبب برنامجه الذي يقوم على فصل المال عن السياسة وإجراءات أخرى مست أصحاب المصالح⁽¹⁾.

احتكر رجال الأعمال مجال الإعلام فأصبحوا يملكون مؤسسات ضخمة كما احتكروا مجالات أخرى وهذا ما قد يؤثر في مراكز القرار في النظام السياسي الجزائري.

ثانيا: الحركات الاحتجاجية:

تصاعدت الحركات الاحتجاجية في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة والتي تعكس الفراغ الذي تعانيه الساحة السياسية الجزائرية من حيث غياب الأحزاب السياسية في مواكبة تطورات الشارع والتفاعل مع الاحتجاجات، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أبرز الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والتي أثرت بشكل مباشر في القرارات السياسية للسلطة الجزائرية.

شهدت الجزائر حركات احتجاجية مست العديد من الجوانب الاجتماعية المطالبة بالسكن والعمل وتحسين القدرة الشرائية، إذ عرفت الجزائر موجة الحراك الاجتماعي التي تعتبر سمة الميزة للمجتمع الجزائري، بداية سنة: 2011 والتي تزامنت مع الثورة التونسية التي أطاحت بنظام التسلطي زين العابدين بن علي، والتي انطلقت من ولايات الغرب الجزائري في 3 جانفي 2011، لتنتشر هذه الاحتجاجات في العاصمة الجزائر في 5 جانفي 2011 حيث خرج مجموعة من الشباب في مختلف أنحاء الوطن اعتراضا على سوء الأحوال المعيشية وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية المتمثلة في الزيت والسكر⁽²⁾، مثلت أحداث جانفي 2011 علامة بارزة في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية بسبب طبيعة النتائج التي ترتبت عنها حيث عملت الحكومة إلى تبني إجراءات تخفف من حدة الأزمة وهو ما تجسد في إعلان وزير التجارة عن تراجع الدولة عن قرار رفع أسعار السلع الغذائية.

وقد خرج الرئيس في خطاب رسمي من مدينة سطيف ليعلن عن سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها امتصاص الغضب الشعبي أول هذه الإجراءات التي قامت بها السلطات إلغاء نسبة الفائدة على القروض الموجهة لتمويل مشاريع الشباب كالصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وتسهيل الإجراءات على

¹ عبد الحميد بن محمد، "محاربة الفساد بالجزائر.. توجه جدي أم صراع خلافة"، تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2018.

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/7/26>

² عبد الناصر جابي، تقييم حالة: الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير/كانون ثاني 2011، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، دوحة (فيفري 2011)، ص. 5، 6.

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رفع حالة الطوارئ، تحسين المرافق والخدمات العمومية، إعطاء مساحة للأحزاب السياسية التعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام⁽¹⁾.

أحصت مديرية الأمن خلال 2012 نحو 4536 احتجاجا منها 3029 احتجاجا⁽²⁾ أخذت طابعا عنيفا كما انطلقت حركات احتجاجية ومسيرات خاصة في الولايات الجنوبية التي كانت معروفة بالهدوء والاستقرار فقد شهدت سنة 2015 ميلاد نوع من الحركات الاحتجاجية التي انطلقت من مدينة عين صالح التابعة إداريا لولاية ورقلة تنديدا بمشروع الغاز الصخري الذي أطلقته الحكومة الجزائرية سنة 2014⁽³⁾، حيث نظم المحتجين أكبر مسيرة في الجنوب الجزائري التي حضرها الآلاف من المتظاهرين، اعتبرت المسيرة الكبرى أحد العوامل التي أثرت على النظام حيث اصدر رئيس الجمهورية خلال ترأسه مجلس الوزراء في مارس 2015 بتجميد مشروع استغلال الغاز الصخري.

تفاقم الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة دليل على غياب قنوات التواصل بين المؤسسات الرسمية والقاعدة الشعبية مما جعل للحركات الاحتجاجية تتزايد لتصبح تقليدا في الممارسة السياسية للمجتمع الجزائري.

¹ -لطفي بومغار، سيد أحمد نوران، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر في سياق الربيع العربي: المحاولات وأسباب الفشل"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن، المرجع السابق، ص.326.

² -مريم محمود، "الفقر والبطالة ..وقود الثورة في الجزائر"، تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2018.

<http://www.almasyalyoum.com/news/details/297238>

³ -عبد القادر بن مسعود، "استغلال الغاز الصخري المعركة القادمة بين الشعب والنظام في الجزائر"، تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2018.

<https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next-battle-between-the-people-and-the-regime-in-algeria>

خلاصة الفصل:

في الفصل الثاني من هذه الدراسة تم التطرق إلى دراسة نظام السياسي الجزائري وأبرز العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر بداية بتحديد وضع النظام السياسي في ظل الأحادية الحزبية من احمد بن بلة إلى الشاذلي بن جديد وأسباب التحول نحو التعددية الحزبية هذا في المطلب الأول، وكما تطرقنا إلى أهم الإصلاحات التي تبناها النظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988 الذي به تبنت الجزائر خيار التعددية في ظل دستور فيفري 1989، وهذا في المطلب الثاني من المبحث الأول.

كما تناول البحث هياكل صنع القرار في النظام السياسي الجزائري والمتمثلة في المؤسسات الرسمية بسلطاتها الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية فالسلطة التنفيذية التي تمثلها مؤسسة الرئاسة تعتبر مركز صنع القرار في النظام السياسي الجزائري والحكومة التي تتمركز في الدرجة الثانية من حيث صناعة القرار والتي اثبت عدم فعاليتها وهذا بسبب استحواذ مؤسسة الرئاسة على مختلف القرارات السياسية والحكومة تنفذ برنامج رئيس الجمهورية، وفي المطلب الثاني من المبحث الثاني، تناولنا علاقة مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية عبر مختلف الفترات التي مر بها النظام السياسي الجزائري إلى غاية فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي تراجع فيها دور المؤسسة العسكرية في بلورة القرارات السياسية.

وفي المبحث الثالث تناولنا أبرز القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في صناعة القرار السياسي في الجزائر، حيث استعرضنا دور الأحزاب السياسية عبر العهود التشريعية من 1997 إلى 2017، ومدى مشاركتها في بلورة القرار السياسية التي تسيطر عليها حزبي السلطة جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي والتي أثبتت عدم فعاليتها لغياب مسائلة واقتراح القوانين في المؤسسات التمثيلية، وفي المطلب الثاني من هذا المبحث تناولنا جماعات المصالح التي تتمثل في رجال المال والأعمال الذي يمثلته منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر واعتبارها شريك اجتماعي خلال الاجتماع الثلاثي الذي يضم النقابات والحكومة، والحركات الاحتجاجية التي تعتبر السمة المميزة للمجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة التي استطاعت بتأثير على مختلف مخرجات النظام السياسي وبلورة قرارات لصالحها وتصبح قوة ضاغطة ومؤثرة في الساحة السياسية الجزائري.

الفصل الثالث: دور الحركات الأمازيغية في التأثير على صناع القرار في الجزائر.

الفصل الثالث: دور الحركات الأمازيغية في التأثير على صناع القرار في الجزائر

عادة ما يتزامن بروز الحركات الاجتماعية مع وجود اختلالات والفوارق داخل المجتمع وبروز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أبرز هذه الأزمات أزمة الهوية التي تتفاقم في المجتمع نتيجة لتجاهل ورفض النظام السياسي لملف الإثنية ولفهم دور الحركات الاجتماعية ثقافية في الحفاظ على الهوية والثقافة الأمازيغية التي حظيت باهتمام كبير من طرف النخبة القبائلية بداية من الفترة الاستعمارية بهدف الاعتراف بالمطلب الهوياتي للشعب الجزائري، وهو ما ترجمته العديد من الأحداث والوقائع التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية من قبل الاستقلال إلى يومنا هذا.

ولقد ترجمت النخبة القبائلية مطالبها عبر تأسيسها للحركة الثقافية الأمازيغية عقب أحداث الربيع الأمازيغي في بداية الثمانينات وحركة العروش التي تأسست عقب أحداث الربيع الأسود في الألفية الجديدة تبعا لهذا، شهد مطلب الأمازيغي إقحام العديد من الفاعلين في الحياة السياسية من مناضلين من أجل القضية الأمازيغية على وجه الخصوص وأحزاب سياسية، طلبية، ورأي العام على وجه عام وبما أن الهوية الأمازيغية حظيت بحيز كبير من مخرجات النظام السياسي الجزائري لفترات طويلة.

ولهذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ونتطرق فيه إلى مسار تبلور الحركة الثقافية الأمازيغية الأسباب والتداعيات، وفي المبحث الثاني نتناول فيه حركة العروش بين التعبير عن البعد الهوياتي والتأثير على صناع القرار، وأخيرا تقييم الحركات الأمازيغية في الجزائر.

المبحث الأول: مسار تبلور الحركة الثقافية الأمازيغية الأسباب والتداعيات.

بعد الاستقلال طرحت مسألة ادماج الهوية الأمازيغية ضمن مكونات ثوابت الشعب الجزائري وكان رد السلطات رفض اي نقاش حول ملف الهوية والثقافة الأمازيغية هذا ما قد جعل النخبة القبائلية بالخصوص تعطي اهتمام كبير لهذه القضية التي ترجمتها مختلف الأحداث والوقائع التاريخية التي عرفت الساحة السياسية الجزائرية، فنهاية السبعينات ومطلع الثمانينات يؤرخ لبداية بروز حركات اجتماعية ذات بعد إثني ثقافي التي مثلتها الحركة الثقافية الأمازيغية وفي هذا المبحث سنستعرض مسار بروز هذه الحركة في الجزائر وأبرز تداعياتها على صناع القرار في النظام الجزائري.

المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز الحركة الثقافية الأمازيغية.

يعالج هذا المطلب اسباب وعوامل بروز الحركة الثقافية الأمازيغية من خلال التطرق إلى أبرز المحطات الممهدة لبروز هذه الحركة على الساحة السياسية الجزائرية.

أولا-الازمة البربرية:

اثير اول نقاش حول مسألة الهوية في الجزائر خلال الثورة التحريرية سنة 1949، داخل حزب الشعب الجزائري PPA، "حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي كان يتزعمه مصالي الحاج (1)، سبب الازمة هو عدم تبني مبادئ الحركة الهوية الأمازيغية للشعب الجزائري و حصر مبادئ الهوية في العربية والإسلام وانتهت الازمة بإقصاء دعاة الأمازيغية من الحركة * وعرفت هذه الحادثة بالازمة البربرية (2).

ثانيا-سياسة التعريب:

بعد استقلال الجزائر في ظل دستور 1963، الذي قد تضمن عناصر الهوية الجزائرية محصورة في العربية والإسلام والسياسة اللغوية يسيرها حزب جبهة التحرير الوطني وإقصاء الهوية الأمازيغية من مكونات المجتمع الجزائري ولتشهد ولاية الرئيس بومدين 1965-1979 سياسة تعريب واسعة في إصدار

¹ - نائل محمد شامة، "البربر في المغرب العربي تحديات القرن"، تم تصفح الموقع يوم: 23 فيفري 2018.

² *إبعاد حسين آيت احمد من رئاسة المنظمة الخاصة ومحمد لمين دباغين من الحركة في 2 سبتمبر 1949. <http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8> ص ص. 157-209.

² - Mohand Amar, Kamal Ahman, "Paroles d'un exilé Rencontre avec Ali-Yahia Rachid détonateur de la "crise Berbériste", (Tizi-Ouzou, éditions la pensée , 2017) , p. 19.

أمر 92/68 المؤرخ في 26 أفرى 1968 المتضمن تعريب إدارات و الدوائر الحكومية، والأمر 55/73 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، لمحاربة خلفيات المستعمر المتمثلة في اللغة الفرنسية، وفي 1971⁽¹⁾ تم إلغاء بعض البرامج الإذاعية التي كانت تبث باللهجة القبائلية، و بهذا الصدد يقول حميدة العياشي: «... في بداية الاستقلال طغت الشعوبية على الطرح الحقيقي لمسألة الهوية واتخذ الاستبداد العصبوي طابعا جهويا بحيث قمعت من جديد الهوية القبائلية خاصة باسم الوحدة الوطنية والانتماء المقدس للإسلام والعروبة وممارست ضغوط على النخبة القبائلية في المؤسسات الثقافية حيث فرضت رقابة على اللغة الأمازيغية في المؤسسات التربوية والعلمية والإعلامية...»⁽²⁾

ثالثا-الأكاديمية البربرية او الجمعية البربرية للتبادل والبحوث الثقافية

إقصاء المكون الأمازيغي من الهوية الجزائرية، جعلت العديد من المفكرين والمناضلين الأمازيغيين من امثال: " محمد أركون خليفاتي محمد أمقران ، نارون أعمر ، حنوز محند السعيد ، عبد القادر رحمانى" يؤسسون الأكاديمية البربرية في فرنسا التي تعنى بالبحث والثقافة والهوية الأمازيغية والتي ترأسها محمد أعراب بوسعود** حيث كان الهدف الأساسي من الأكاديمية هو إحياء الثقافة والهوية الأمازيغية فقد كانت تنشر "مجلة لأقراو إمازيغن *Agraw Imazighen* *** وهذا كرد فعل على سياسة التعريب التي تبناها النظام الجزائري منذ الاستقلال⁽³⁾.

¹ -Mohand Akli Haddadou, "l'état algérien face a la revendication berbère de la répression aux concession" , **Glottopol revue de sociolinguistique en ligne**, université de Rouen, N°1 (janvier 2003),p.134.

*من مواليد 1958، بسيدي بلعباس الغرب الجزائري، كاتب وصحفي، ومناضل في الحركة الثقافية الأمازيغية.

² - مقابلة مع السيد أحميدة العياشي، مناضل في الحركة الثقافية الأمازيغية، محادثة عبر الفايس بوك، 4 مارس، 2018، على الساعة 9 صباحا.

³ - Mohand Aarav Bessaoud, **De petite gens pour une si grand cause ou l'histoire de l'académie berbère (1966 -1978)**, (publiée en autoédition par l'auteur, 2000), p .28.

**من مواليد 24 ديسمبر 1924 بتيزي وزو، ضابط سابق في الجيش التحرير الوطني و مناضل من اجل القضية الأمازيغية ، وهو من وضع تصميم العلم الأمازيغي، في عام 1978 رضخت السلطات الفرنسية لضغوطات الرئيس هواري بومدين وقامت بحل الأكاديمية البربرية، وفاته المنية في 2002 ببريطانيا ودفن في مسقط رأسه بمدينة واقتون ولاية تيزي وزو .
*** التي تعني التجمع الامازيغي.

رابعاً-اضراب طلبة جامعة تيزي وزو 1979:

كانت البدايات الأولى للتنظيمات الأمازيغية انطلقت من المركز الجامعي لتيزي وزو بعد إضراب طلبة جامعة تيزي وزو سنة 1979 لتطرح المشاكل الاجتماعية والبيداغوجية للطلبة لتتطور المطالب ل طرح مسألة سوء تمثيل الطلبة من قبل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وكذا مسألة هوية الشعب الجزائري وذلك بقيامهم بمظاهرات حاملين شعارات مطالبين بتصحيح تاريخ الجزائر فرض هذا الاضراب على مسؤولي الجامعة والسلطات المحلية القبول والاعتراف بلجنة مستقلة لتمثيل الطلبة بالجامعة⁽¹⁾ هذا ما قد أعطى فرصة لبروز نخبة على الساحة الوطنية تطالب بإحياء الثقافة واللغة الأمازيغية.

بوصول الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم نهاية السبعينات حيث عرفت فترة حكمه تفاقم الأوضاع الاجتماعية وتدهور الأوضاع الاقتصادية واستمراره في سياسة التعريب لتمتد سلسلة من المطالب للاعتراف بالمطلب الهوياتي الى غاية احداث الربيع الامازيغي 1980.

خامساً: الربيع الأمازيغي 20 أفريل 1980 وتبلور الوعي السياسي:

طرح ملف الثقافة والهوية الأمازيغية في الساحة السياسية الجزائرية لأول مرة بعد إلغاء السلطات المحلية لولاية تيزي وزو بتاريخ 1980/03/09 لمحاضرة الكاتب والباحث في اللسانيات الأمازيغي مولود معمري حول الشعر الأمازيغي القديم في جامعة تيزي وزو⁽²⁾، و هذا بحجة الإخلال بالنظام العام، وبعدها تنطلق سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات وإضرابات تمس كل القطاعات في مدينة تيزي وزو ويكون رد فعل السلطات ، يوم 20 افريل 1980 بما يطلق عليها عملية ميزرنة **L'opération Mizrana** حيث اقتحمت اجهزة الامن مراكز تجمع المحتجين «جامعة تيزي وزو و المصانع و المستشفى " اسفرت العملية عن اعتقال 24 شخصا⁽³⁾ هذا ما زاد من احتقان سكان المنطقة الراضين للعنف والمطالبين بالافراج عن المعتقلين وكذا بمعادتها لكل ما يرمز للنظام الحاكم، ليؤرخ يوم 20 افريل 1980 الربيع الامازيغي.

¹ - ن. اوهاب، احداث 20 افريل ليست وليدة صدفة و الاعتراف بالأمازيغية ثمرة لها، الشروق اليومي، ع.5522(20 افريل 2016)، تم تصفح

الموقع يوم: 22 ماي 2018. <https://www.echoroukonline.com>

² - Saïd Khelil, Risque sa vie pour sauver son âme, dans **Avril 80 Insurgés et officiels du pouvoir racontent le "printemps berbère"**, Arezki Aït-Larbi , coordonnateur (Alger: Koukou Edition ,2013) , p.73.

³ - Ouidir Belhimer, " **Approche anthropologique de l'engagement militant des acteurs du printemps berbère 1980**, (mémoire de magister en anthropologie, faculté des sciences humaines et des sciences sociales, universités de tizi ousou, sans date), p.281.

وبهذا اتسعت دائرة المطالبين بالثقافة الأمازيغية من الطابع الفردي الذي يمثله مفكرين من أمثال مولود معمري الذي أسس عام 1982 مركز الدراسات والبحوث الأمازيغية بجامعة فانسان الثامنة بباريس⁽¹⁾ كما تناول في أعماله مفهوم الهوية عبر مجموعة من الدراسات وسلسلة من المقالات نشرها منذ 1938 في مجلة "أكدا" المغربية التي كانت تهتم بثقافة المجتمع الأمازيغي، كما أسس لسانيات أمازيغية ووضع أبجدية الحروف "تاجرومت تامزيغث" وهي مجموعة قواعد تضبط نحو اللغة⁽²⁾، وبهذا يعتبر مولود معمري من بين الشخصيات التي كان لها الدور البارز في دفاع عن الهوية والثقافة الأمازيغية وساهم في ترقيتها، وبالإضافة إلى الكاتب "ياسين كاتب" الذي يعتبر أحد رموز النضال من أجل الأمازيغية والحريات الثقافية والسياسية.

والطابع الجماعي الذي يمثله الطلبة في كل من جامعة تيزي وزو وجامعة الجزائر الذين كانوا في احتكاك مع الجامعيين والأكاديميين وكان دورهم تعبئة وتوعية الجماهير بضرورة بعث هويتهم والحفاظ على لغتهم، وبهذا الصدد يقول حميدة العياشي الذي كان طالبا آنذاك في جامعة الجزائر: «بدأت أتردد على اللقاءات والتجمعات التي كان ينشطها اللغوي سالم شاكر وكاتب ياسين ومولود معمري وانخرطت في تيار الحركة الثقافية الأمازيغية إلى جانب بعض المعربين سوسيو ثقافيا وتلك كانت بداية تفتق وعي إيديولوجي و سياسي و بهذا اكتشف البعد الأمازيغي للهوية الوطنية⁽³⁾»

وتوسع الوعي السياسي ليشمل كل فئات المجتمع القبائلي، الذين استمدوا الوعي عبر الشعر والموسيقى، ومن ضمنهم آيت منقلات، فرحات مهني، معطوب الوناس، ايدير، حيث تضمنت قصائدهم الغنائية مواضيع تعالج الفقر والتهميش، والتشبث بأرض والهوية والدفاع عنها، حيث لعبت أغاني هؤلاء دورا أساسيا في تعبئة الجماهير حول ملف الهوية والثقافة والبعد الأمازيغي.

¹ - مبروك بوطوق، "مولود معمري في كتاباته بين الأنثروبولوجيا"، موقع انترنيتوس، تم تصفح الموقع يوم: 24 فيفري 2018.
<http://www.aranthropos.com>

² - Yacine Tassadit, "Mouloud Mammeri, passeur réel et symbolique," El Watan ,19 Avril 2018, vue sur:
<https://www.elwatan.com/edition/actualite/mouloud-mammeri-passeur-reel-et-symbolique-19-04-2018>,
le:20 avril 2018.

³ - أميدة العياشي، "أزاهير افريل"، مذكرات صحفي، 24 افريل 2018، تم تصفح الموقع يوم: 25 افريل 2018.
<https://web.facebook.com/profile>.

لم تكن 20 أبريل 1980 مجرد أحداث عابرة متعلقة بمسألة الهوية بقدر ما كانت بداية لوعي سياسي صنع تاريخ النضال من أجل الثقافة والهوية الأمازيغية وكان الربيع الأمازيغي الممهد لتأسيس الحركة الثقافية الأمازيغية التي وضع مشروعها الفلسفي والفكري «ملتقى إككورن».

المطلب الثاني: مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية.

يعتبر ملتقى إككورن الذي انعقد في مدينة عزازقة بولاية تيزي وزو بين 1 و 31 أوت 1980، أول مؤتمر للحركة الأمازيغية وقد شارك فيه العديد من المفكرين "مولود معمري، سالم شاكور، كاتب ياسين، والسياسيين سعيد سعدي، حسين آيت احمد، والفنانين ايت منقلات، فرحات مهني، وانبتق عن المؤتمر وثيقة "إككورن"(انظر الملحق رقم-2) الذي وضع المطالب الأساسية للحركة الثقافية الأمازيغية Mouvement cultural berbère MCB التي حدد فيها مشكلة الثقافة في الجزائر في ثلاثة محاور رئيسية:

1-مشكلة الهوية الحقيقية للشعب الجزائري

2-مشكلة حرية التعبير

3-مشكلة الثقافة في تنمية المجتمع

كما أسفر عن الملتقى تكوين ثلاث لجان تعني بالمطالب الحركة:

1-لجنة " اللغات شعبية"

2-لجنة " الثقافة والتنمية"

3-لجنة "حرية التعبير الثقافي"

ومن مطالب الأساسية للحركة (انظر الملحق رقم 2): الاعتراف بالأمازيغية والعربية الجزائرية "الدارجة" كاللغتين وطنيتين، تعزيز وتطوير الثقافة واللغة الأمازيغية، إنشاء مجلس مختص في اللسانيات وتعميم اللغة الأمازيغية في مجال التعليم والإعلام والإدارة والمسرح.

تعتبر وثيقة إككورن الحجر الأساس للحركة الثقافية الأمازيغية التي حاولت مصادرة المسألة الثقافية والهوية الأمازيغية من حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي كان بعيدا هيكليا وتنظيميا وجغرافيا من توجيه هذا

الشكل من الحراك⁽¹⁾ كما طرحت وثيقة مؤتمر إككورن لأول مرة المشكل الثقافي في الجزائر انطلاقاً من مسألة الهوية وكما طرحت المطالب الأساسية للحركة الثقافية الأمازيغية التي لم تلقى أذاناً صاغية من طرف صناع القرار في النظام الجزائري.

في أوت 1988 اجتمع بعض من مناضلي الحركة في مدينة أزفون بتييزي وزو وأعلنوا عن نيتهم في تأسيس جمعية سياسية تابعة للحركة و في نوفمبر من نفس السنة يعلن سعيد سعدي أبرز مناضلي الحركة عن ميلاد حزبه السياسي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ويعلن في اختتام مؤتمر التأسيسي لحزبه عن حل الحركة الثقافية البربرية⁽²⁾، وبهذا الصدد يقول أمير حمادي مناضل في الحركة الثقافية الأمازيغية ومن بين الأعضاء التأسيسيين لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية⁽³⁾ : " إن الحركة الثقافية الأمازيغية حلت بعد أن أسسنا حزب RCD "

الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته الجزائر بعد دستور 1989 الذي فتح المجال لإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وقد استغل مناضلي الحركة فرصة الانفتاح لإبراز توجهاتها وترسيخ مبادئها في الساحة السياسية لتعقد للحركة الثقافية الأمازيغية مؤتمرها الثاني من 16 إلى 24 جويلية 1989 بمدينة أزفون بولاية تيزي وزو، ويهدف المؤتمر إلى إجراء تقييم نوعي للمسار الذي عرفته الحركة وتحديد معالمها الحالية، ووجهات النظر حول خطط الحركة وبرنامجه عملها، في هذه الأرضية تم تعريف الحركة الثقافية الأمازيغية MCB بأنها حركة مطلّبية موحدة حول مسألة الهوية والثقافة واللغة، وهي حركة سلمية غير عنيفة وتعتبر قوة اجتماعية سياسية، وديمقراطية التي تدرج معركتها في إطار الحركة الديمقراطية لكل الشعب الجزائري، الحركة تناضل من أجل⁽⁴⁾:

1- الاعتراف الدستوري بالبعد الأمازيغي كجزء أساسي لا يتجزأ من هوية الشعب الجزائري.

2- إنعاش وتعزيز الثقافات الشعبية الجزائرية بشكل عام والتراث الأمازيغي بشكل خاص

¹ - حسان حامي، الازمة الهويةية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع. 29 (جوان 2017)، ص.ص. 53-60.

² - Malika Matoub, **Matoub Loués Mon Frère**, (Paris : Édition Albin Michel S .A, 1999), p.113.

³ - Entretien avec Amar hamadi, militant de la cause berbère, au bureau régional de partie RCD Tizi ouzou. Le 12 décembre 2017 à 13h.

⁴ - Ali Guenoun, Extrait de **Chronologie du mouvement berbère: un combat et des hommes**, (Alger: Édition Casbah, 1999), p.31.

3- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية وكذا تطوير وترويج الإنتاج الثقافي في اللغة الأمازيغية.

4- التطوير والتعميم التدريجي لتدريس هذه اللغة بالإضافة إلى دعمها من قبل وسائل الإعلام، الإدارة...

الحركة الثقافية الأمازيغية تؤيد الانفتاح على الأبعاد الأخرى للثقافة الوطنية والعالمية وهي مفتوحة لأي شخص مناضل أو غير متحزب، الحركة الثقافية الأمازيغية ليست حزباً سياسياً ولا هي تساند الأحزاب ليس المقصود أن تأخذ السلطة، وهي حركة مطلبية تسعى لمواجهة جميع الأحزاب السياسية، فضلاً عن الدولة⁽¹⁾.

في 25 جانفي 1990 دعت الحركة الثقافية الأمازيغية إلى مسيرة نحو الجزائر العاصمة، مئات الآلاف من المتظاهرين يردون على دعوة الحركة من خلال المشاركة في تجمع أمام المجلس الشعبي الوطني في الجزائر العاصمة جاءوا من عدة دوائر في البلاد⁽²⁾، مما تسبب في إنكار مريرة لأولئك الذين يريدون إضفاء الطابع الجهوي على الحركة.

هذه المسيرة، المزمع عقدها في المؤتمر الثاني للحركة والتي كان شعارها إنشاء معهد أو قسم خاص باللغة الأمازيغية في تيزي وزو هذه المسيرة أكدت تأصيل الحركة الأمازيغية لدى القاعدة الشعبية على غرار ما كان يُعتقد أنها حركة نخبوية محصورة في داخل أسوار الجامعة.

قد أثار نجاح المسيرة وفقاً لتقرير الحركة الثقافية الأمازيغية اطماع سياسية مختلفة، من جهة النظام والقوى السياسية التي كانت متواجدة داخل الحركة التي أرادت استعادتها لصالحها⁽³⁾، مما دفع الحركة في الدخول في أزمة خطيرة، اندلعت الأزمة في 20 أفريل 1990، في القطب الجامعي واد عيسي خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة لربيع الأمازيغي تثير هذه الأزمة انقساماً وتنقسم الحركة الثقافية الأمازيغية بطريقة واضحة إلى جناحين متعارضين تماماً: التنسيقية الوطنية التي يترأسها فرحات مهني التابعة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية واللجان الوطنية التابعة لحزب جبهة القوى الاشتراكية ويترأسها جمال زناتي⁽⁴⁾.

¹-ibid، pp.30، 31.

²- Malika Matoub، op.cit، pp.113، 114.

³- Ali Guenoun، op.cit، p.32.

⁴- Malika Matoub، op.cit، p. 116.

بعد أربع سنوات من الهدوء تعود الحركة الثقافية الأمازيغية بجناحها التنسيقية الوطنية التي يترأسها فرحات مهني إلى الواجهة للمطالبة بمساواتهم مع الأمازيغ في المغرب الذين وعدهم الملك حسن الثاني في خطاب له الاعتراف بالثقافة الأمازيغية⁽¹⁾، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضد إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية 1991، و احتجاجا على تغييب اللغة الأمازيغية في التعليم و نادى الحركة بإضراب مفتوح عن الدراسة الذي سمي بإضراب المحفظة أو مقاطعة الدراسة "La boycott scolaire" والتي لقت استجابة واسعة من طرف سكان منطقتي القبائل تيزي وزو وبجاية بمنع التحاق أطفالهم بمقاعد الدراسة و كما التحق بالإضراب تلاميذ الثانويات امتدت المقاطعة قرابة سنة كاملة.

بعد مسيرة 25 جانفي 1990 وإضراب المحفظة الذي دعت إليه الحركة الثقافية الأمازيغية استطاعت هذه الأخيرة أن تغير من قرارات صناع القرار في النظام الجزائري اتجاه ملف الهوية وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي من خلال تداعيات الحركة الثقافية الأمازيغية على صناع القرار السياسي في الجزائر.

المطلب الثالث: تداعيات الحركة الثقافية الأمازيغية على صناع القرار السياسي في الجزائر

عرفت فترة التسعينات تزايد قوي لنشاط الحركة الثقافية الأمازيغية التي غيرت من طريقة تمريرها لمطالبها عبر استغلالها للفرص الملائمة والاحداث والظروف التي تحيط بها، بهذا استطاعت ان تحصل على استجابة من السلطات العليا بعدما كانت ترفض اي نقاش حول ملف الهوية، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب من خلال استعراض أبرز القرارات التي انبثقت عن صناع القرار اتجاه مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية.

أولا: مسيرة جانفي 1990 وردود فعل السلطة:

بعد الانفتاح الديمقراطي الذي تبنته الجزائر في ظل دستور 1989، حاولت الحركة الثقافية الأمازيغية الخروج إلى العلنية مغتمة فرصة الانفتاح لأخذ مكانتها في المشهد السياسي متوهمة أن ساعة الحسم قد حانت لاعتراف بالهوية والثقافة واللغة الأمازيغية ، فقد نظمت الحركة أول مسيرة مرخصة بالعاصمة يوم 25 جانفي 1990 سلمت خلالها لائحة المطالب إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني من طرف معطوب

¹ - محمد نايل شامة، مرجع سابق، ص ص. 157-209.

الوناس وجمال زناتي⁽¹⁾، لكن رغم سلمية المسيرة و التعبئة الناجحة إلا أن صناع القرار في النظام الجزائري لم يستجيبوا لكل المطالب، إلا بقبول إدخال الأمازيغية في جامعتي تيزي وزو 1990 وبجاية 1991، وذلك بإنشاء قسم متخصص في اللغة والثقافة الأمازيغية⁽²⁾.

بقيت الأمور على حالها جامدة والنظام السياسي ماض في سياسة التعريب الشاملة وفقا لسياسة الإقصاء حيث غيببت الأمازيغية من المدرسة والإعلام والإدارات، وكرد فعل على سياسات النظام المنتهجة قررت الحركة الدخول في إضراب مفتوح المعروف بإضراب المحفظة.

ثانيا: إضراب المحفظة وتداعياتها على صناع القرار

نادت الحركة الثقافية الأمازيغية بجناحها التنسيقية الوطنية التابعة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD، إلى إضراب المحفظة لسنة الدراسية 1994-1995 والتي لقت استجابة واسعة بنسبة 100% وفي 21 أكتوبر 1994 أول إضراب عام يشل جميع القطاعات الاقتصادية والإدارية بولايتي تيزي وزو وبجاية، وعلى إثر هذا الإضراب شكلت السلطات العليا لجنة وطنية لحل الأزمة، ولكن هذه اللجنة لم تخرج بحل يرضي الطرفين.

في ظل تفاقم الأزمة يصرح رئيس الحكومة مقداد سيفي في خطاب له في 27 نوفمبر 1994⁽³⁾: «لا تستطيع الجزائر إنكار الوجود الألفي للهوية الأمازيغية» وهذا التصريح يعتبر أول اعتراف للطبقة السياسية بالمطلب الأمازيغي.

وكما دعت السلطات العليا ممثلي الحركة الثقافية الأمازيغية بجناحها الذي يتزأسه فرحات مهني إلى الحوار في 22 أبريل 1995، وهذا ما فسرتة اللجان الوطنية بالخيانة والخروج من إطار النضال الوحدوي وفسر هذا الاتفاق بمحاولة السلطة كسر وتشيت الحركة⁽⁴⁾.

¹ - علي أيت جودي، "حوار مع الذات أم مع الشعب"، تم تصفح الموقع يوم 24 مارس 2018. <https://www.echoroukonline.com>
² - Salem Chaker، «La question berbère dans le Maghreb contemporain: éléments de compréhension et de Prospective»، vu le: 15 Avril 2017 , sur www.tamazgha.fr

³ - Maxime Ait Kaki، «Les berbères a la coquête de leur histoire» **Géopolitique Africaine**, N° 3 (Été 2001), p.5

⁴ - رفيق بن حصير، الامازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة المغرب والجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012/2013)، ص. 95.

ومن جهة اعتبر إضراب المحفظة بداية لنجاح الحركة الثقافية الأمازيغية حيث خضعت السلطات في العام التالي وقبلت بتدريس اللغة الأمازيغية في 16 ولاية ذات الغالبية الأمازيغية، فتح فرع لشهادة البكالوريا في الأمازيغية، تأطير أكثر من 200 أستاذ جامعي⁽¹⁾، تخصيص نشرات إخبارية باللهجات الأمازيغية المختلفة القبائلية، الشاوية، الميزابية في التلفزيون الجزائري، وتوسيع البث الإذاعي للقناة الثانية لكل أماريغ الجزائر: توارق، شاوية، ميزابية وشنوية⁽²⁾.

وطبقا للمرسوم الرئاسي 95-147 أقر الرئيس اليامين زروال بتأسيس المحافظة السامية للغة الأمازيغية في 27 ماي 1995 وترتبط المحافظة برئاسة الجمهورية، وعلى رأسها آيت عمران محند أول رئيس للمحافظة وظل يشغل الوظيفة إلى غاية وفاته في 30 أكتوبر 2004، وشغور منصب رئيس المحافظة التي سيرها منذ ذلك الوقت الأمين العام الهاشمي عصاد، تقدم المحافظة استشارة لرئيس الجمهورية حول تطوير الأمازيغية، كما تتكلف بمهمة الإسراع في ترقية الأمازيغية وإدماجها في النظام التعليمي والإعلامي والسياسي⁽³⁾.

إدراج البعد الأمازيغي كأحد مقومات الهوية الجزائرية إلى جانب العروبة والإسلام في ديباجة دستور 1996: «وكان أول نوفمبر نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتوجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وتمتد جذورها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد⁽⁴⁾».

وبهذا انتقلت المسألة الأمازيغية من الإنكار التام إلى الاعتراف الرسمي والمساندة المحتشمة والتجاوب مع مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية وهذا يعتبر تطور إيجابي تجاه ملف الأمازيغية والحركة بشكل عام رغم الخلافات والانشقاقات التي عرفتتها إلا أنها تضع الدفاع عن الهوية والثقافة الأمازيغية فوق

¹ -المحافظة السامية للغة الأمازيغية، تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018. <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/>

² - Ferhat Mehenni. «La Kabylie reprend sa marche vers la liberté», dans **Avril 80 Insurgés et officiels du pouvoir racontent le "printemps berbère**, op.cit., p.117.

³ - المحافظة السامية للغة الأمازيغية، المرجع نفسه.

⁴ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، جريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 8 ديسمبر 1996، ديباجة الدستور، ص.7.

كل الانتماءات الحزبية والفكرية والإيديولوجية.

وبهذا يمكن القول أن الحركة ساهمت بشكل واضح وعلى مدار أكثر من 21 سنة في الدفاع عن الهوية والثقافة الأمازيغية والبعد الأمازيغي للشعب الجزائري مما أعطاه مكانة متميزة ضمن الحركات الاجتماعية التي تدافع عن الحقوق اللغوية والثقافية لأمازيغ الجزائر.

المبحث الثاني: حركة العروش بين التعبير على البعد الهوياتي والتأثير على صناع القرار

تطرح النخبة القبائلية مرة أخرى مع بداية الألفية إشكالية الهوية والثقافة الأمازيغية من خلال حركة اجتماعية ذات البعد الهوياتي التي أخذت تسمية العروش باعتبارها مستمدة من أقدم تنظيم اجتماعي عرفه الأمازيغ عامة والقبائل خاصة والتي بدأت في التوجه نحو المطالبة وترجمت أفكارهم ومطالبهم بصورة فعلية لمسامع صناع القرار وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز حركة العروش.

ظهرت حركة العروش بعد مقتل شاب ثانوي في منطقة بني دولة بولاية تيزي وزو، هذه الحادثة أدت اندلاع احتجاجات ومظاهرات عارمة تطالب بالعدالة في مقتل الشاب وإثر هذه الأحداث التي قادها نشطاء الحركة الثقافية الأمازيغية وإضافة إلى حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية⁽¹⁾، وفي ختام هذه الأحداث التي سميت بـ: الربيع الأسود "Le Printemps Noir" خرج رئيس الجمهورية في خطاب للأمة ألقاه في 30 أبريل 2001 قدم من خلاله تعازيه لعائلات الضحايا كما أعلن عن تشكيل لجنة وطنية لتحقيق في الأحداث والتي ترأسها البروفيسور محند اسعد.

والتصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية آنذاك حول مقتل الشاب "انه منحرف"⁽²⁾ هو ما زاد من احتقان سكان منطقة القبائل، وتفاقم الأزمة لتتشكل حركة العروش التي تأخذ على عاتقها مطالب سكان منطقة القبائل، وتحاول تجسيدها.

حركة العروش تحمل تسمية رمزية من أقدم تنظيم عرفه الأمازيغ عامة والقبائل بشكل خاص، ذات مبدأ أفقي* كما أن الحركة لا تنتمي إلى أي تشكيلة سياسية، وهي ديمقراطية الاتجاه وبهذا الصدد يؤكد بلعيد ابريكا أبرز مناضلي الحركة في حوار لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية: "... علاوة على ذلك فإن قانون الشرف والمبادئ التوجيهية لديناميكيات المواطنين بليغة، ولهذا لا يمكن للحركة أن تتحول إلى حزب سياسي ولا بمثابة منصة لخلق تشكيل سياسي، ولا أحد له الحق القيام بذلك على حساب اليمين

¹ - احمد روابية، تنسيقية العروش في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم: 24 فيفري 2018. <http://www.aljazeera.net/specialcoverage>

² - Organisation Non Gouvernementale de défense des droits des Imazighen (Berbères), L'Etat algérien et la question amazighe, *Rapport alternatif de Tamazgha Au Comité des droits économiques, sociaux et culturels*, Genève, du 25 au 29 mai 2009, p.10.

* إن مبدأ الأفق السياسي (التمثيل الدوري) الذي تطبقه الحركة لا يسمح بوجود مركز للقرارات والمبادرات وخاصة أنه يزيد من صعوبة الإجماع

الممنوح لشهداء الربيع الأسود⁽¹⁾

لقد جمعت حركة العروش بين مختلف الأطياف وتشكيلات المجتمع القبائلي مما أعطاه تفسير جهوي وقبلّي، كما عبر تأسيس حركة العروش عن تراجع الأحزاب السياسية المحلية المتمثلة في حزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD وجبهة القوى الاشتراكية FFS، وفقدان مصداقيتها لدى سكان منطقة القبائل فبالنسبة لحزب RCD مشاركته في السلطة لدى مواطنين القبائل يعتبر مساندة لنظام سلطوي ينخره الفساد⁽²⁾.

كان أول اجتماع لنشطاء في الأسبوع الأول من ماي 2001 في جامعة مولود معمري تيزي وزو، يليه اجتماع آخر للجان القرى لتيزي وزو في منطقة بني دواله في 10 ماي 2001، الذي حضره 22 وفدا من أنحاء ولاية تيزي وزو، انبثق عن هذا الاجتماع أرضية مطالب مؤقتة فيها 10 نقاط، في الاجتماع الثاني الذي نظم في بلدية "إيلولا أومالو" دائرة عزازقة في 17 ماي 2001 والذي انبثقت عنه وثيقة فيها مجموعة من المطالب في ثلاثة وعشرون نقطة (انظر الملحق رقم 3) وكما خرج الاجتماع بتأسيس لجنة تنسيقية لعروش ودوائر والبلديات بتيزي وزو⁽³⁾.

وبليه في بجاية نفس التنظيم حيث تمكنت منظمة شعبية تدعى اللجنة الشعبية لولاية بجاية من تنسيق النشاط عبر الولاية التي كانت نواتها قبل أحداث الربيع الأسود 2001، وكذا تشكيل تنسيقية بين البلديات بجاية، وفي البويرة يوازيه التنظيم نفسه لجنة تنسيقية مواطني ولاية البويرة، وفي 29 ماي 2001 تم تشكيل تنسيقية لجان القرى لدائرة يسر بولاية بومرداس لتأطير حركة الاحتجاج وتوسيعها في الدائرة لتشمل بقية ولاية بومرداس⁽⁴⁾.

تتواصل الاحتجاجات في اغلب مناطق القبائل تيزي وزو، بجاية، البويرة وبومرداس، التي وقعت تحت سيطرة تنسيقية الولايات، وتعطلت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بدعوى من تنسيقية الولايات،

¹ – Karima Direche Slimani, "Le mouvement des *âarch* en Algérie: pour une alternative démocratique autonome", *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* (Mars 2006), pp.183-196.

² – Loc.cit.

³ – Mohamed Brahim SALHI, "Local en contestation, citoyenneté en construction: Le cas de la Kabylie. ", *Revue Insaniyat*, n° 16(Janvier-avril 2002), p.55-97.

⁴ – Pascal Holenweg, *Algérie : chronique politique, Kabylie 2001-2002*, Genève, 2007, p.9.

دون أن تتوصل السلطات إلى حل للأزمة.

تتدلع أعمال شغب عنيفة لإدانة الظلم وإساءة استخدام العنف على نحو خاص من عناصر الدرك الوطني، تم قمع المظاهرات من قبل قوات الامن، قتل أكثر 50 شخصا وجرح عدة مئات (1)، تتحرك تنسيقية الولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، بومرداس، سطيف، برج بوعرييج، ذات أغلبية القبائلية لتنظيم صفوفها بالإضافة إلى لجنة جامعة الجزائر لتعقد اجتماع جهوي في: 11 جوان 2001 بدار الثقافة لمدينة "القصر" ولاية بجاية.

لنتوصل خلال الاجتماع الذي حضره 2000 مندوب عن لجان 6 ولايات ذات الغالبية القبائلية وتعلن عن تشكيل، تنسيقية بين الولايات عروش، دوائر، بلديات(2)

أو ما يسمى فيما بعد بحركة العروش التي أصدرت بما سميت بأرضية لقصر Plat Forme d'el-kseure التي تضم مجموعة من المطالب في 15 نقطة (انظر الملحق رقم4) كما خرج الاجتماع بتنظيم مسيرة 14 جوان التي جمعت متظاهرين من مختلف مناطق القبائل والتي اعتبرت اكبر مسيرة منظمة في تاريخ الجزائر.

لقد فرضت حركة العروش نفسها على الساحة السياسية في الجزائر من خلال قدرتها الاستثنائية على تعبئة الجماهير كما تجاوزت الحركة المطالب الهوياتية فهي تعبر عن مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب التالي.

¹ – Fédération Internationale des Ligues de Droits de l'Homme، Rapport sur: ALGERIE La FIDH demande à pouvoir se rendre en Kabylie. paris, 30 avril 2001، vue sur: **Algeria-Watch**, le :08 Fevrier2018.

² – -International Crisis Groupe, Rapport sur : L'Algérie : Agitation et impasse en Kabylie, ICG Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°15, 10 juin 2003, p.16.

المطلب الثاني: حركة العروش بين المطلب السياسي والثقافي

تعتبر حركة العروش انطلاقة جديدة لبلورة الوعي السياسي الأمازيغي، وذلك بتنظيم مظاهرات من أجل التعريف بالمطلب الهوياتي والتواصل مع مختلف شرائح المجتمع الجزائري إن قضية الهوية تعتبر قضية الجميع ولا تخص منطقة أو جهة معينة.

حركة العروش فرضت نفسها على الساحة السياسية الجزائرية واستطاعت التأثير على مواقف مكونات المجتمع المدني والسياسي في الجزائر والانتقال من الإنكار التام بالهوية الأمازيغية للشعب الجزائري إلى الاعتراف الرسمي بالمطلب الهوياتي المتمثلة في الثقافة والهوية الأمازيغية والنخبة الحاكمة واجهت حركة اجتماعية جمعت بين الممارسة السلمية وعمل الاحتجاجي التي ترجمتها المظاهرات والمسيرات.

وفي تصريح "فارس اوجديد" ممثل عن منطقة أكفادو وممثل في حركة العروش لمجموعة الدولية للأزمات: «الحركة تتسم بالشفافية والديمقراطية والسلام العميق⁽¹⁾»

أما بلعيد ابريكا أبرز ممثلي الحركة وبهذا الصدد يؤكد: «لقد ولدت هذه الحركة لترجمة المطالب على أرض الواقع دون إحداث اضطرابات كاحتجاجات التي انبثقت عنها الربيع الأسود للشباب المهمش بلا أفق. (...) من وجهة النظر هذه، فإن الشعب هم فقط القادرون على إعطائنا حدود وطريقة التنظيم الأفقي التي اعتمدناها والتي تستجيب لاحتياجات القوة والاستقلالية والمثالية للحركة⁽²⁾».

انبثقت حركة العروش من الاجتماع الذي نظم بين ممثلي تنسيقية ولايات ذات الغالبية القبائلية البويرة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس، برج بوعريج، وسطيف وبالإضافة إلى لجنة جامعة الجزائر، الاجتماع عقد في مدينة "القصر" بولاية بجاية التي أصدرت بما سمي بأرضية لقصر-Plat Forme d'el-ksure التي تضم مجموعة من المطالب في 15 نقطة.

تعتبر أرضية لقصر امتداد لوثيقة "إيلولا أومالو" التي أصدرتها تنسيقية عروش، دوائر، بلديات تيزي وزو والتي تضم 23 مطلباً، أهمها:

¹ – International Crisis Groupe, Op.cit, p.17.

² – Karima Direche– Slimani, Op.cit, p.191.

1. تسوية مطالب الهوية، والحرمان الثقافي واللغوي بشكل نهائي عن طريق ترسيخ الأمازيغية لغة وطنية ورسمية.

2. المتابعة القضائية للمتسببين في قتل وجرح المتظاهرين.

3. سحب عناصر الدرك الوطني من منطقة تيزي وزو.

4. التكفل بالمتضررين من أحداث أفريل وتأجيل الامتحانات.

5. خطة استعجاليه من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية للمنطقة.

6. مقاطعة لجان تحقيق التي بشرتها السلطة اللجنة الوطنية والبرلمانية ومقاطعة كل التظاهرات الوطنية الرياضية والثقافية.

أرضية لقصر (أنظر الملحق رقم 4)، تحمل مطالب سياسية، ثقافية، اقتصادية، واجتماعية وقد تمثلت مطالبها في:

1. التكفل العاجل من قبل الدولة لجميع الضحايا المصابين وعائلات شهداء خلال هذه الأحداث ومحاكمة الجناة.

2. إلغاء الإجراءات القانونية ضد جميع المتظاهرين وكذلك تبرئة من سبق الحكم عليهم خلال هذه الأحداث.

3. حل لجان التحقيق التي بشرتها السلطة.

4. الاعتراف الدستوري بالأمازيغية بجميع مكوناتها (الهوية والحضارة واللغوية والثقافية)، دون استثناء ودون شروط، وتكريس الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

5. تضمن الدولة جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وجميع الحريات الديمقراطية وضد سياسات التخلف والقهر وحرمان الشعب الجزائري.

6. خطة طوارئ اجتماعية واقتصادية لمنطقة القبائل بأكملها.

اعتبرت أرضية لقصر دستور حركة العروش تحمل مطالب متعلقة بالهوية والثقافة الأمازيغية ومطالب اجتماعية وسياسية، لا تقبل النقاش ولا التفاوض، لكونها تعدت مطالب عادية فهي عبارة عن مشروع مجتمعي فالديمقراطية والمواطنة من المطالب الأساسية لحركة العروش منذ تشكيلها ولا ديمقراطية بدون الاعتراف بالأمازيغية.

كما أن وجود احتياجات لدى الحركة لا تتوافق مع تصورات صناع القرار السياسي في الجزائر، مما ستعمل إلى تشويه مطالبها عن طريق محاولة الاستجابة لهذه المطالب من خلال مجموعة من القرارات التي ترى فيها حركة العروش استجابة فضفاضة وغير واضحة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطلب التالي بإبراز أهم المطالب التي استجابة إليها السلطات العليا بما يتعلق بمطالب أرضية "لقصر"

المطلب الثالث: حركة العروش بين التأثير والتأثر.

لقد تبنت حركة العروش للخيار المطلبي والعمل الثقافي والدفاع عن حقوق الثقافية للمواطن الأمازيغي بشكل خاص والجزائريين عامة، كما حملت مشروعاً مجتمعياً وقاعدة مؤطرة أخرجت الحركة الأمازيغية عامة من وراء ستار الخطابات النخبوية المحدودة لتدخلها في صلب القرار السياسي وتجبر القيادات السياسية إلى التفاوض معها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

في جوان 2001، قام نحو مليوني شخص بمسيرة سلمية في الجزائر العاصمة، من أجل إيصال أرضية لقصر لرئاسة الجمهورية كان رد السلطات قمع المسيرة، ويصدر رئيس الحكومة علي بن فليس مرسوم بحظر المسيرات والمظاهرات بالعاصمة الجزائر في 18 جوان 2001⁽¹⁾.

لقد تركت الأحداث التي تلت بروز حركة العروش ردود أفعال مختلفة من جهة الرسمية التي تتهم أطراف خارجية بالسعي نحو خلق البلبلة وزعزعة استقرار الجزائر فرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة من خلال خطابه من ولاية تمنراست في 20 جوان بعد أيام من مسيرة 14 جوان، ربط تفاقم الأزمة بغياب المحاورين من حركة العروش، كما دعا شباب منطقة القبائل للهدوء، ورد عليهم بتكريمهم لأنهم لم يسقطوا في فخ المؤامرة على حساب قوله: «انه كان هناك بالفعل مؤامرة داخلية وخارجية لكسر وحدة الجزائر⁽²⁾».

وبهذا الصدد يقول سامي بواكور المتحدث باسم حزب جبهة القوى الاشتراكي: «المتآمرون الحقيقيون هم الأشخاص في السلطة الذين هم مؤامرة ضد الشعب وتمنعهم من التمتع بحقوقهم، هذه

¹ – A. Igoudjil، c'était le 14 juin 2001، le matin d'Algérie، vue le: 14 juin 2017، sur <http://www.lematindz.net/news/17699-cetait-le-14-juin-2001.html>

² – Pascal Holenweg، *op.cit.* P.16.

الأطروحة خاصة بالأنظمة الستالينية، كلما كانت هناك حركة شعبية ديمقراطية، تحاول السلطة كسرها من خلال تدليل المؤامرات من الداخل أو الخارج (1).

كما تتكرر محاور رفض السلطات العليا مقابلة ممثلي حركة العروش بعد توسعها والتحاق كل من ولاية تبسة، بليدة، خنشلة، باتنة، و "الجزائر ب 33 بلدية" بالحركة، حيث حاول المندوبون التظاهر بالعاصمة وإيصال مطالبهم في أربع مرات متتالية في كل من (05 جويلية، 08 اوت، 05 أكتوبر 2001)، وفي المرة الرابعة تضع حاجز أمني بمنطقة ناصرية، بودواو بولاية بومرداس ودار البيضاء بولاية الجزائر تمنع ممثلي العروش الالتحاق بالعاصمة (2).

وهذا ما جعل حركة العروش تلقي مساندة ودعم قوي من أحزاب السياسية حزب العمال PT، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال الاشتراكي، والتي تأرجحت بين الحياد والمساندة، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعية الوطنية للشباب RAJ، مؤسسة معطوب الناس، تنسيقية الديمقراطيين الجزائريين، التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية، اللجان المحلية لـ: ولاية تلمسان، الجلفة، وهران، والممثلين للعديد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات النسائية بالإضافة إلى الحركة الثقافية الأمازيغية التي أكدت دعمها ومساندتها للعروش وأن " مطالبهم ديمقراطية وشرعية" (3).

في خطاب لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في 12 مارس 2002 يدعو حركة العروش إلى الحوار الذي يقوده رئيس الحكومة علي بن فليس: "... إننا سجلنا ما جاء في أرضية حركة المواطنة التي عرفت نفسها بأنها حركة مسالمة تنجح، من ثمة، إلى الحوار والتشاور فإننا فتحنا جميع قنوات الحوار والاتصال الكفيلة بجعل الحوار أمراً ملموساً ممكن الحصول، بغاية الوصول إلى تسوية للمشاكل التي تسببت في الأزمة أو ظهرت بفعلها، بوجه يرضي الجميع دون المساس بثوابت الأمة (4)..."

وبإعلان السلطة الحوار مع حركة العروش ظهر أول انشقاق وأصبحوا طرفين:

¹ - Loc.cit.

² - رفيق بن حصير، مرجع سابق، ص.100.

³ - , Pascal Holenweg, *op.cit*, p.20.

⁴ - "خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة"، 12 مارس 2002، تم تصفح الموقع يوم 02 ماي 2018:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

الطرف الأول مؤيد للحوار مع السلطة ويقوده "سليم عليوش"، والطرف الثاني رافض للحوار مع السلطة ويقوده "بلعيد ابريكا"، كما هدد "بلعيد ابريكا" الناطق الرسمي للحركة بتصعيد الاحتجاج إن قبلت الحكومة الحوار مع جماعة "عليوش"، ودعت الحركة لمقاطعة الانتخابات التشريعية لـ: ماي 2002، حيث اعتبر ممثلو الحركة أن رفض الانتخابات هي الطريقة الوحيدة للضغط على السلطة، الهدف ليس أقل من الاستفزاز بل لإحداث أزمة مؤسسية بسبب غياب المنتخبين والانقلاب على السلطة⁽¹⁾.

وبهذا الصدد "مولود لوناوسي" المتحدث باسم حركة الثقافة الأمازيغية يقوم بالتحليل التالي: "...الرئاسة ملزمة بتهدة هذه المنطقة المضطربة، و عودتها إلى الحياة الطبيعية بأي ثمن و بشكل عاجل، قام رئيس الحكومة المنفذ لقرارات رئيس الجمهورية التقرب من المندوبين الأكثر هشاشة نفسيا و الأكثر اهتماما ماديا ،... يمكننا أن نعتقد أن وراء هذا الموقف الجديد انعكاس كبير على أعلى مستويات من الدولة، وأن منطقة القبائل يجب أن تكون مضطربة والثقة الموجودة بين المواطنين و نخبهم قد فوضت تماما⁽²⁾".

لقد عملت السلطات بهذا القرار على تأثير على حركة العروش بخلق انقسامات داخل الحركة من جهة ومن جهة أخرى محاولة تهدئة الوضع بالمرسوم الرئاسي 02-125 الذي اصدره رئيس الجمهورية في 7 افريل 2001 والذي يحدد حقوق ضحايا الاحداث التي رافقة الحركة من اجل استكمال الهوية الوطنية وقرار دسترة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة: 2002 طبقا للقانون 02-03 بتعديل المادة 3: "...تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني⁽³⁾".

خلال انتخابات (ماي وأكتوبر 2002) ، منع مندوبو الحركة ومؤيدوهم من فتح جميع مراكز الاقتراع في اغلب مناطق القبائل، كما تسببت التعزيزات الأمنية إحداث اضطرابات وتم حرق مراكز الاقتراع من قبل المتظاهرين وتدمير اللوجستيات المتوفرة لإجراء الانتخابات، كما تم غلق الطرق وإعلان إضراب عام

¹ - Emma Tilleli, "Le Mouvement citoyen de Kabylie," **Revue Pouvoirs**, France: édition du seuil, n° 106(Mars2003), pp.149-162.

² - Karima Direche Slimani, **Op.cit**, pp.183-196.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل دستور 2003، المؤرخ في 10 أفريل 2002، جريدة الرسمية، العدد 25، الصادر في 14 أفريل 2002، المادة 03 مكرر، ص.13.

لمدة يومين عشية الاستطلاع، في الانتخابات التشريعية، كما رفضت الأغلبية الساحقة من رؤساء البلديات لحزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الـ RCD وجبهة القوى الاشتراكية الـ FFS من توفير الخدمات اللوجستية للعمليات الانتخابية، وبالتالي قامت السلطات المعنية باستبدالهم بالموظفين، مما أثار غضب مندوبي حركة العروش والناشطين في هذه الأحزاب السياسية و المواطنين⁽¹⁾.

وفي ختام هذه الأحداث تعتقل السلطات مندوبي حركة العروش في 12 أكتوبر 2002 لتطلق سراحهم في 10 جوان 2003، من بينهم " بلعيد ابريكا، رشيد علوش، مولود شهاب، محمد نكاح، عليق الطاهر".

وفي ظل هذه الوضعية جعلت العديد من المنسقين يجمدون نشاطهم في الحركة والانسحاب من التنسيقيات مثل "على غربي" من تنسيقية بجاية، "بلعيد ابريكا" تنسيقية تيزي وزو، و"حكيم قاسمي" من تنسيقية البويرة⁽²⁾، إلى غاية فتح السلطات قنوات الحوار مع الحركة، ووفق لبيان صدر عن الرئاسة في أعقاب مجلس الوزراء، كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الحكومة الجديد أحمد أويحيى بفتح الحوار مع حركة العروش من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ استقرار الجزائر.

ووفقا لبيان اجتماع مجلس الوزراء في 24 أوت 2003 أعلن رئيس الجمهورية عن تدابير جديدة لصالح منطقة القبائل فيما يخص الولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، حيث خصص غلاف مالي يقدر بـ 20 مليار دينار من أجل استدراك التأخر المسجل خلال سنتي 2001-2002، للاستئناف أشغال بناء المنشآت القاعدية والنشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المنشئة لمناصب الشغل والمدرة للثروات، وإعطاء دفع قوي لمساعي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، كما أضاف رئيس الجمهورية بتطوير تعليم اللغة الأمازيغية خلال دخول المدرسي لستمبر 2003، ورحب بإرادة حركة العروش وعزمها إلى الإسهام في الحوار الرامي إلى تطبيق أرضية لقصر.

¹ – Emma Tilleli, *Op.cit*, pp.149-162.

²– Mourad H," les archs et la crise en Kabylie : Le dialogue continue à diviser ", EL WATAN, 19/10/2003, vue sur : **Alegria-Watch**, le : 08 fevrier 2018.

ومع ذلك فإن قبول حركة العروش للحوار بقي غامضاً ومشروطاً، فمختلف التسيقيات أعربت علانية عن استعدادها عن تقديم رد إيجابي لعرض السلطة، وكما أكدت صراحة على أن "أرضية القصر" مختومة وغير قابلة للتفاوض.

بعد خمسة أشهر من الحوارات والنقاشات بين تسيقيات الولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، يستقبل رئيس الحكومة احمد أويحيى مطلع جانفي 2004 وفداً لممثلي حركة العروش يتكون من 24 مندوباً لمختلف تسيقيات، بعد أيام من جولات الحوار حول كيفية تنفيذ أرضية لقصر لم يتوصل الطرفين إلى اتفاق بسبب رفض العروش أن الاعتراف الرسمي بالأمازيغية يخضع للاستفتاء شعبي وتوقف الحوار وبهذا الصدد يقول المتحدث باسم حركة العروش بلعيد ابريكا: لم نتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم اللغة الأمازيغية وتقتصر الحكومة إجراء استفتاء وطني حول هذا الموضوع، ونحن نرفض هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، فمن غير الطبيعي تقديم لغة أجدادنا إلى الاستفتاء⁽¹⁾، لكن من جهة اتفقا الطرفين حول 6 مطالب التي تعهدت الحكومة باتخاذ الإجراءات الأولية لتنفيذها:

1- حل المجالس المنتخبة في المنطقة 2- إلغاء المتابعة القضائية ضد ممثلي الحركة 3- الإفراج عن المسجونين 4- الإعفاء الضريبي للتجار، 5- رد الاعتبار للعمال المفصولين بعد الأحداث، 6- تسوية الفواتير مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

كان ضغط حركة العروش يسير في صالح تطبيق "أرضية القصر" غير قابلة للنقاش ولا للتفاوض" مما أرغم الحكومة التي يترأسها احمد أويحيى دعمها للحوار الذي توقف منذ فيفري 2004 وتدعو حركة العروش إلى استئناف الحوار عشية الاحتفال برأس السنة الأمازيغية 12 يناير 2005 ، والوصول إلى اتفاق حول تنفيذ "أرضية القصر"⁽²⁾ وحل الأزمة في منطقة القبائل، اجتمع رئيس الحكومة وممثلين 24 لحركة العروش (أنظر الملحق رقم-5)، بقصر الحكومة واتفق الوفدان الممثلين عن الحكومة وحركة العروش على تشكيل ميثاق مشترك بين الحكومة وممثلي حركة العروش، لتنفيذ المطالب 15 من "أرضية القصر" لكن صلاحية هذه الميثاق غير محددة، وأوضح رئيس الحكومة أن تلبية المطالب "أرضية لقصر"

¹ – blaid Abrika, Tamurtiw raconte avec Laarouche blaid Abrika, Berbère TV, Avril 2005

² – Loc.cit.

ستكون في إطار الدستور وقوانين البلاد، وفيما يخص ما تم تنفيذه و تطبيقه على أرض الواقع فهي كما يلي:

1. تعويض ضحايا الأحداث وذوي الحقوق بقرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية ماي 2008

2. إنشاء قناة تليفزيونية وطنية ناطقة بالأمازيغية 2009.

3. العمل بنظام عطلة الأسبوع العالمية 21 جويلية 2009

4. ترسيم اللغة الأمازيغية دستور 2016 والذي يعتبر انجاز للمطالب المتجددة للحركة الامازيغية بالإجمال.

إضفاء الطابع الرسمي للسنة الأمازيغية باعتبار يوم 12 يناير عيد رسمي ومدفوع الأجر جانفي 2018، الذي كان من بين المطالب الأساسية لحركة العروش التي ضلت تدعو إلى ترسيم رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني في البلاد، فقرار رئيس الجمهورية كان في إطار تهدئة لامتصاص الغضب شهدتها عدة جامعات وثانويات ومدارس بالبلاد ومنطقة القبائل خاصة الذي خلفه رفض البرلمان لمقترح تعميم تعليم اللغة الأمازيغية.

صناع القرار في النظام الجزائري حاولوا احتواء مطالب حركة العروش من خلال تلبية مطالبها وذلك ينعكس من خلال القرارات المطبقة على أرض الواقع، التي عرفت تزايداً بمرور السنوات.

المبحث الثالث: تقييم دور الحركات الأمازيغية في الجزائر.

لدى الحركات الأمازيغية العديد من السلبيات والإيجابيات والعوائق التي واجهتها واثرت بطريقة مباشرة على دورها في التأثير على صناع القرار السياسي في الجزائر هذا من جهة، والتعبئة السياسية للمجتمع من جهة أخرى وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول بإبراز اهم إيجابيات وسلبيات الحركات الأمازيغية، أما المطلب الثاني فسنحاول إعطاء اهم العوائق التي واجهت الحركات الأمازيغية.

المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات الحركات الأمازيغية.

في هذا المطلب سنحاول استعراض اهم السلبيات التي اعتبرت كعيوب طالت الحركات الأمازيغية وكما سنحاول إبراز الإيجابيات التي ساهمت بشكل كبير في تطور مطالب الحركات وتفاعل الشعب الجزائري معها.

أولاً: سلبيات الحركات الأمازيغية

1- مشكلة عدم التمثيل: رغم أن مطالب الحركات الأمازيغية التي تعكس صدى الجزائر ككل، إلا أنها تقترن بها قاعدة القبائل، بسبب تحديد غالبية الأعمال من مظاهرات واجتماعات التي تقوم بها الحركات في منطقة القبائل، وغياب تمثيل الحركات لدى الجماعات الإثنية التي تشكل أمازيغ الجزائر، الشاوية، الشلوح، بني مزاب، التوارف.. هذا ما أعطى الطابع الجهوي محض، ما يشكك في تمثيلها الوطني وأنها تمثل الفئة القبائلية وليس كل الأمازيغ، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى إن الحركات الأمازيغية تمثل الغالبية الأمازيغية الموجودة في الجزائر، هذا ما خلق عدم تكامل المجتمع الجزائري، فهناك مناطق على المستوى الوطني لم تجاري التطورات التي حظيت بها الهوية على الساحة السياسية، هذا ما يعطى للحركات الأمازيغية طابع جهوي متمركز في منطقة القبائل وتمثل اللهجة القبائلية.

2- ممارسة العنف: لم تتردد الحركات الأمازيغية من أجل الوصول إلى أهدافها في استعمال أنواع معينة من العنف كالإضرابات وعرقلة العمل الحكومي، ورفض التعاون مع السلطة، إجهاض بعض المشاريع الحكومية عمداً، رفض دفع الضرائب، وغيرها من الوسائل التي استعملتها هذه الحركات لتكون ذات فعالية كبيرة في التأثير على صناع القرار في النظام الجزائري.

وتعتبر فترة الانتخابات فرصة سانحة استعملتها الحركات الأمازيغية كوسيلة ضغط على النظام السياسي من خلال مقاطعتها للعمليات الانتخابية المحلية والتشريعية وحتى الرئاسية التي تهدف من خلالها إلى إثارة أزمة دستورية بسبب غياب الممثلين المنتخبين والانقلاب على السلطة⁽¹⁾.

عندما يصل العنف الذي مارسه الحركات الأمازيغية إلى حد منع المواطنين من ممارسة حقوقهم، فهذا أثار سلبية على استقرار الحركة وبقاءها على مدى الطويل، مما قد يفقدها مصداقيتها لدى القاعدة الشعبية بل يصبح ذلك من أسباب الضعف والتفكك ما لم تتمكن من الحد من استفحالها.

ثانيا: إيجابيات الحركات الأمازيغية.

1- الوعي السياسي

لقد عملت الحركات الأمازيغية من خلال مختلف النشاطات والأعمال التي قامت بها بتوعية الجماهير الشعبية بمواجهة واقعه الاجتماعي وتوعيته بمسألة الهوية وانتماء الحضاري لأمازيغ التي حاول النظام السياسي طمسها وتجريد الشعب الجزائري من هويته وثقافته الأمازيغية خصوصا بعد الربيع الأمازيغي 1980 وبهذا الصدد يقول أحميدة العياشي: «..طرحت القضية الأمازيغية على الساحة في ظل تنامي ديناميكية ربطت بين المسألة الهويةية ومسألة الحريات والعدالة الاجتماعية ولم يكن سكان منطقة القبائل وحدهم في هذه العركة بل انضم إليهم ناشطون يساريون منتظمون ومستقلون ومدافعون عن حقوق الإنسان منا جعل النضال الهوية يأخذ أبعاد متفتحة وبالتالي ساهمت هذه الديناميكية الجديدة في بلورة الوعي السياسي في الجزائر وبالتالي الدفع به إلى أفاق جديدة حملت المطلب الهويةي من دائرة مناطقية ضيقة إلى فضاء أشمل مما أثر ذلك على أجيال جديدة من المناضلين الثقافيين في منطقة مثل الأوراس وبني مزاب وفي منطقة شنوة في وسط الجزائر و في أقصى الغرب الجزائري⁽²⁾»

لقد عملت الحركات الأمازيغية منذ نشأتها بالتعريف بالهوية والثقافة الأمازيغية بعد أن تبنى النظام الجزائري لخطابات إقصائية للتيار الأمازيغي هذا ما اكده أحميدة العياشي: «..فمنذ سنوات كان طرح المسألة الأمازيغية مثار الشبهات وكان المناطق الأخرى في البلاد متعاطفة مع أطروحة العمالة التي كانت تروج لها وسائل الإعلام الرسمية التابعة للدولة من جرائد وتلفزيون.... لكن بعد أكثر من ثلاثة عقود نضال تمكنت الأمازيغية أن تفرض نفسها ليس فقط على أصحاب القرار بل وعلى الشعب الجزائري الذي أصبح

¹ – Emma Tilleli, Op.cit, p.151-162.

² – مقابلة مع أحميدة العياشي، مرجع سابق.

يستطيع أن تكون الأمازيغية لغة وطنية و رسمية⁽¹⁾».

الحركات الأمازيغية استطاعت أن تحتوي كل الشرائح المجتمعية على مر الأجيال وعلى اختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم وذلك بفضل الأكاديميين والمتقنين من النخبة القبائلية الذين كان لهم دور مهم في نشر الوعي السياسي وكذا مواقفهم الثابتة لدفاع عن اللغة والهوية والثقافة الأمازيغية.

وبهذا يمكن القول إن الحركات الأمازيغية بعد أكثر من 35 من النضال استطاعت أن تثبت البعد الأمازيغي للشعب الجزائري وتجعل ملف الهوية شأن يشمل كل الشعب الجزائري ولا يخص فئة أو منطقة معينة مما أعطى مكانة مميزة للحركات الأمازيغية المندرجة ضمن الحركات الاجتماعية التي تدافع عن الثقافة وهوية الجزائريين بشكل عام والأمازيغ بشكل خاص.

2- بناء الأجندات:

لقد عملت الحركات الأمازيغية على العموم بالتأثير ووضع الأجندات التي تتبناه الحكومة وصناع القرار في النظام السياسي الجزائري من خلال مختلف الوثائق التي تبنت مطالبها بداية من وثيقة مؤتمر إككورن الذي وضعته الحركة الثقافية الأمازيغية وبالإضافة لأرضية لقصر التي تبنتها حركة العروش الوثيقة شملت مطالب سياسة واقتصادية واجتماعية والتي أخذت حيز كبير لمختلف الأجندة السياسية الحكومية وعلى سبيل التذكير فالحكومة الجزائرية تبنت عدة برامج كرد على مطالب ممثلي حركة العروش ففي اجتماع مجلس الوزراء لـ: 24 أوت 2003 قررت الحكومة بالشروع ببرامج تكميلية واستدراكية لفائدة ولايات: تيزي وزو، بجاية، بومرداس وكما منحت لها الأولوية للمشاريع التي تحسن من الظروف المعيشية والمنشآت القاعدية والقاعدة الاقتصادية و ترقية النشاطات المنشئة لمناصب الشغل.

هذا على غرار مختلف المطالب التي تم تنفيذها من قبل صناع القرار على أرض الواقع في سبيل تلبية مطالب الحركات الأمازيغية التي أثرت بشكل كبير على مختلف مخرجات النظام السياسي.

المطلب الثاني: الأسباب المؤثرة في دور الحركات الأمازيغية.

سنعالج في هذا المطلب أبرز الأسباب المؤثرة في دور الحركات الأمازيغية والتي قد غيرت من مسارها ومن طريقة إيصالها لمطالبها.

¹ - المكان نفسه.

1. الانشقاقات والصراعات داخل الحركات الأمازيغية:

إن الصراعات التي تظهر بين المناضلين أو ممثلين داخل الحركات تؤدي إلى تشتت الحركة وظهور انقسامات، كما حدث مع الحركة الثقافية الأمازيغية التي انشق عنها عدة مناضلين كسعيد سعدي الذي انشق عن الحركة وأسس حزبه السياسي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهذا قد خلق نوع من التراجع الحركة في تأثير على الفئات المجتمعية ما مكنها بعدم القيام بدورها الفعال اتجاه ملف الهوية.

وبدخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية يصل الصراع ذروته داخل الحركة بعد منح السلطات العليا الاعتماد لحزب جبهة القوى الاشتراكية، وتنقسم الحركة لجناحين التنسيق الوطنية التابعة لحزب RCD واللجنة الوطنية التابعة لحزب FFS، ويستمر الانشقاق داخل الحركة بسبب ممارسات السلطات العليا في الجزائر التي تريد كسر الحركة من خلال خلق صراعات بين المناضلين بعد كل جولة حوار بينها وبين الحركة حيث عرفت هذه الأخيرة صراعات بين المؤيدين للحوار والرافضين.

نفس السيناريو عرفت حركة العروش بعد أن نادت السلطات إلى الحوار مع ممثلي العروش وانشقاقها بين الراديكاليين الرافضين للحوار والمؤيدين له، ما نتج عن تخلى بعض المندوبين عن الحركة. إن الصراعات والانقسامات التي عرفت الحركات الأمازيغية وصلت إلى ذروتها بعد كل دعوة حوار من طرف صناع القرار السياسي في الجزائر، هذا إن لم يكن النظام السياسي دور في ذلك لتوجيه الحركات نحو الانقسام والضعف.

2. القمع والإنكار التام:

إن القمع والإنكار الذي مارسه النظام السياسي الجزائري على الحركات الأمازيغية وإن اختلفت أشكاله وأنماطه إلا أنه يبقى عامل مؤثر في دور الحركات من خلال انعكاساته على الواقع السياسي ومسار الحركات الأمازيغية، فالإنكار التام لمطالب الحركات الأمازيغية "الحركة الثقافية الأمازيغية، حركة العروش"، من طرف صناع القرار جعلت الحركات تغيير من طريقة عملها ولهذا عملت الحركات على الحشد الشعبي والتفاف الجماهير حولها وتعريفها بالمطلب الهوياتي.

كانت السلطات على الدوام مجندة لتكميم أفواه المناضلين والناشطين في الحركة الثقافية الأمازيغية، وبهذا الصدد يقول حميدة العياشي: «.. قابلت السلطات مطالب الحركة الثقافية وقتها بأسلوبين الأول يعكس

الأسلوب التسلطي لنظام الحكم الذي دأب عليه في مواجهة المطالب بالقمع والتشويه والتحريف..»

فسياسة القمع التي مارسها النظام السياسي على مناضلي الحركتين باعتقالهم وسجنهم ناهيك عن القمع الذي مارسه ضد الجماهير الشعبية لأن تأثير الحركات الأمازيغية مرهون بقدرتها على التعبئة الشعبية لذا عمل النظام السياسي إلى اختراقها ومنعها من التظاهر وإيصال مطالبها هذا ما جعل مسار الحركات يتغير وتنتقل من الممارسة السلمية إلى استعمال العنف.

3. الوضع الأمني المتأزم وحالة الطوارئ:

إن حالة الأمنية التي عاشتها الجزائر لمدة عشرية كاملة غيرت من معطيات الساحة السياسية والاجتماعية، وقلصت من العمل السياسي والاجتماعي الذي تدخل في إطاره الحركات الأمازيغية، فالوضع الأمني انعكس بالسلب على الحياة السياسية للمختلف الفواعل المجتمعية، وتراجع دورها لتظهر المؤسسة العسكرية إلى العلنية وتصبح صانع القرار السياسي الوحيد في النظام السياسي الجزائري كما تطرقنا إليه سابقا.

كما أدى الوضع الأمني المتأزم إلى تغيير كلي في مطالب المجتمع الجزائري، الذي كان يطالب بتوسيع حرياته السياسية وبحقوقه الثقافية والهوياتية وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية قبل 1992 لتتحول المطالب بعد هذه بالأمن والاستقرار⁽¹⁾.

لقد ارتبط الوضع الأمني بالجزائر بحالة الحصار المعلن عنها في 4 جوان 1991 بمرسوم رئاسي رقم 91-196 المؤرخ في 4 جوان 1991، بإقامة حالة الحصار ابتداء من 5 جوان 1991 ولمدة أربعة أشهر، و يليه قرار الإعلان عن حالة الطوارئ التي أعلن عنها المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف طبقا للمرسوم الرئاسي 92-44 المؤرخ في: 9 فيفري 1992⁽²⁾ إلى اجل غير مسمى ليتم رفع حالة الطوارئ بعد 19 سنة بمرسوم رئاسي أصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في فيفري 2011.

واعتبارا من هذه الأوضاع كانت الحركات الأمازيغية من بين التنظيمات المتأثرة بحالة الطوارئ والحصار، بحيث أصبحت المظاهرات والتجمعات الشعبية عرضة لقيود صارمة التي اعتمدت الوضعية الأمنية كحجة لمنعها، وأغلقت المشهد السياسي في البلاد⁽³⁾.

¹ - حسيبة غارو، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر من 1997-2007، (مذكرة ماجستير غير منشورة في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2012)، ص. 254.

² - خالد نزار وآخرون، يوم سقط القناع عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (د.ب.ن، Editions Le savoir، 2005)، ص. 66-82.

³ - حسيبة غارو، مرجع سابق، ص. 255.

حالة الطوارئ هي ذريعة مريحة للنظام الجزائري بهدف قمع الحريات وهذا ما أكدته حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على لسان علي براهيمى وطارق ميرة: «إن حالة الطوارئ تعيق العمل الديمقراطي والسياسي وتحد من الحريات ويتعارض مع مسار بناء دولة القانون»⁽¹⁾

كما ذهبت في نفس الاتجاه "سارة ليا وتس" المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في Human Right Watch: "...من خلال حالة الطوارئ يتم إضعاف المجتمع المدني من خلال إجباره على الخضوع للممارسات التعسفية للسلطات أو القيام بأنشطته في إطار غير قانوني هذه التنظيمات، معظم المنظمات التي يُنظر إليها على أنها تنتقد النظام لم تعد تُحاول حتى الحصول على التراخيص من أجل التجمع، علما منها أنها لن تحصل عليه، أو أن تصرح بالاجتماعات العمومية ولذلك تعقد هذه الاجتماعات بشكل شبه خفي وتقام المظاهرات بطريقة غير مُرخّص بها"⁽²⁾ كما أضافت: أن حالة الطوارئ أثر جدا على ممارسة الجزائريين لحرياتهم المدنية لأن الترسنة القانونية القائمة في بعض الأحيان هي قمعية بنفس الدرجة، أو تُستخدم بشكل قمعي..."

وبالتالي فهذه التصريحات تؤكد أن حالة الطوارئ عائق ممارسة الحريات والتعبير عن المطالب المشروعة، فهي عائق أمام عمل الحركات الأمازيغية وممارسة دورها الفعلي ويتجلى ذلك من خلال منعها في ممارسة حقها في التظاهر والحشد الشعبي لأجل إيصال مطالبها إلى صناع القرار في النظام الجزائري.

¹ - "المعارضة الجزائرية تطالب برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 18 سنة"، الحياة: يومية إخبارية، 2010/02/09، تم تصفح الموقع يوم:

<https://www.maghress.com/magharib/412> .2018/04/20

² - الجزائر: ينبغي إعادة الحريات المدنية بعد رفع حالة الطوارئ، (Human Right Watch، 6 أبريل 2011) تم تصفح الموقع يوم:

<https://www.hrw.org/ar/news/2011/04/06/242534> .2018/04/20

خلاصة الفصل:

في الفصل الثالث من هذه الدراسة تم التطرق إلى دور الحركات الأمازيغية في التأثير على صناع القرار في الجزائر من خلال نموذجيين الحركة الثقافية الأمازيغية وحركة العروش، حيث تم تناول إبراز أهم مخرجات النظام السياسي تجاه مطالب الحركة الأمازيغية حيث في بداية تم التطرق إلى مسار تبلور الحركة الثقافية الأمازيغية من خلال استعراض أسباب وعوامل بروزها حيث كان الربيع الأمازيغي 20 أبريل النقطة التي أفاضت الكأس فالأحداث لم تكن مجرد أحداث عابرة متعلقة بمسألة الهوية بقدر ما كانت بداية لوعي سياسي يشمل الفئة القبائلية بشكل خاص والجزائريين عامة.

اعتبر الربيع الأمازيغي الممهد لتأسيس الحركة الثقافية الأمازيغية التي وضع مشروعها الفلسفي والفكري مؤتمر إكورن الذي وضع المطالب الأساسية للحركة الثقافية الأمازيغية، والتي طرحت لأول مرة المشكل الثقافي في الجزائر انطلاقا من مسألة الهوية، وكما تطرقنا إلى ردود أفعال النظام السياسي الجزائري التي تدرجت بين التهميش والإقصاء التي عرفت فترة الثمانينات وبين التلبية المحتشمة والتجاوب لمطالب الحركة والتي عرفت فترة التسعينات بهذا يعتبر تطور إيجابي تجاه ملف الأمازيغية في الجزائر.

كما تناول المبحث الثاني حركة العروش كنموذج للحركات الاجتماعية ثقافية، التي برزت على الساحة السياسية الجزائرية في بداية الألفية والتي تحمل تسمية رمزية المستمدة من أقدم تنظيم عرفه الأمازيغ عامة والقبائل بشكل خاص حيث أصدرت هذه الحركة أرضية لقصر، التي حملت مشروعا مجتمعيا وقاعدة مؤطرة أخرجت الحركة الأمازيغية عامة من وراء ستار الخطابات النخبوية المحدودة لتدخلها في صلب القرار السياسي وتجبر القيادات السياسية إلى التفاوض معها، وحاولت احتواء مطالب الحركة من خلال القرارات المطبقة على أرض الواقع.

وأخيرا تناولنا تقييم الحركة الأمازيغية بالإجمال من خلال إبراز أهم السلبات والتي حصرناها في مشكلة عدم التمثيل وممارسة العنف وأما إيجابيات الحركة الأمازيغية على العموم، فقد تمثلت في الوعي السياسي وبناء الأجندات كما تطرقنا إلى أهم العوائق التي واجهتها والتي أثرت بشكل مباشر على دور الحركة الأمازيغية ومسارها والمتمثلة في الانشقاقات والصراعات داخل الحركات الأمازيغية، والقمع والإنكار التام الذي مارسه النظام السياسي تجاه مناصلي الحركة بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر بداية التسعينات.

خاتمة

خاتمة

تناول موضوع الدراسة " أثر الحركات الاجتماعية ثقافية في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر " دراسة نموذج الحركات الأمازيغية المتمثلة في الحركة الثقافية الأمازيغية وحركة العروش، التي تبنت الدفاع عن ملف الهوية والثقافة الأمازيغية في الجزائر، فقضية الثقافة والهوية الأمازيغية اعتبرت من أهم القضايا التي طرحت على الساحة السياسية الجزائرية، والتي أخذت حيز كبير من النقاشات لدى صناع القرار السياسي من أجل احتواء القضية.

وعليه فإن الإجابة على إشكالية الدراسة هي أن الحركات الأمازيغية لعبت دور مؤثر في صناعة القرار السياسي في الجزائر ولهذا وجب التوقف عند أهم القرارات التي انبثقت عن القيادات السياسية في النظام الجزائري اتجاه مطالب الحركات الأمازيغية، فالنظام السياسي واجه مطالب هذه الأخير بإنتهاج سياسة التجاهل ورفض أي نقاشات حول مسألة الهوية الأمازيغية، هذا قد منح للحركات الأمازيغية شعور بعدم الرضا وتهديد لهويتها المنتمين إليها، هذا ما زاد من حدة الاحتقان والتوتر بين النظام السياسي والحركات الأمازيغية واتسعت الفجوة بينهما.

لقد تمكنت الحركات الأمازيغية من فرض نفسها على صناع القرار من خلال مبادرته للحوار والتشاور معها وتنفيذه لمطالبها رغم أسلوب المناورة والتلاعب الذي استعمله النظام في أحيان كثيرة هذا من جهة ومن جهة الشعب الجزائري الذي أصبح واعي بقضية الهوية والثقافة الأمازيغية، وبشرعية مطالب الحركات الأمازيغية.

ويتأكد أنه كلما كان النظام السياسي مبادرا للحوار والتشاور مع الحركات الأمازيغية زاد من احتمالية تأثير الحركات الأمازيغية على عملية صنع القرار السياسي وهذا ما التمسناه من خلال قرارات القيادات السياسية في احتواء مطالب الحركات الأمازيغية.

وعموما يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

الحركات الاجتماعية تعتبر الوعاء الذي يشمل مختلف فئات الاجتماعية، ولقد غدت موضوع لدراسة وتحليل في مجال العلوم الإنسانية فالحركات الاجتماعية التي شهدتها مختلف دول العالم نشطت وتحركت في سياق الأزمات الموجودة داخل المجتمع، يمكن اعتبار القرن العشرين هو نقطة البدء في المسار المعرفي للحركات

الاجتماعية والتي تعود لعدة مفكرين من أمثال ألان تورين وبيار بوردو وتشارلز تلي، وإيريك نوفو فالحركات الاجتماعية هي عملية قيام مجموعة من الأفراد بمناهضة الأنظمة القمعية والتسلطية وكدعوة لحراك شعبي ضد عدة مشاكل سائدة في مجتمع ما.

القرار السياسي الذي هو عبارة عن اختيار مجموعة من البدائل المقترحة من بين عدة بدائل منافسة لحل أزمة ما لتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها أو مشكلة متعلقة بالسياسة العامة للدولة، ويصدر القرار السياسي من القائد السياسي أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية المخولة لها عملية إصدار القرار فمركز صناعة القرار في النظام السياسي الجزائري متعلق بمؤسسة الرئاسة التي يمثلها رئيس الجمهورية.

أما رئاسة الحكومة فلا يمكن اعتبارها كمركز للقرار الفعلي حيث أن الحكومة تنفذ برنامج رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام دستور الحالي للسلطة التشريعية فلا يمكن اعتبارها كمركز للقرار فهي تعاني من ضعف مشاركة في صنع القرارات السياسية رغم أن الإطار القانوني والدستوري منح لها هذا الحق.

من خلال تحليلنا لحالات متباينة لحركات اجتماعية في بيئة متعددة الإثنية في كل من المغرب وإسبانيا توصلنا إلى نتيجة مفادها فرغم من مشروعية مطالب الحركات الاجتماعية التي عرفت إسبانيا إلا أن مطلب الاستقلال يعتبر تهديد لكيان الدولة الإسبانية التي ادخلتها في أزمة هوياتية أما المغرب فقد استطاعت احتواء المطلب الأمازيغي وتعتبر الثقافة والهوية الأمازيغية تشمل كل المغاربة ولا تخص أقلية الأوضاع، فمسألة المغرب مشكلة ثقافية لا هوياتية.

إن الحركات الاجتماعية ثقافية في الجزائر تتميز بتنوعها السياسي والتعدي حيث اهتمت بمسألة الثقافة والهوية الأمازيغية منذ الاستقلال والتي تطورت من خلال سياسة الإقصاء والتهميش التي مارسها النظام السياسي اتجاهها.

تعود الإرهاصات الأولى لتبلور الحركات الأمازيغية إلى الفهم الخاطئ للنظام السياسي الجزائري في التعامل مع مطالبها هذا ما تزايد من حدة الفجوة بينها وبين النظام السياسي هذا من جهة ومن جهة أخرى غياب الحوار والنقاش الديمقراطي هو أساس تصعيد الحركات الأمازيغية ولجؤها إلى العنف، ما أثر بالسلب في مسار الحركة الأمازيغية.

إن الحركات الأمازيغية وبدأ من الثمانينات حملت عبئ التغيير وإرساء الديمقراطية، والتفاف الشعب الجزائري حول مطالبها حيث لم تستطع الأحزاب السياسية ولا القوى السياسية أن تضطلع بما قامت به الحركات الأمازيغية في بلورة الوعي السياسي وإعادة إحياء العمل السياسي بالجزائر.

يتأكد أن محدودية تأثير الأحزاب السياسية في تأثير على صنع القرار السياسي في الجزائر وغيابها عن الساحة السياسية ولاسيما الأحزاب المحلية في منطقة القبائل والمتمثلة في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب جبهة القوى الاشتراكية ساهم بشكل كبير في بروز الحركات الاجتماعية ثقافية.

إن مستقبل الحركة الأمازيغية على العموم مرتبط بدرجة ديمقراطية النظام السياسي ويتطور الحركات السياسية والنقابية في الجزائر، فنشاط الحركة يؤدي إلى انتعاش الساحة السياسية للدرجة التي تجعل النظام السياسي يحاول جذب قادة ونشطاء الحركة لاحتواء مطالبها وقد يؤدي الأمر إلى العكس، فالركود السياسي يؤدي إلى زيادة تسلط النظام وبالتالي عدم انتعاش الحياة السياسية وهذا ما قد ينعكس على الحركات الأمازيغية.

وفي ختام هذه الدراسة وبناء على ما تم تناوله خلال الفصول الثلاث وبعض النتائج التي تم التوصل إليها نبين أن الحركات الاجتماعية ثقافية بنموذجها الحركة الثقافية الأمازيغية وحركة العروش قد أثرت على مخرجات النظام السياسي الذي حاول تطويق مطالب الحركة الأمازيغية والاستجابة لمعظم مطالبها وإدراجها في أجندتها السياسية فقرار ترسيم الأمازيغية مكسب هام للحركات الأمازيغية وبمناخة تتويج لنضال أجيال عديدة.

إلا أن عدم إدماج الحقيقي للأمازيغية وتعميمها في كل المستويات ورغبة صناع القرار بعزل الأمازيغية عن الجماهير الشعبية واستقطاب النخبة ما قد يفتح المجال مرة أخرى لتصعيد الصراع لأن نجاح الحركات الأمازيغية مرتبط بنسبة شعبيتها وارتباطها بالجماهير فلا مستقبل لها بانعزالها عن القاعدة الشعبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الدساتير والقوانين الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 1996، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996. جريدة الرسمية. العدد 76 الصادر في 8 ديسمبر 1996.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل دستور 2003، المؤرخ في 10 أبريل 2002. جريدة الرسمية. العدد 25 الصادر في 14 أبريل 2002.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2016، المؤرخ في 6 مارس 2016. جريدة الرسمية. العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2016.

2-الكتب:

1-1 باللغة العربية:

1. أبو زكريا، يحيى. الجزائر من أحمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة. نشر في www.Nashiri.net، 2003.
2. أوزباي، عمر وبسلي، حسين. رجب طيب أردوغان قصة زعيم. طارق عبد الجليل، مترجما. بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ط.1، 2011.
3. بدر، احمد. أصول البحث العلمي ومناهجه. الدوحة: المكتبة الأكاديمية، ط.9، 1999.
4. براهيمى، عبد الحميد. في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999: شهادة عن حزب فرنسا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2001.
5. البزاز، سعد توفيق. الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد: دراسة لأوضاع الداخلية وأثرها في العلاقات الخارجية. عمان: دار ايلة للتوزيع والنشر، 2010.
6. بومغار لطفي ونوران، سيد أحمد. الحركات الاحتجاجية في الجزائر في سياق الربيع العربي: المحاولات وأسباب الفشل، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن. عمر الشوبكي، محررا. بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2014.

7. بينيت طوني وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، سعيد الغانمي مترجما. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
8. تلي، تشارلز. الحركات الاجتماعية 1768-2004". ربيع وهبة، مترجما. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
9. زاهر، ضياء الدين. اللغة ومستقبل الهوية: التعليم نموذجا. مصر: وحدة الدراسات المستقبلية، 2017.
10. زهران، فريد. الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
11. شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: دار هومة، 2002.
12. صالح، زهرة. صناعة القرار السياسي. البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.
13. الطيب بشير، عبد الوهاب. الاقليات العرقية والدنية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الامبراطورية الى الفيدرالية 1930-2008. السودان: مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2009.
14. عبد الباقي، عيسى. الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.
15. العطري، عبد الرحيم. الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي. الرباط: مطبع النجاح الجديد، 2008.
16. عقيل، حسين عقيل. فلسفة مناهج البحث العلمي. مكتبة مدبولي، 1999.
17. مقري، عبد الرزاق. التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية. الجزائر: حركة مجتمع السلم، ب. س. ن.
18. ناجي، عبد النور. النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.
19. نزار، خالد وآخرون، يوم سقط القناع عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ. د. ب. ن: Editions Le savoir، 2005.
20. وهبان، احمد. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

21. وهبة، ربيع. الحركات الاجتماعية: تجارب وروؤى، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن. عمر الشويكي، محررا. بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2014.

2- باللغة الأجنبية:

1. Amar, Mohand et Ahman, Kamal. "Paroles d'un exilé Rencontre avec Ali-Yahia Rachid détonateur de la "crise Berbériste" .Tizi-Ouzou: éditions la pensée, 2017.
2. Bessaoud, Mohand Aarav. **De petite gens pour une si grand cause ou l'histoire de l'académie berbère** (1966 –1978). publiée en autoédition par l'auteur, 2000 .
3. Guenoun, Ali Extrait de **Chronologie du mouvement berbère : un combat et des hommes** .Alger : Édition Casbah, 1999.
4. Khelil, Saïd. Risque sa vie pour sauver son âme, **dans Avril 80 Insurges et officiels du pouvoir racontent le "printemps berbère**, coordonnateur Arezki Aït-Larbi .Alger: Koukou Edition ,2013.
5. Matoub, Malika . **Matoub Loués Mon Frère** . Paris : Édition Albin Michel S . A, 1999.
6. Mehenni, Ferhat . La Kabylie reprend sa marche vers la liberté, **dans : Avril 80 Insurges et officiels du pouvoir racontent le printemps berbère**, Arezki Aït-Larbi, coordonnateur. Alger: Koukou Edition ,2013.

3-الدراسات والمقالات:

1-باللغة العربية:

أ- الدراسات:

1. _____ . "مفهوم الهوية". فلسطين، مؤسسة لجان العمل الصحي، ب. س.ن.
2. بهاء الدين، شيماء. "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خرائط القوى السياسية التركية". ج1. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جويلية (2016).

3. جابي، عبد الناصر. "تقييم حالة: الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير/كانون ثاني 2011". دوحة، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، فيفري (2011).
 4. الصاوي، عبد الحافظ. "خراط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خراط القوى الاقتصادية التركية"، ج 2، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 16 جويلية (2016).
 5. قدورة، عماد. "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية". المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسية، الدوحة، ديسمبر (2014).
 6. المغيري، زاهي، الحصادي، نجيب. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص. ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (2014).
 7. داود، وفاء. الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر دراسة حالة حركة البلاك بلوك. القاهرة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2013
- ب-المقالات:

1. أنس، حسن حميد. دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع. 50 (ب.س.ن)
2. بطاهر، علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: جامعة الشلف، ع.1، 01 جوان (2004)
3. بلعور، مصطفى. "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990"، دفا تر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة ورقلة، ع.1، (2009).
4. بن شعبان، صالح محمد. تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، م. أ، ع.44، ديسمبر (2015)
5. بن شعبان، محمد صالح. "الإطار القانوني للتعددية السياسية في الجزائر منذ دستور فبراير 1989 حتى صدور القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، م. أ، عدد 42، ديسمبر (2014).
6. بوحمد، ناهض. النزاعات الاثنية والعرقية في افريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات افريقية، ع.2، أبريل (2017).
7. بوطيب، بن ناصر. المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر، مجلة الديمقراطية، ع.52، 25 أكتوبر (2013).

8. حامي، حسان. "الازمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر*، ع. 29 (جوان 2017).
9. رمضان، صورية. الحركات الاجتماعية "مقاربة سوسيولوجية"، *مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر*، ع. 24، جوان (2016).
10. سعود، الطاهر. ادوار الجيش في المراحل الانتقال في الجزائر، *مجلة سياسات عربية*، العدد 24، جوان (2017).
11. عنصر، العياشي. التحول الديمقراطي في الجزائر: الواقع والأفاق، *مجلة رواق عربي*، ع. 17، جانفي (2000).
12. العيثاوي، ياسين وصبحي، انس. " صنع القرار السياسي الأمريكي"، *مجلة مداد الآداب*، ع. 7، (بدون سنة).
13. قتيبة مخلف السامرائي، عباس. " آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي"، *مجلة السمر، م. 4، ع. 10، ماي (2008)*.
14. لصاوت، ددييه، حمومي، حميدة. "نظرية الحركات الاجتماعية هياكل، افعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشراقي" *مجلة الإنسانية*، ع. 8 (1999).
15. لونيسي، رابح. "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة". *المجلة العربية للعلوم السياسية*، ع. 29، شتاء (2011).
16. مرابط، رابح. "الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والامة"، *دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة ورقلة*، ع. 1 (جانفي 2009).
17. ناضوري، أحمد. "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية*، المجلد 21، ع. 1، 2005.
18. نويرة، عبد السلام. "الحركات الاجتماعية والسياسة دراسة نظرية"، *مجلة الشؤون الاجتماعية*، الشارقة، ع. 100، شتاء (2008).

2- باللغة الأجنبية:

1. Ait Kaki, Maxime. Les berbères à la conquête de leur histoire, *Géopolitique Africaine*, N° 3, Eté(2001).

2. Chaker, Salem. "La question berbère dans le Maghreb contemporain : éléments de compréhension et de Prospective", vu le 15/04/2017, sur www.tamazgha.fr
3. Direche– Slimani, Karima . Le mouvement des *âarch* en Algérie : pour une alternative démocratique autonome. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, Mars (2006).
4. H, Mourad. les archs et la crise en Kabylie : Le dialogue continue à diviser, EL WATAN, 19/10/2003, Alegria–Watch, septembre (2003).
5. Haddadou, Mohand Akli. "l'état algérien face à la revendication berbère de la répression aux concession», **Glottopol revue de sociolinguistique en ligne**, université de Rouen, N°1, janvier (2003).
6. Holenweg, Pascal. Algérie : chronique politique Kabylie 2001–2002, Genève, 2007.
7. SALHI, Mohamed Brahim. “ Local en contestation, citoyenneté en construction. Le cas de la Kabylie. **Revue Insaniyat**, n° 16, Janvier–avril (2002).
8. Tilleli, Emma. Le Mouvement citoyen de Kabylie. **Revue Pouvoirs**, France, **édition** du seuil, N° 106, Mars(2003)

4-الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- الرسائل

1. بلعور، مصطفى. "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988–2008". أطروحة دكتورا غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر، 2009–2010.

2. فرحاتي، عمر. " أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة.

ب-المذكرات الجامعية

1. ادابير، أحمد. التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر، 2012.
2. بن حصير، رفيق. الامازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة المغرب والجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013/2012.
3. بن عاشور، لطيفة. "ليات التحول الديمقراطي في الجزائر". مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014.
4. بورني، زكرياء. "النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص الرشادة والديمقراطية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010.
5. زريق، نفيسة. "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والأفاق". مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009/2008.
6. طلاش، ذهبية. دور منتدى رؤساء المؤسسات في رسم السياسات الاقتصادية 2000-2016". مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016.
7. غارو، حسبية. دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر من 1997 -2007. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2012.

8. قطاف تمام، أسماء. " دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية".
مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

9. لرقط، الحسين. "عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر 1989-
2009". مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، 2015.

2-باللغة الأجنبية

1. Belhimer, Ouidir. " **Approche anthropologique de l'engagement militant
des acteurs du printemps berbère 1980** ". mémoire de magister en
anthropologie، faculté des sciences humaines et des sciences sociales،
universités de Tizi ousou. Sans date.

5-المحاضرات:

عابدي السعيد، محمد. محاضرات نظرية القرار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة
سوق أهراس، السنة الجامعية 2014-2015.

6-الندوات والمؤتمرات والملتقيات:

1. عبد ربه، أمل عادل، حلبي، على عبد الرزاق. "الحركات الاجتماعية الجديدة وحقوق الإنسان". المؤتمر
التأسيسي الحراك العربي يسأل العلوم الاجتماعية، بيروت: 19-20 مارس 2013.

7-التقارير:

1-باللغة العربية

التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011 الصادر عن المفوضية الأوروبية،
في التحول الديمقراطي في تركيا. ناظم تورال، محررا. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية
والمعلومات، ط.1، 2012.

2-باللغة الأجنبية

1. International Crisis Groupe, L'Algérie : Agitation et impasse en Kabylie, ICG Moyen-Orient/Afrique du Nord Rapport N°15 10 juin 2003
2. Organisation Non Gouvernementale de défense des droits des Imazighen (Berbères), L'Etat algérien et la question amazighe, *Rapport alternatif de Tamazgha* Au Comité des droits économiques, sociaux et culturels, Genève, du 25 au 29 mai 2009 .
3. Fédération Internationale des Ligues de Droits de l'homme, Rapport sur : ALGERIE La FIDH demande à pouvoir se rendre en Kabylie, paris, 30 avril 2001, vue sur : Algeria-Watch, le : 08 Fevrier 2018.

8-المقابلات:

1- باللغة العربية:

- 4 مقابلة مع العياشي، أحميدة. مناضل في الحركة الثقافية الامازيغية. محادثة عبر الفايسبوك، 4 مارس، 2018، على الساعة 9 صباحا.

2-باللغة الأجنبية:

1. Abrika, blaid .Tamurtiw recontre avec Laarouche blaid Abrika, Berbère TV, Avril 2005
2. Entretien avec hamadi, Amar .militant de la cause berbère au bureau régional de partie RCD-Tizi ousou. Le 12 décembre 2017 à 13h.

9- القواميس والمعاجم والموسوعات:

- 1- جوردن، مارشال. موسوعة علم الاجتماع. محمد الجوهري وآخرون، مترجما. م1. مصر: المجلس الاعلى للثقافة، 2000.
- 2- الكيلاني، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. ج1. بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985.

10-مواقع الانترنت:

1- باللغة العربية

1- المملكة المغربية، وزارة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، "خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثانية للاعتلاء" العرش، 30 جويلية 2001، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.

https://www.enssup.gov.ma/.../Discours_Royal_Juin_2017_Ar.pdf

2- ابو زاهر، نادية. «قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي». تم تصفح الموقع يوم 04 فيفري 2018.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114705>

3- أد بلقاسم، حسين. "الوضع القانوني والدستوري للغة الأمازيغية بالمغرب وشمال إفريقيا". تم تصفح

الموقع يوم: 22 فيفري 2018. <http://www.tawalt.com/?cat=6>

4- "استقلال كتالونيا قصة تتجاوز حدود اسبانيا بين الحلم والمستحيل". الاربعاء 20 سبتمبر 2017، تم

تصفح الموقع يوم 29/07/2018.... <https://www.youm7.com/story/...> استقلال-

كتالونيا-قصة-تتجاوز

5- ايت جودي، علي. "حوار مع الذات أم مع الشعب". تم تصفح الموقع يوم: 24/03/2018،

<https://www.echoroukonline.com>

6- بن محمد، عبد الحميد. "محاربة الفساد بالجزائر. توجه جدي أم صراع خلافة". تم تصفح الموقع يوم

18 جانفي 2018. <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

7- بن مسعود، عبد القادر. "استغلال الغاز الصخري المعركة القادمة بين الشعب والنظام في الجزائر".

تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2018.

<https://www.sasapost.com/exploitation-of-shale-gas-the-next->

[/battle-between-the-people-and-the-regime-in-algeria](http://battle-between-the-people-and-the-regime-in-algeria)

8- بوعشرين، توفيق. "الأمازيغية بالمغرب بين الثقافة والسياسة". تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري

2018. <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/>

- 9- رواية، احمد. "تنسيقية العروش في الجزائر". تم تصفح الموقع يوم: 24 فيفري 2018.
<http://www.aljazeera.net/specialcoverage>
- 10- جباري، إدريس. "الجزائر تبحث عن بدائل النقشف". تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018.
<http://carnegieendowment.org/sada/64722>
- 11- "الجزائر: ينبغي إعادة الحريات المدنية بعد رفع حالة الطوارئ". (هيومن رايتس ووتش، 6 أبريل 2011) تم تصفح الموقع يوم: 20/04/2018.
<https://www.hrw.org/ar/news/2011/04/06/242534>
- 12- حمود، مريم. الفقر والبطالة. وقود الثورة في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم: 18 جانفي 2018.
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/297238>
- 13- العياشي، حميدة. "أزاهير أبريل"، مذكرات صحفي، 24 أبريل 2018، تم تصفح الموقع يوم: 25 أبريل 2018
<https://web.facebook.com/profile.2018>
- 14- "خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمة". 12 مارس 2002، تم تصفح الموقع يوم: 02 ماي 2018.
- 15- mouradia.dz/arabe/président/recherche/recherche.htm
- 16- دامو، محمد. "صناعة القرار الاستراتيجي التركي". تم تصفح الموقع: 15 فيفري 2018.
<https://www.marocdroit.com/> صناعة-القرار-الاستراتيجي-التركي...
- 17- دستور اسبانيا الصادر عام 1978 شاملا تعديلاته لغاية 2011". تم تصفح الموقع يوم: 23 نوفمبر 2017 constituteproject.org.
- 18- "دستور 2016 تعميق في الإصلاحات وتحول في الاقتصاد". جريدة المساء، تم تصفح الموقع يوم: 12 فيفري 2018. www.el-massara.com
- 19- علي زهران، جمال. "الإطار النظري لصنع القرار السياسي: رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر". تم تصفح الموقع يوم: 02 مارس 2017.
www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf
- 20- غليون، برهان. "الاثنية والقبلية في المجتمعات البدائية". تم تصفح الموقع يوم: 03 اوت 2018.
<http://alhiwartoday.net/node/1470>

- 21-لحياني، عثمان. "فضائح فساد لا تنتهي في الجزائر: سوناطراك وعلاقات خارجية". تم تصفح الموقع يوم 23 جانفي 2018. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2016.2018>
- 22-كنوش، لينا. "ازمة كتالونيا المفتوحة: عوامل صعود حركة الاستقلال". جريدة الأخبار، 22 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 27 جويلية 2018. <https://al-akhbar.com/Opinion/238967>
- 23-بلقاسم، مبارك. "ما هو تعداد الشعوب الامازيغية". 29/01/2018، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018. <https://www.hespress.com/writers/379510.html>
- 24-بوطقوقة، مبروك. "مولود معمري في كتاباته بين الانترنتولوجيا". موقع ارنتروبوس، تم تصفح الموقع يوم: 24 فيفري 2018. <http://www.aranthropos.com>
- 25-بوطقوقة، مبروك. "مصطلحات انترولوجية: الهوية". موقع ارنتروبوس، تم تصفح الموقع يوم: 24 جويلية 2018. www.aranthropos.com
- 26-"المحافظة السامية للغة الأمازيغية". تم تصفح الموقع يوم 24 مارس 2018. <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/74e37e33-08cb-4bc0-99b8-93965a283160>
- 27-محمد، حسين. "مقترح تعديل الدستور الجزائري... والإعجاب بنمط الحكم الأمريكي". جريدة الاتحاد، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2018. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=60116&y=2006>
- 28-محمود، صافي محمود. «عرض دراسة نقدية للحركات الاجتماعية للبروفيسور فرانسوا ديبوا». تم تصفح الموقع يوم: 04 فيفري 2018. <https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/safisocialmovements>
- 29-المساوي، محمد. "الحركة الأمازيغية النشأة والمسار". تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018. http://www.amazighworld.org/arabic/history/index_show.php?id=1356
- 30-"المعارضة الجزائرية تطالب برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 18 سنة". الحياة: يومية إخبارية، 20/02/2010، تم تصفح الموقع يوم: 20 افريل 2018. <https://www.maghress.com/magharib/412>

31- أوهاب، ن. "أحداث 20 أبريل ليست وليدة صدفة والاعتراف بالأمازيغية ثمرة لها". الشروق اليومي، ع.5522(20أفريل 2016). تم تصفح الموقع يوم: 22 ماي 2018.

<https://www.echoroukonline.com>

32- نايل شامة، محمد. «البربر في المغرب العربي تحديات القرن». تم تصفح الموقع يوم: 24 فيفري 2017.

<http://hadaracenter.com/pdfs>

33- نجم، توفيق. "الاقليات الاثنية وحق تقرير المصير: تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية". تم تصفح الموقع يوم: 03 جويلية 2018.

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=59512>

34- نحال، سعاد. "كيف تأثر جماعات المال الفاسد على القرار السياسي". جريدة التحرير الجزائرية، (22 سبتمبر 2014)، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2018.

<http://www.altahrironline.com/ara/articles/81605>

35- الموسوعة السياسية. اقتراب تحليل النظم النسقي الوظيفي. تم تصفح الموقع يوم: 23 فيفري 2018.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary>

36- "الهوية المتحركة مقارنة الباحث البرتو ميلوشي للحركات الاجتماعية". تم تصفح الموقع يوم: 14 جانفي 2018. <https://dahanarabland.wordpress.com/.../> الهوية-المتحركة- مقارنة-ال...

37- الهويل، محمد. "الشروط الموضوعية لتحقيق الديمقراطية وتطورها". تم تصفح الموقع يوم: 04 فيفري 2018.

<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue17/article17r/issue17rt6.htm>

38- سويحة، ياسين. "الطريق الكتلوني". الجمهورية نت، 22 أبريل 2014، تم تصفح الموقع يوم: 29 جويلية 2018. <https://www.aljumhuriya.net/ar/31481>

39- سويحة، ياسين. "كتالونيا والمفارقات الإسبانية ج2". الجمهورية نت، 30 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم 27 جويلية 2018. https://www.aljumhuriya.net/... كتالونيا-

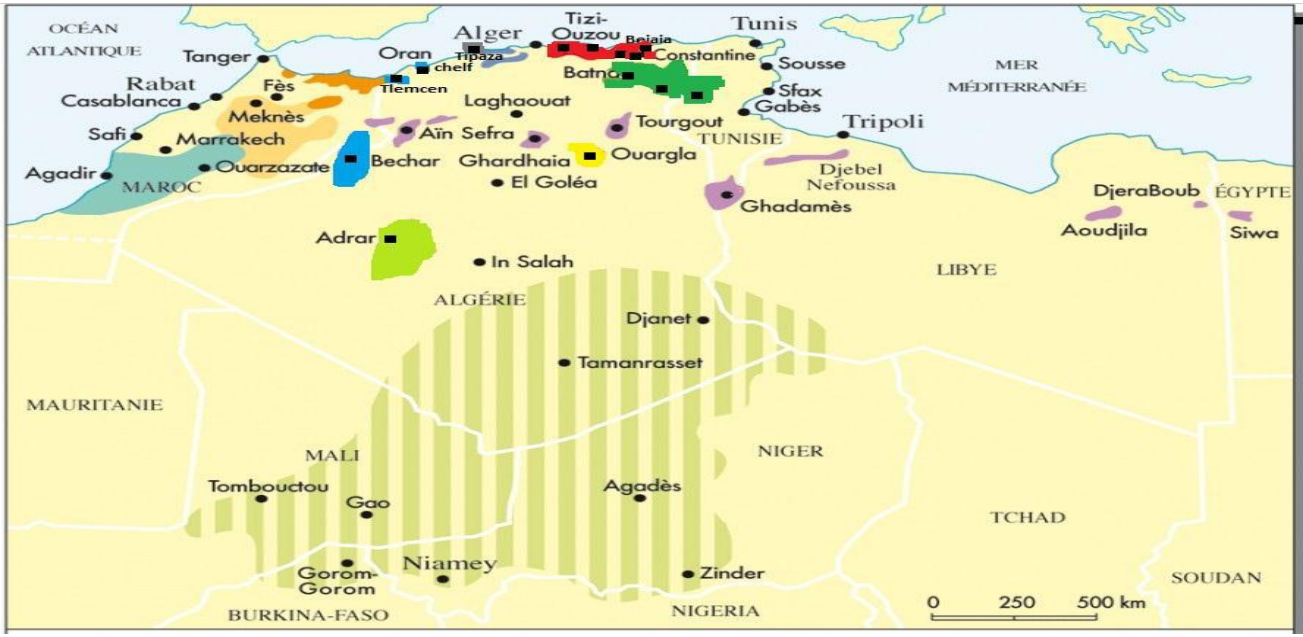
والمفارقات-الإسبانية-2

2- باللغة الأجنبية:

- 1– Igoudjil, A. c'était le 14 juin 2001, le matin d'Algérie, le 14 juin 2017, sur le <http://www.lematindz.net/news/17699-cetai-le-14-juin-2001.html>
- 2– Louis Maurin, Mouvement Sociaux "Alain Tourine", le 16/01/2018. Sur : http://www.alternatives-economiques.fr/acteurs-sociaux--penser-le-changement--entretien-avec-alain-touraine_fr_art_33_3089.html
- 3– Tassadit, Yacine. Mouloud Mammeri, passeur réel et symbolique, El Waten, 18 Avril(2018). vue sur : <https://www.elwatan.com/edition/actualite/mouloud-mammeri-passeur-reel-et-symbolique-19-04-2018>, le : 20 avril 2018.
- 4– Tout savoir sur le fce2017, **Le guide d'adhèrent: Qui somme nous**, vue sur : www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/11/le-guide-de-ladherent2017 ,Le 23 Mars 2018

الملاحق

الملحق رقم (1) التوزيع الاجتماعي للأمازيغ بالجزائر



Chelouh-شلوح	القبائل-kabyles
Chnoua-شنوة	الشاوية-Chaouias
Taouarg-الطوارق	بني مزاب-Mzab

La source : Yves Jardin, philippe Rekacewics, les berbères en Afrique du nord, **le monde diplomatique** (décembre 1994)

بنو مزاب: يتحدثون اللهجة الميزابية ويتمركز المزاب في ولاية غرداية ويبلغ عدد المتحدثين بها 100 ألف نسمة.

الطوارق: يستعملون اللهجة التارقية ويتواجد الطوارق في ولايات الليزي، وادرار ويبلغ عدد المتحدثين بها نصف مليون نسمة.

شنوة: يستعملون اللهجة شنوية ويتمركزون بـجبال ولاية تيبازة، يبلغ تعدادهم حوالي 600 ألف نسمة.

الشلوح: يتمركزون بولاية تلمسان ببني بوسعيد، مع الحدود المغربية، وولاية شلف بمنطقة بني حوة، وبشار.

يتوزع الامازيغ بمناطق عدة في الجزائر:

القبائل: يتحدثون اللهجة القبائلية ويبلغ تعدادهم حوالي 5,5 مليون نسمة، ويتمركزون في كل من ولاية تيزي وزو، بجاية، بويرة، بومرداس، سطيف، برج بوعريج، البليدة، المدية.

الشاوية: يتحدثون اللهجة الشاوية، يبلغ تعدادهم حوالي 3,5 مليون نسمة، يتمركز الشاوية في ولاية باتنة، خنشلة، ام بواقي، تبسة، سوق اهراس، قالمة، بسكرة.

SEMINAIRE DE YAKOUREN

(DU 1ER AU 31 AOÛT 1983)

DOSSIER CULTUREL

RAPPORT DE SYNTHESE

COMITE DE DEFENSE DES DROITS CULTURELS EN ALGERIE
C/O REVUE ESPRIT, 19 RUE JACOB 75006 PARIS

CONTACT : 887 69 31

PROPOSITIONS

DE LA COMMISSION "LANGUES POPULAIRES"

Le problème est un problème de fond. La solution ne peut pas se satisfaire d'un nombre arrêté de mesures. Il s'agit de fonder de nouvelles perspectives et d'entamer concrètement un processus. Ceci n'exclut pas, bien au contraire, que des dispositions soient prises rapidement. Ces dispositions doivent être l'illustration d'une volonté politique.

Sur le fond, il s'agit

- de mettre fin à la marginalisation de la culture du peuple algérien, donc de définir la culture nationale en fonction de la culture populaire dans toute sa diversité. Ceci implique la reconnaissance institutionnelle des langues du peuple algérien (Arabe algérien et Tamazight) en tant que langues nationales.

- de donner les moyens publics de développement et d'expression de la culture algérienne. Le développement suppose réappropriation, enrichissement et diffusion.

Concrètement, la mise en pratique de ces principes est liée à deux conditions : d'un côté la suppression des entraves administratives, des tabous, des pratiques bureaucratiques répressives de tout ordre, et de l'autre la disposition d'un certain nombre de moyens matériels et humains. Concernant ce dernier point on peut, sans que cette liste soit exhaustive, citer quelques domaines d'application.

1) Mass-medias

- Emissions radiophoniques. Donner aux chaînes I et II les moyens

matériels nécessaires à leur plein épanouissement.

- Télévision. Dans un premier temps aménager des heures régulières d'émission en Tamazight et en Arabe algérien. Envisager dès maintenant la création à terme d'une deuxième chaîne berbérophone.

- Presse. Prendre en considération la possibilité d'organes de formation et d'information en Tamazight et en Arabe algérien dès maintenant

2) Activités culturelles

- Théâtre. Donner les moyens matériels pour la création de troupes jouant en Tamazight et en Arabe algérien.

- Cinéma. Prendre en charge la réalisation de films en Tamazight et en Arabe algérien. Banaliser la pratique de la double version (Arabe, Tamazight) pour tous les films algériens.

- Il en va naturellement de même pour toutes les autres activités culturelles, telles que les conférences, les spectacles de variété, les semaines culturelles, etc.

3) Edition

La SNED doit non seulement importer ordinairement les publications ayant trait au berbère et à l'arabe algérien, qu'elle refuse à l'heure actuelle systématiquement de faire entrer, mais aussi éditer des oeuvres en berbère et en arabe algérien. Il convient de procéder dès maintenant à la création d'une ou de deux sections spécialement destinées à cet emploi.

4) Enseignement

Le principe pédagogique selon lequel un enfant doit être enseigné d'abord dans la langue qu'il utilise dans la vie courante est universellement reconnu. Il faut commencer à préparer les conditions de mise en pratique de ce principe.

Il est par contre nécessaire de passer tout de suite à l'ouverture de chaires de berbère et d'arabe algérien dans les universités algériennes. Il est difficilement concevable que l'étude du berbère se poursuive à Naples, Madrid, Leeds, Paris, Hambourg, Copenhague, Prague, Varsovie, Budapest, Moscou, Tokyo, Los Angeles, Howard, mais pas en Algérie.

PROPOSITIONS

DE LA COMMISSION "CULTURE ET DEVELOPPEMENT"

I. Structures et moyens d'appui pour la mise en oeuvre d'une politique d'alphabétisation dans les langues du peuple

La politique de mise en place de structures et moyens d'appui devrait avoir entre autres objectifs :

- l'installation d'imprimeries régionales et locales
- la production et la diffusion des outils indispensables à l'entretien et au développement des connaissances acquises
- la formation de cadres qualifiés dans les langues du peuple
- l'organisation de cours par correspondance
- la diffusion de programmes de soutien (presse, radio, cinéma).

Avant tout, l'alphabétisation implique des options précises de caractère politique avec des préalables :

- le statut des langues d'alphabétisation, c'est-à-dire l'emploi des langues du peuple dans divers domaines de la vie nationale
- le statut de ces langues par rapport aux autres
- la définition d'actions systématiques permettant de favoriser la promotion de ces langues
- la mise en place de mesures officielles visant à compléter et à renforcer l'alphabétisation par l'introduction des langues du peuple comme matière et outil de formation à divers niveaux : primaire, secondaire, supérieur et recherche scientifique, formation professionnelle.

II. Moyens d'intervention dans le domaine de la recherche

En matière de recherche, il faudrait envisager l'élaboration d'un programme de recherche cohérent doté d'une structure institutionnelle propre, qui impliquerait par conséquent :

- l'accélération et l'approfondissement des études sur les langues nationales (transcription, descriptions phonologiques et morpho-syntaxiques)
- la production de textes et de matériel pédagogique dans les langues nationales
- le bilan de l'état actuel de la recherche sur les langues nationales
- l'Université étant actuellement la seule structure de formation et de recherche linguistiques, il y a lieu de mettre sur pied une institution nationale autonome capable d'orienter et de coordonner les recherches sur les langues nationales
- envisager dans l'immédiat le recrutement d'enseignants dans les langues nationales
- procéder à un recensement parmi les maîtres - auprès des Inspections académiques - sur la base d'une bonne connaissance de la langue du peuple et (ou) d'une réelle motivation
- assurer par le biais d'un centre jumelé de formation des cadres de l'Enseignement en langues nationales et l'alphabétisation populaire
- créer une commission linguistique nationale. Cette commission sera composée de chercheurs, enseignants de différentes disciplines, et de traditionnalistes locaux etc., dont la structuration serait la suivante : un bureau directeur (coordination) ; des sous-commissions dont chacune s'occuperait d'une langue ; des correspondants régionaux et locaux pour chaque sous-commission.

III. Propositions pour l'utilisation des langues nationales dans la vie administrative

L'accession des langues du peuple au statut de langues officielles apparaît comme l'une des conditions fondamentales du progrès social.

Cependant, une telle décision ne peut être prise du jour au lendemain ; on peut envisager des dispositions transitoires tendant à réhabiliter nos langues au niveau de la pratique administrative :

- reconnaître à tout algérien ne parlant pas la langue officielle actuelle, le droit de s'adresser à un agent de l'Etat dans la langue maternelle, et de recevoir de lui une réponse dans la langue qui lui soit accessible, ou d'exiger en cas de besoin les services d'un interprète
- favoriser le développement du bilinguisme interne dans les langues nationales algériennes, bilinguisme qui est déjà une réalité objective de la vie nationale, et exiger de chaque agent de l'Etat la pratique d'une seconde langue nationale en plus de sa langue maternelle
- créer des commissions de terminologie, procéder à l'élaboration de lexiques et favoriser leur diffusion en vue de la généralisation des langues du peuple
- établir les pièces d'Etat-civil à la fois dans la langue officielle actuelle et dans la langue de l'intéressé, dès à présent
- encourager le recours aux langues nationales dans les instances de la décision collective
- introduire la possibilité d'utiliser un interprète pour se faire écouter dans sa langue maternelle auprès des instances judiciaires
- sous-titrer les enseignes d'utilité publique dans la langue dominante de la région, avec un retour aux noms originels de désignation des lieux.

IV. Propositions relatives au système d'enseignement

- combler le déficit en infrastructure matérielle (primaire, moyen, secondaire, supérieur), en tenant compte de l'importance du nombre d'élèves ou d'étudiants selon la région, la ville, le quartier, etc., de telle façon que les déficits relatifs en matière d'infrastructure ne soient pas des facteurs de blocage.
- standardiser effectivement les normes de passage d'une classe à l'autre sur tout le territoire national.
- prendre en charge réellement la formation de l'élève ou de l'étudiant :

diatribution par l'Etat des effets scolaires et même vestimentaires (de façon systématique pour les élèves nécessiteux), prise en charge par l'Etat d'un transport efficient des élèves et des étudiants (transport gratuit pour les élèves).

- suppression des frais scolaires pour tous les élèves ou étudiants (subvention totale par l'Etat).
- instaurer des cantines au niveau de toutes les écoles primaires.
- tant qu'il n'existe pas de système de récupération systématique des déperditions du système scolaire et universitaire, promouvoir :
 - les centres de formation professionnelle (un par daïra, avec des spécificités si nécessaire dans la spécialisation des C.F.P. ; déconcentration).
 - les écoles populaires, en liaison avec un système d'orientation qui assume réellement son travail à l'échelle nationale.
 - la formation à l'étranger, quand cela est nécessaire, y compris pour les travailleurs (même de "bas niveau intellectuel") qui le désirent ; que la spécialisation ou la formation à l'étranger ne soient pas accessibles aux seuls "pistonnés" et "louvoyeurs" de toute sorte, mais deviennent une soupape démocratiquement gérée.
- permettre aux étudiants algériens qui effectuent leur service national d'accéder pendant leur service au poste d'enseignant.
- algérianisation totale du primaire, du secondaire et du supérieur (sauf la post-graduation pour laquelle l'algérianisation peut être une tâche de moyen terme ; il s'agit de l'algérianisation du corps enseignant).
- promotion de la recherche appliquée aux réalités nationales, en aidant au maximum nos chercheurs (intégration automatique aux centres et organismes de recherche existants, à l'enseignement).
- relever le niveau du salaire des enseignants (primaire, moyen et secondaire au moins) et des Assistants, pour empêcher la fuite de l'encadrement expérimenté vers d'autres secteurs.
- faire de telle sorte que les travailleurs bénéficient de toutes les con-

ditions (logement, transport, documentation) propres à l'exercice correct de leur profession.

- s'occuper de façon systématique des enfants handicapés : un centre pour handicapés par wilaya, avec possibilité démocratique de prise en charge par l'Etat de transfert à l'étranger si nécessaire.
- viser à court terme la scolarisation totale de nos enfants (surtout au niveau des régions et couches déshéritées). Une enquête nationale sur ce sujet permettra de comprendre de façon exhaustive les "freins" à la scolarisation totale et serait bénéfique pour résoudre ce problème qui n'est pas seulement une question de moyens infrastructurels.
- révolutionner la pédagogie : l'élève et l'étudiant ne doivent pas être submergés par leurs études, mais participer de façon critique au niveau de l'acquisition des connaissances. Ils doivent pouvoir, parallèlement à cela, entrer en contact des réalités de la production. Les sociétés nationales pourraient ouvrir leurs portes aux étudiants, de telle façon que ceux-ci contribuent efficacement au moins dans le diagnostic des problèmes liés à la production nationale.
- s'occuper de façon radicale de notre jeunesse émigrée dans le domaine de la scolarisation, au niveau de tous les aspects du problème.
- le contenu de l'enseignement doit être scientifique, critique et lié aux réalités nationales et à notre orientation socialiste. Combattre les attitudes démagogiques (apologétiques ou autres), de telle façon que notre jeunesse soit en même temps éveillée, critique et responsable.
- promouvoir les regroupements d'élèves, d'étudiants, et de la jeunesse en général autour des problèmes qui lui tiennent à coeur. Les dynamiques que véhicule notre jeunesse ne doivent pas être vues comme des actions "subversives", mais comme une manifestation de situations concrètes négatives, situations qui vont à l'encontre des aspirations révolutionnaires de l'écrasante majorité de notre jeunesse. A ce titre, le problème n'est pas de combattre ces dynamiques, mais d'en retenir les côtés positifs, traduisant les aspirations de la masse, même quand ces côtés positifs sont novateurs, et de résoudre les problèmes qui sont

- à la base des mouvements de jeunes.
- mettre un frein aux normes de sélection actuelles. Améliorer les conditions de telle sorte que le quart au moins des élèves scolarisés puissent accéder à l'enseignement supérieur (ce quota n'est actuellement que de 2% environ).
 - élaborer un plan national d'alphabétisation authentique, et le mettre en application wilaya par wilaya, selon les langues populaires correspondantes. A ce titre, le "Secrétariat d'Etat à la Culture et aux Arts Populaires" doit devenir le "Ministère de la Culture et des Langues Populaires". Promouvoir dans ce cadre les instances nécessaires à l'alphabétisation.
 - Université populaire : permettre aux travailleurs et les encourager à assister aux différents enseignements universitaires ; dégager une demie journée au moins dans la semaine, durant laquelle des cours seront donnés de telle façon que les travailleurs puissent assister.

PROPOSITIONS

DE LA COMMISSION "LIBERTES D'EXPRESSION CULTURELLES"

Système de l'Information

- Permettre au journaliste de jouer son rôle d'informateur objectif sur le sujet traité, par le droit à la critique et au commentaire ; ceci passe par la levée des entraves de censure, des blocages au niveau des moyens matériels (locaux, laboratoires, photos, etc.), ce qui provoquera un climat de débat parmi les journalistes à visions différentes.
- Utiliser les langues du peuple algérien (Tamazight, Arabe algérien) dans le système de l'Information, dans un premier temps au moins au niveau de la Radio et la Télévision, par la suite avec les développements linguistiques et techniques au niveau de la presse écrite.
- Faire du journal télévisé un véritable "télévisé", et non pas "parlé", par le droit aux journalistes à une information contradictoire à celle d'autres organes, en leur laissant la possibilité de l'argumentation ; réaliser l'adéquation entre l'image et le son (il est aberrant que l'on nous informe sur le "caractère séparatiste" du mouvement d'Avril 1980, sans nous montrer d'images de banderoles qui dénoteraient cet état de fait, ou sans la lecture de textes du mouvement qui appelleraient à "la division du peuple algérien").
- Décentraliser les moyens d'information au niveau national, par la création d'un organe de presse par wilaya, en conformité avec les propositions ci-dessus, pour qu'il puisse jouer son rôle.
- La circulation d'une information objective à tous les niveaux (adminis-

tration, mass-médias, différents regroupements, séminaires, conférences, assemblées générales, grèves, etc.).

Il ne s'agit là que de propositions d'ordre général, le détail sur le plan technique ou autre est laissé au débat, et surtout aux producteurs directement liés à ce domaine.

Créations artistiques

1) Cinéma

- création et maintien des ciné-clubs dans toutes les communes
- développement du cinéma amateur
- création d'un complexe cinématographique national
- diversifier la production (genre)
- prise en charge totale de la cinémathèque par l'Etat (subvention)
- levée des blocages, de la censure, et liberté de création cinématographique
- créer des organismes qui alimentent en films les secteurs culturels
- diversifier l'importation du film, en favorisant les productions qui contribuent à la prise de conscience politique des masses algériennes pour le socialisme
- permettre et promouvoir les créations dans les langues du peuple algérien (Tamazight et Arabe algérien)
- faire de telle sorte qu'il y ait adéquation entre le langage utilisé dans le film et les formes d'expression régionales
- mise à la disposition du cinéma algérien de tous les moyens nécessaires à son développement
- favoriser la programmation de la production nationale
- réduire les tarifs d'entrée dans les salles de cinéma, et uniformiser ces tarifs.

2) Théâtre

- le droit d'existence de troupes théâtrales d'amateurs
- liberté de création théâtrale et de diffusion
- développement du théâtre dans toutes les dimensions linguistiques nationales (Tamazight et Arabe algérien)
- réouverture des salles théâtrales (Sétif, Mascara, Guelma, etc.)
- enseignement théâtral avec l'implantation de plusieurs écoles de formation théâtrale
- développement d'un théâtre pour enfants

3) Créations littéraires

- liberté de création à tout auteur algérien
- encourager la production en Arabe algérien et en Tamazight
- subventionner le prix du livre, de manière à ce qu'il soit accessible d'une manière plus large aux masses
- traduction d'un maximum d'ouvrages en Arabe algérien et en Tamazight
- publication d'anciens livres inexistants à l'heure actuelle sur le marché, ainsi que les travaux de recherche
- réviser la politique d'importation du livre en fonction des besoins de notre peuple (des lecteurs), de nos réalités nationales, et de notre orientation socialiste.

4) Domaine musical

- droit d'existence des troupes et musiciens
- liberté de création musicale
- mettre à la disposition des producteurs les moyens matériels et financiers (matériel d'enregistrement, budget, etc.)
- levée des sanctions sur les producteurs (censure), notamment la chanson engagée qui est la plus sanctionnée
- liberté d'utilisation des langues du peuple algérien.

5) Radio et Télévision

Radio

Chaîne I

- émissions en Arabe algérien
- information en Arabe algérien
- rôle central pour la culture du peuple algérien
- démocratiser l'accès à cette chaîne.

Chaîne II

- volume horaire et puissance d'émission égaux à ceux de la Chaîne I
- émissions pour toutes les régions berbérophones d'Algérie (Chaouia, Touareg, Chenoui, Mزاب, Kabylie, etc.)
- démocratiser l'accès à cette chaîne

Télévision

- utilisation systématique des langues du peuple algérien
- suppression des productions étrangères réactionnaires
- place centrale à la culture du peuple algérien
- développer la création artistique en tenant compte des problèmes du peuple
- création d'une deuxième chaîne pour les cultures régionales, en utilisant exclusivement les langues du peuple algérien.

Autres revendications

- Ne pas oublier les détenus d'El-Kseur et de Oued Amizour, arrêtés pendant le mouvement du printemps dernier.
- La libération définitive des vingt-quatre détenus de Berrouaghia, et la restitution de tous leurs droits (la paie de certains d'entre eux a été suspendue pendant la durée d'emprisonnement, refoulements aux frontières, filatures, etc.).
- Nous rappelons que la promesse solennelle faite aux lycéens de mettre des lycées à leur disposition pour la préparation de la deuxième session du Bac n'a pas été tenue par les responsables.

(LE DOSSIER CULTUREL COMPLET PARAÎTRA EN NUMERO SPECIAL DE LA REVUE "TISURAF", PUBLICATION DU GROUPE D'ETUDES BERBERES DE L'UNIVERSITE PARIS VIII - VINCENNES)

RAPPORT DE SYNTHÈSE DE LA RENCONTRE D'ILLOULA OUMALOU

La société civile, interpellée par la gravité des événements dans notre région, marqués par la répression sanglante et aveugle du pouvoir, grâce à une jeunesse éprise de justice et de liberté, révoltée par l'exclusion, la marginalisation et la Hogra, réunie ce jour à Illoula Ou Malou affirme son indépendance et son autonomie vis à vis des parties politiques et des institutions de l'état, se refuse à toute forme d'allégeance ou de substitution aux formation politique (sic).

Ce mouvement citoyen, en phase d'organisation, d'essence pacifique et résolument démocratique, s'inscrit dans la durée jusqu'à l'aboutissement des revendications suivantes :

- Poursuite judiciaire à l'encontre des auteurs d'assassinats, exactions et dépassements.
- Arrêt immédiat des interpellations et intimidations et renoncement à toute poursuite judiciaire à l'encontre des manifestants.
- Départ immédiat et sans conditions de toutes les brigades de gendarmerie.
- Que la revendication du déni identitaire, culturel et linguistique source de toute frustration soit réglée définitivement en constitutionnalisant Tamazight langue nationale et officielle.
- Protection des témoins des drames.
- Prise en charge des victimes.
- Statut particulier de martyrs pour les victimes de la démocratie.
- Report des examens.
- Plan d'urgence socio-économique pour la région.
- Rejet de toutes les commissions d'enquêtes initiées par le pouvoir.

Les actions envisagées dans le cours (*sic*) terme :

- une minute de silence chaque Samedi matin et Jeudi à la sortie de l'école, jusqu'à la fin de l'année scolaire.
- Allumer des bougies en hommage aux victimes jusqu'à satisfaction des revendications.
- Sit-in le Samedi 19 mai 2001 à 10 heures devant la direction de l'éducation de Tizi Ouzou et ce pour le report des examens de fin d'année afin de ne pas pénaliser nos enfants.
- Marche noire le Lundi 21 mai 2001 à 10 heures suivie d'une grève générale et ultérieurement une marche à Alger.
- Boycott des commissions ISSAD et parlementaires.
- Boycott de toutes les festivités nationales sportives, culturelles et autres.
- Boycott du festival international de la jeunesse et de l'étudiant.
- Mise en quarantaine de la gendarmerie jusqu'à leur départ définitif.
- Eriger des stèles commémoratives en hommage aux martyrs d'avril 2001.
- Assistance et aide aux familles des victimes.
- La journée du 01 juin 2001 sera la date de la commémoration collective du 40ème jour de nos martyrs.
- Création d'un site Internet.
- Autonomie des actions au niveau de chaque Daïra.

Par ailleurs nous rejetons intégralement la réforme du code pénal initié par le pouvoir limitant davantage toute liberté d'expression.

Nous manifestons notre totale solidarité à côté de la presse.

Coordinations des comités des AARCHS, des daïras et des communes.

Le 17/05/2001

الملحق رقم (4) وثيقة أرضية مطالب لقصر

PLATE FORME EXPLICITÉE DE REVENDICATIONS D'EL KSEUR

Du 11 juin 2001

Nous, représentants des wilaya de Tizi-Ouzou, Bgayet, Bouira, Boumerdes, Sétif, Bordj Bouareridj, Alger et le Comité collectif des Universités d'Alger, réunis ce jour 11 juin 2001 à la maison de jeunes Mouloud FERAOUN d'El Kseur (Bgayet), avons adopté la plateforme commune suivante:

1. Pour la prise en charge urgente par l'Etat de toutes les victimes blessées et familles des martyrs de la répression durant les événements.
2. Pour le jugement par les tribunaux civils de tous les auteurs, ordonnateurs et commanditaires des crimes et leur radiation des corps de sécurité et des fonctions publiques.
3. Pour un statut de martyr à chaque victime de la dignité durant ces événements et la protection de tous les témoins du drame.
4. Pour le départ immédiat des brigades de gendarmerie et des renforts des CRS.
5. Pour l'annulation des poursuites judiciaires contre tous les manifestants ainsi que l'acquittement de ceux déjà jugés durant ces événements.
6. Arrêt immédiat des expéditions punitives, des intimidations et des provocations contre la population.
7. Dissolution des commissions d'enquêtes initiées par le pouvoir.
8. Satisfaction de la revendication Amazigh dans toutes ses dimensions (Identitaire, civilisationnelle, linguistique et culturelle) sans référendum et sans conditions et la consécration de Tamazight en tant que Langue Nationale et Officielle.
9. Pour un Etat garantissant tous les droits socio-économiques et toutes les libertés démocratiques.
10. Contre les politiques de sous-développement, de paupérisation et de clochardisation du peuple Algérien. 11. La mise sous l'autorité effective des

instances démocratiquement élues de toutes les fonctions exécutives de l'Etat ainsi que les corps de sécurité.

12. Pour un plan d'urgence socio-économique pour toute la région de Kabylie.

13. Contre TAMHEQRANIT (HOGRA) et toute forme d'injustice et d'exclusion.

14. Pour un réaménagement au cas par cas des examens régionaux pour élèves n'ayant pas pu les passer.

15. Institution d'une allocation chômage pour tout demandeur d'emploi à hauteur 50% SNMG.

NOUS EXIGEONS UNE REPONSE OFFICIELLE, URGENTE ET PUBLIQUE A CETTE PLATE FORME DE REVENDICATIONS

ULAC SMAH ULAC LE COMBAT CONTINUE

الملحق رقم (5): بيان المشاركين في الحوار.

Le communiqué des participants au "dialogue"

Le chef du gouvernement et les représentants du mouvement citoyen des archs se sont réunis les 14 et 15 janvier 2005 dans le cadre de la reprise du dialogue pour la mise en œuvre de la plateforme d'El Kseur. A cette occasion, les représentants du mouvement citoyen des archs, partie prenante dans la mise en œuvre de la plateforme d'El Kseur comme stipulé dans le document de son explication de Larbaâ Nath Irathen, réaffirment leur disponibilité à concrétiser leurs revendications contenues dans la plateforme d'El Kseur, et ce, conformément au document de sa mise en œuvre adopté à Tizi Ouzou, et ont tenu à rappeler leur souhait de voir ce dialogue constructif et responsable aboutir. De son côté, le chef du gouvernement a tenu à rappeler que l'Etat a clairement exprimé à maintes reprises sa volonté et son engagement à mettre la mise en œuvre la plateforme d'El Kseur, comme il l'avait proclamé dès la déclaration du Conseil des ministres du 24 août 2003 et l'a réitéré à maintes reprises. Au demeurant, cette même volonté a été réaffirmée par le président de la République personnellement, notamment dans le cadre de son programme que

Le peuple algérien a démocratiquement approuvé par une très large Majorité le 8 avril 2004. Le gouvernement s'y est à son tour engagé de Nouveau à travers le programme présenté au Parlement et qu'il avait Accompagné d'un appel renouvelé au mouvement citoyen pour aborder

Ensemble la mise en œuvre de la plateforme d'El Kseur. Le chef du Gouvernement a également rappelé que cette mise en œuvre a été travers les décisions arrêtées à l'occasion du dialogue au entamée à incidences, décisions qui ont connu un important début sujet des six qui sont confirmées. Animé de la même volonté et d'application et retarder encore plus la mise en œuvre de la soucieux de ne pas chef du gouvernement et le mouvement plateforme d'El Kseur, le commun accord de mettre en place citoyen des archs ont décidé d'un et de la mise en œuvre de la un mécanisme conjoint chargé du suivi cadre de la Constitution et plateforme d'El Kseur par l'Etat, dans le démocratique et populaire. des lois de la République algérienne

Fait à Alger, le 15 janvier 2005

- Le chef du gouvernement, Ahmed Ouyahia
- Pour le mouvement citoyen des archs Abrika Belaïd, porte-parole et Chef de la délégation ; Allouache Rachid ; Benmansour Bezza ; Redjdal Mokrane ; Hammouche Djoudi ; Hammache Mohamed-Bachir ; Mzalla O. Nordine ; Abdedou Djafar ; Bellout Rabah ; Amara Mohand ; Zekrini Mohand-Arezki ; Yahiaoui Salah ; Chekhar Saïd ; Oudjedi Fares ; Kaci Boussad ; Moula Boukhalfa ; Iguetoulene Mohammed ; Ben Ouarat Khoudir.
- Parents des martyrs Raab Khellaf ; Mokrabe Saïd ; Seghir Idir ; Guermah Khaled Akkouche Boualem ; Bettar Mokrane

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصنع القرار والحركات الاجتماعية	10
المبحث الأول: حركية المرحلة الانتقالية للأنظمة السياسية وأثرها على عملية صناعة القرار	12
المطلب الأول: ماهية صنع القرار السياسي مفاهيميا ونظريا	12
أولا: مفهوم صنع القرار السياسي	12
ثانيا: خطوات صنع القرار	14
ثالثا: مداخل صنع القرار السياسي	15
المطلب الثاني: المداخل النظرية لدمقرطة الأنظمة السياسية	16
أولا: المدخل التحديثي	17
ثانيا: المدخل البنيوي	17
ثالثا: المدخل الانتقالي	19
المطلب الثالث: ديناميكية صناعة القرار في ظل الأنظمة الانتقالية	19
أولا: العوامل الداخلية	20
ثانيا: العوامل الخارجية	22
المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية: مقارنة ايتمولوجية	24
المطلب الأول: تطور الحركات الاجتماعية بين تبلورها تاريخيا والتفسيرات النظرية لها	24

أولاً: مسار تبلور الحركات الاجتماعية	24
ثانياً: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية	25
المطلب الثاني: اتجاهات تعريف الحركات الاجتماعية	28
المطلب الثالث: أنواع الحركات الاجتماعية والسمات المميزة لها في إطار الحركات الاجتماعية الجديدة	30
المبحث الثالث: الناشطة السياسية للحركات الاجتماعية في بيئة متعددة الإثنية-تحليل لحالات متابينة	33
المطلب الأول: الإثنية والمفاهيم ذات صلة	33
المطلب الثاني: الحركة الكتالونية في اسبانيا	38
المطلب الثالث: الحركة الامازيغية في المغرب	41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: دراسة لنظام السياسي الجزائري والعوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي	46
المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري من الأحادية نحو التعددية الحزبية	48
المطلب الأول: الأحادية الحزبية ومسببات التحول السياسي	48
أولاً: الأحادية الحزبية	48
ثانياً: خلفيات ومسببات التحول السياسي	49
المطلب الثاني: التعددية الحزبية والإصلاحات	51
المبحث الثاني: هيئات صنع القرار في النظام السياسي الجزائري	54
المطلب الأول: الهيئات الرسمية	54

المطلب الثاني: علائقية مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية.....	57
المبحث الثالث: القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في صنع القرار السياسي في الجزائر...	60
المطلب الأول: الأحزاب السياسية.....	60
المطلب الثاني: جماعات المصالح والحركات الاحتجاجية.....	63
خلاصة الفصل.....	67
الفصل الثالث: دور الحركات الامازيغية في تأثير على صناع القرار في الجزائر.....	68
المبحث الأول: مسار تبلور الحركة الثقافية الامازيغية الأسباب والتداعيات.....	70
المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز الحركة الثقافية الامازيغية.....	70
المطلب الثاني: مطالب الحركة الثقافية الامازيغية.....	74
المطلب الثالث: تداعيات الحركة الثقافية الامازيغية على صناع القرار.....	77
المبحث الثاني: حركة العروش بين التعبير على البعد الهوياتي والتأثير على صناع القرار ...	81
المطلب الأول: أسباب وعوامل بروز حركة العروش	81
المطلب الثاني: حركة العروش بين المطلب السياسي والثقافي.....	84
المطلب الثالث: حركة العروش بين التأثير والتأثر.	86
المبحث الثالث: تقييم الحركات الامازيغية في الجزائر.	92
المطلب الأول: سلبيات وايجابيات الحركات الامازيغية.	92

94.....	المطلب الثاني: العوامل والأسباب المؤثرة في دور الحركات الامازيغية
98.....	خلاصة الفصل
99.....	خاتمة
103.....	قائمة المراجع
118.....	الملاحق
119.....	الملحق رقم (1) توزيع الاجتماعي لأمازيغ في الجزائر
120.....	الملحق رقم (2) وثيقة مؤتمر إككورن
135.....	الملحق رقم (3) تقرير لقاء إيلولا أومالو
137.....	الملحق رقم (4) وثيقة ارضية مطالب القصر
138	الملحق رقم (5) بيان المشاركين في الحوار
140.....	الفهرس

الملخص

تناولت الدراسة موضوع أثر الحركات الاجتماعية الثقافية في صنع القرار السياسي في الجزائر وهذا بدراسة نموذجين مهمين الحركة الثقافية الامازيغية وحركة العروش، حيث تبنت هذه الحركات الدفاع عن ملف الهوية والثقافة الامازيغية والتي تبلورت في الثمانينات إلى غاية الألفية.

إن الإنجازات الحقيقية لهذه الحركات تأثير في مخرجات النظام السياسي الذي اعترف بالمطلب الهوياتي وإدراج اللغة الامازيغية في التعليم والإعلام والإذاعة، هذا ما أوصلنا إلى نتيجة حتمية وهي قدرة الحركات الامازيغية على بلورة الوعي السياسي لدى مختلف الشرائح المجتمعية والأطراف السياسية التي أعطت أهمية لمسألة الهوية الأمر الذي أحدث توافق سياسي واجتماعي.

الكلمات المفتاحية: صنع القرار السياسي، الحركات الاجتماعية، الحركات الامازيغية، النظام السياسي.

Abstract

This study dealt with the impact of social and cultural movements in political decision-making in Algeria. By examining two important examples: the Amazigh Cultural Movement and the Aaruch Movement. These movements adopted the defense of the Amazigh identity and Amazigh culture which was raised in the eighteens (1980) until the millennium.

The real achievement of these movements impacts in the outputs of the political system, which recognized the identity requirement and the inclusion of Amazigh language in education, media and radio, which led us to the inevitable result that consists of the ability of Amazigh movements to develop the political awareness of the various social segments and political spectrum, which gave huge importance to the issue of identity, which led to political and social consistence.

Keywords: political decision-making, social movements, Amazigh movements, political system.